المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اختياراتُ ابن العَريفِ النَّحوية والتَّصريفية المتوفى سنة ٣٩٠هـ في كتابه شرح الجمل [جمعاً ودراسة]

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

إعداد
عبدالله بن عبدالرحمن الشريم المضيبري
٢٩١٩٠٠٠٧٦

إشراف
الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣٣هـ ٢٠١٢ م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اختياراتُ ابن العَريفِ النَّحوية والتَّصريفية
المتوفى سنة ٣٩٠هـ
في كتابه شرح الجمل [جمعاً ودراسة]

إعداد

عبدالله بن عبدالرحمن الشريم المضيبري

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس				
المشرف المساعد				
المناقش الخارجي				
المناقش الداخلي				
المناقش الداخلي				

اختياراتُ ابن العَريفِ النَّحوية والتَّصريفية
المتوفى سنة ٣٩٠هـ في كتابه شرح الجمل [جمعاً ودراسة]

إعداد : عبدالله بن عبدالرحمن الشريم المضيبري

ملخص الرسالة

لقد قامت هذه الرسالة للإجابة عن تساؤلات منها : من هو ابن العريف؟ وما أثره في الفكر النحوي؟ وما القيمة التي تحملها اختياراته، وأهميتها في الدرس النحوي؟ وما هي المنهجية التي اتبعها ابن العريف في شرح كتاب الجمل، للزجاجي؟ وما موقف ابن العريف من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية؟. ومن أجل الإجابة عنها جاءت الرسالة في مقدمة وتمهيد وقسمين، أما المقدمة فقد بينت أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهتني في البحث ومنهجي فيه. وأما التمهيد ففيه ترجمة لابن العريف تتضمن اسمه وشيوخه وتلاميذه ومنزلته العلمية ومؤلفاته ووفاته، وثم بياناً لمكانة كتابه (شرح الجمل)، إذ يعد أول شروح الجمل للزجاجي، وإيضاحاً لمنهجه في الكتاب . ثم القسم الأول من البحث فكان بعنوان : اختياراته النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة، وقد جعلته فصلين : الأول : ويتناول اختياراته النحوية. والثاني : يتناول اختياراته التصريفية. وقمتُ في هذا القسم بجمع المسائل من الكتاب، ثم رتبتها وصنفتها كما وردت في ألفية ابن مالك، وعرضت آراء العلماء فيها مع مناقشتها، وترجيح ما يظهر رجحانه، وقمت بتخريج تلك الآراء وتوثيقها من مصادرها ما أمكنني ذلك. وأما القسم الثاني : وهو اختيارات ابن العريف دراسة منهجية، ويحتوي على خمسة فصول : الأول : منهجه في اختياراته. وفيه ثلاثة مباحث : الأول : طريقته في اختياراته، وقد كانت في ثلاث صور : أولاً : التصريح بالاختيار . ثانياً : ذكر الرأي ودعمه بالأدلة والشواهد، أو أقوال العلماء . ثالثاً : اعتماده على التعليل . والمبحث الثاني : اعتماده على القواعد النحوية الكلية. والمبحث الثالث : استعانته بعلم المنطق. ثم الفصل الثاني : الأسس التي بنى عليها اختياراته . وفيه مبحثان : الأول : قوة دليل القول المختار . الثاني : ضعف دليل القول غير المختار . ثم الفصل الثالث : الأصول النحوية في اختياراته : وفيه أربعة مباحث : المبحث الأول : السماع، وتحدثت فيه عن الأصول السماعية (القرآن الكريم

وقراءاته – الحديث النبوي الشريف– كلام العرب شعرًا ونثرًا)، المبحث الثاني : القياس . والمبحث الثالث : الإجماع .والمبحث الرابع : الاستصحاب . ثم الفصل الرابع : موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي : وفيه مبحثان : المبحث الأول : موقفه من النحويين . أولاً : موقفه من البصريين . ثانياً : موقفه من الكوفيين . وقد بينت بعد هذا المبحث أنّ ابن العريف لم يكن له موقف من الأندلسيين، فيما توصلت إليه من اختياراته، وعللت لذلك بأمرين: أحدهما : أنّ شرحه لكتاب الجمل يعد من أوائل الشروح. الثاني : أن عناية المغاربة بكتاب الجمل بدأت بعد وفاة ابن العريف. المبحث الثاني : موقفه من الزجاجي صاحب كتاب الجمل. أولاً : موافقته . ثانياً : مخالفته . ثالثاً : اتجاهه النحوي. ثم الفصل الخامس : التقويـــــم ، وفيه مبحثان : الأول : المحاســـــــن . وتمثلت في (مدى الدقة في توثيق الآراء النحوية، ومدى العناية فيما يورده من الشواهد الشعرية وثقافته العلمية وأثرها في اختياراته)، المبحث الثاني : المـــآخـــــــــذ، وتمثلت في (قلة مناقشته للآراء النحوية، والتحيز لبعض الآراء وعدم الاعتدال، وقلة اعتماده على الأصول النحوية المعتبرة) .ثم الخاتمة، ومن أهم نتائجها: أن ابن العريف لم يعتمد في كثير من اختياراته على الأصول النحوية، مثلما اعتمد على التعليل، وقدـــ كان له موقف من القياس على الشاذ، فالشاذ عنده يحكى ولا يقاس عليه، وهو في هذا يوافق البصريين الذين لا يرون القياس على الشاذ. وهو يلتقي مع منهج البصريين في ضبط القواعد النحوية، والاعتماد على الكثير، وإهمال الشاذ.

المقدمة

$ # " !

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد :

فإنّ المصنفات النحوية اختلفت من حيث الشيوع والتأثير من مصنف لآخر، فبعضها نال مكانة في النحو العربي، وتنقل في الأمصار، يتناوله العلماء بالشرح والتعليق؛ إما لقدم الكتاب، وإما لإقبال التلاميذ عليه، وكان من بين تلك الكتب كتاب (الجمل) للزجاجي، إذ ظفر بعشرات الشروح، وقد تركت أثراً واضحاً في الدراسات منذ تأليفه، فهو أحد أقدم كتب المختصرات والمتون التي ألفت لغرض تعليمي، وقد كتب الزجاجي الجمل بمكة المكرمة، وسأل الله أن ينفع به الناس[1]؛ فشغل به العلماء زمناً طويلاً، وتعددت شروحه، وكان من بين تلك الشروح: شرح الجمل لابن العريف (ت ٣٩٠هـ)، الذي يعد من أوائل الشروح التي ذكرتها كتب التراجم والطبقات.

لذا وقع اختياري على كتابه (شرح الجمل)؛ لأدرس من خلاله (اختيارات ابن العريف النحوية والتصريفية)، فتقدمت لقسم اللغة العربية وآدابها في الكلية بموضوع تحت هذا المسمى، ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار ابن العريف ما يلي:

١ ـ لم أقف على دراسة أفردت لهذه الشخصية، تتناولها من جميع جوانبها العلمية والمعرفية، إلا أن كتابه (شرح الجمل) حققه الأستاذ: محمد تقي الإيرواني عام ١٩٨٣م، في جامعة القاهرة (كلية دار العلوم)، لنيل درجة الدكتوراه، و لم يطبع حتى الآن.

٢ ـ دراسة اختيارات هذه الشخصية النحوية التي لم يسبق للدارسين الحديث عن آرائها ومنهجها وثقافتها وآثارها.

٣ ـ بيان مكانة هذا الشرح بين الشروح الأخرى، وتوضيح منهجه فيه، وسعة ثقافة مؤلفه، وكشف السِّتار عن منـــزلته العلمية.

وقد وضعت لهذه الدراسة أهدافاً تجيب عن عدد من الأسئلة، وهي:

---

(1) انظر : البلغة ص١٢١-١٢٢.

أ ـــ من هو ابن العريف؟ وما أثره في الفكر النحوي؟.

ب ـــ ما القيمة التي تحملها اختياراته، وأهميتها في الدرس النحوي؟.

ج ـــ ما هي المنهجية التي اتبعها ابن العريف في شرح كتاب الجمل، للزجاجي؟.

د ـــ ما موقف ابن العريف من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية؟.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات لعلّ من أبرزها :

١ ـــ أنّ ترجمة ابن العريف – رحمه الله – لم تحظ بعناية المؤرخين، بل اكتفت المصادر التي ترجمت له بالإشارة إلى اسمه الثلاثي، و لم تذكر عن حياته وتنقلاته إلا الشيء اليسير.

٢ ـــ لم يحظ ابن العريف بدراسة نحوية متخصصة يمكن للباحث الرجوع إليها عند الحاجة إلى إيضاح بعض معالم هذه الشخصية المغمورة، لتوضيح منهجها، واتجاهها النحوي.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وقسمين :

أما المقدمة ، فقد بينت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهتني في البحث ومنهجي فيه.

وأما التمهيد ، فقد تحدثت فيه عن ابن العريف وكتابه (شرح الجمل) كما يلي:

المبحث الأول : ابن العريف .

أولاً : اسمه ومولده .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه .

ثالثاً : منـــزلته العلمية .

رابعاً : مؤلفاته .

خامساً : وفاته .

المبحث الثاني : كتابه شرح الجمل ، وجعلته في مطلبين وهما:

المطلب الأول : مكانته بين الشروح .

المطلب الثاني : منهجه في الكتاب .

أما القسم الأول من البحث فكان بعنوان : اختياراته النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة:

وقد جعلته فصلين :

الفصل الأول : يتناول اختياراته النحوية.

الفصل الثاني : يتناول اختياراته التصريفية.

وقمتُ في هذا القسم بجمع المسائل من الكتاب، ثم رتبتها وصنفتها كما وردت في ألفية ابن مالك، وعرضت آراء العلماء فيها مع مناقشتها، وترجيح ما يظهر رجحانه، وقمت بتخريج تلك الآراء وتوثيقها من مصادرها ما أمكنني ذلك.

وأما القسم الثاني : وهو اختيارات ابن العريف دراسة منهجية:

فيحتوي على خمسة فصول :

الفصل الأول : منهجه في اختياراته.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طريقته في اختياراته .

أولاً : التصريح بالاختيار .

ثانياً : ذكر الرأي ودعمه بالأدلة والشواهد، أو أقوال العلماء .

ثالثاً : اعتماده على التعليل .

المبحث الثاني : اعتماده على القواعد النحوية الكلية.

المبحث الثالث : استعانته بعلم المنطق.

الفصل الثاني : الأسس التي بنى عليها اختياراته .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قوة دليل القول المختار .

المبحث الثاني : ضعف دليل القول غير المختار .

الفصل الثالث : الأصول النحوية في اختياراته :

وفي هذا الفصل أربعة مباحث :

المبحث الأول : السماع، وتحدثت فيه عن الأصول السماعية الآتية:

الأصل الأول : القرآن الكريم وقراءاته.

الأصل الثاني : الحديث النبوي الشريف .

الأصل الثالث : كلام العرب (النثر والأمثال).

الأصل الرابع : الشعر العربي في عصور الاحتجاج .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

المبحث الرابع : الاستصحاب .

الفصل الرابع : موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقفه من النحويين .

أولاً : موقفه من البصريين .

ثانياً : موقفه من الكوفيين .

وقد بينت بعد هذا المبحث أنّ ابن العريف لم يكن له موقف من الأندلسيين، فيما توصلت إليه من اختياراته، وعللت لذلك بأمرين:

أحدهما : أنّ شرحه لكتاب الجمل يعد من أوائل الشروح.

الثاني : أن عناية المغاربة بكتاب الجمل بدأت بعد وفاة ابن العريف.

المبحث الثاني : موقفه من الزجاجي صاحب كتاب الجمل.

أولاً : موافقته .

ثانياً : مخالفته .

ثالثاً : اتجاهه النحوي.

الفصل الخامس : التقويـــــم ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المحاســـــــن .

أولاً : مدى الدقة في توثيق الآراء النحوية.

ثانياً : مدى العناية فيما يورده من الشواهد الشعرية.

ثالثاً : ثقافته العلمية وأثرها في اختياراته .

المبحث الثاني : المـــآخـــــــــذ .

أولاً : قلة مناقشته للآراء النحوية.

ثانياً : التحيز لبعض الآراء وعدم الاعتدال.

ثالثاً : قلة اعتماده على الأصول النحوية المعتبرة .

وأما الخاتمة : ففيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

وقد وضعت لهذا البحث فهارس فنية ، وهي:

١ ــ فهرس الآيات .

٢ ــ فهرس الأحاديث والآثار .

٣ ــ فهرس الأقوال والأمثال .

٤ ــ فهرس الشواهد الشعرية .

٥ ــ ثبت المصادر والمراجع .

٦ ــ فهرس الموضوعات .

أما منهجي في البحث فيتلخص في الآتي :

١ ــ جمع المسائل التي نص فيها ابن العريف على الاختيار أو ظهر لي أنه يختارها، وإيرادها وفق ترتيب ألفية ابن مالك.

٢ ــ وضع عنوان لكل مسألة مع ترقيم المسائل .

٣ ــ إيراد نص ابن العريف مع المحافظة عليه إلا أنني أعمد إلى وضع نقط في بعض المسائل إذا طالت مع عدم الإخلال بالنص .

٤ ــ بعد إيراد نص ابن العريف أناقش المسألة مورداً أقوال النحويين، وأدلتهم، ثم أرجح ما يظهر لي رجحانه .

٥ ــ عزوت الأقوال إلى أصحابها، مع تخريجها من مصادرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٦ ــ عزوت الآيات القرآنية بنسبتها إلى سورها، ونسبت القراءات إلى أصحابها.

٧ ــ خرجت الأحاديث الواردة وعزوتها إلى كتب الأحاديث لدى المحدِّثين.

٨ ــ نسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها، ما لم يمنع من ذلك مانع كالجهل بقائله، بعد البحث والتقصي، ورددتها إلى بحورها، وضبطها بالشكل، ووثقتها من مصادرها،

وشرحت ما في الأبيات من كلمات غريبة، وأشرت إلى اختلاف الرواية التي كانت في موطن الشاهد.

٩ ــ اجتهدت في توثيق الأقوال والآراء من مصادرها الأصلية، ورتبت الأقوال في المسألة حسب تاريخ وفاة أصحابها .

١٠ ــ عرفت بالأعلام في فصول الرسالة، والتزمت في التعريف بالعلم بمرجعين فأكثر، إلا إنْ كان مغموراً و لم أجد ترجمته إلا في مؤلف واحد.

وأخيراً أحمد الله تعالى على أن أعانني على إكمال هذا البحث، وأحمده ثانياً على أنْ تفضل بالإشراف على هذا البحث عالم جليل، وأستاذ نبيل في أخلاقه، الدكتور علي بن إبراهيم السعود، أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، الذي لم يبخل علي بشيء من وقته وجهده وتوجيهه، أسأل الله أن يثيبه على ما بذل حتى اكتمل هذا البحث، كما أسأله عزّ وجل أن يثيب من أعانني أثناء دراستي وأثناء بحثي من أساتذتي وزملائي، وأن يجزيهم خير الجزاء .

وأختم مقدمتي داعياً الله عزّ وجل أنْ يوفق عضوي المناقشة لما فيه الخير، وأنْ يسدد خطاهم إلى طريق الصواب، كما أسأله سبحانه أن ينفعني بتوجيههما، وتصويبهما لمواطن الخلل في هذه الرسالة.

وحسبي في هذا البحث أنني اجتهدت فإن أصبت فهو بتوفيق الله وتسديده، وإنْ أخطأت فإنّ العلم بحر لا ساحل له .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

عبدالله بن عبدالرحمن الشريم المضيبري

التمهيد ابن العريف وكتابه شرح الجمل	
المبحث الأول	ابن العريف
المبحث الثاني	كتابه شرح الجمل

المبحث الأول

ابـــن الـــعريـــف

لم تحظ ترجمة ابن العريف – رحمه الله – بعناية المؤرخين ، بل اكتفت المصادر التي ترجمت له بالإشارة إلى اسمه الثلاثي ، و لم تذكر عن حياته وتنقلاته إلا الشيء اليسير .

وبين يدي القارئ ترجمة ابن العريف – رحمه الله – كما أوردتها كتب التراجم .

أولا : اسمه ومولده :

لم تفصل المصادر التي ترجمت لابن العريف في اسمه كثيراً ، واكتفت بذكر اسمه الثلاثي وكنيته ولقبه ، فقد ذُكِر أن اسمه : الحسين بن الوليد بن نصر ، ويكنى بأبي القاسم، ويُعرف بابن العريف[1].

و لم تذكر كتب التراجم شيئا عن مولده أو عائلته، سوى مصدر واحد[2] ذكر أن له أخا يدعى الحسن وأيضاً يكنى أبا القاسم ، ويظهر أنهما واحد؛ لأن المصادر لم تأتِ على ذكر الحسن هذا ، وقد ذكر صاحب الوافي بالوفيات أن الحسن هذا هو من ألف لولدي أبي عامر المنصور[3] مسألة في العربية فيها مائتا ألف وجه ، بينما بقية المصادر نسبت هذه المسألة للحسين بن الوليد صاحب الترجمة، مما يدل على أنهما واحد[4].

ثانيا : شيوخه وتلاميذه :

---

(1) انظر : معجم الأدباء ١٠/١٨٢ ، وتاريخ علماء الأندلس ١/١٠٠ ، وبغية الوعاة ١/٥٤٢ ، والأعلام ٢/٢٨٧ ومعجم المؤلفين ٤/ ٦٧.

(2) انظر : الوافي بالوفيات ٤/٢٢٠

(3) هو أمير الأندلس محمد بن عبد الله بن عامر بن محمد أبي عامر المعاوي القحطاني، أبو عامر، المعروف بالمنصور ابن أبي عمر: كان أميرها في دولة المؤيد الأموي، بني مدينة الزهراء شرق قرطبة، وزاد في جامع قرطبة مثليه، ولبعض العلماء تصانيف في حياته. توفي في إحدى غزواته بمدينة سالم بالأندلس، وقبره لا يزال فيها معروفا سنة ٣٩٢. انظر : الأعلام ٧/٩٩.

(4) انظر : معجم الأدباء ١/١٨٢، وتاريخ علماء الأندلس١/١٠٠،وبغية الوعاة١/٥٤٢، والأعلام للزركلي٢/٢٨٧.

أ - شيوخه :

أبرز من تتلمذ عليهم ابن العريف هم :

١) ــ ابن القوطية : وهو محمد بن عمر بن عبد العزيز أبو بكر ابن القوطية، نسبة إلى جدة أبي جده، وهي سارة بنت المنذر من بنات الملوك القوطية، من أهل قرطبة وكان بارعا في النحو واللغة[١] .

سمع بقرطبة من طاهر بن عبد العزيز وأبي الوليد الأعرج ومحمد بن عبد الوهاب بن مغيث وغيرهم، وسمع بإشبيلية من محمد بن عبد الله الزبيدي وسعيد بن جابر وغيرهما[٢].

وكان علامة زمانه في اللغة والعربية حافظاً للحديث والفقه والأخبار لا يلحق شأوه ولا يشق غباره، وكان مضطلعاً بأخبار الأندلس مليئا برواية سير أمرائها وأحوال فقهائها وأدبائها وشعرائها، وكان يملي ذلك عن ظهر قلب كما كانت كتب اللغة أكثر ما تملى عليه،ولم يكن بالضابط لرواية الحديث ولا الفقه ولا كانت له أصول يرجع إليها وكان الذي يسمع عليه من ذلك إنما يحمل على المعنى لا على اللفظ، وكثيراً ما يقرأ عليه من ذلك، للتصحيح لا للرواية[٣].

وصنف كتباً مفيدة منها كتاب "تصاريف الأفعال" وصنف تاريخاً للأندلس وله "المقصور والممدود" جمع فيه فأوعى حتى أعجز من يأتي بعده وفاق فيه على من تقدمه، توفي في ربيع الأول سنة سبع وستين وثلاث مئة[٤].

٢) ــ ابن رشيق : وهو الحسن العسكري أبو محمد ، مصري مشهور، كان محدثا مشهوراً بمصر، روى عن أبي عبد الرحمن النسائي[٥]، وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصحح

---

(1) انظر: الوافي بالوفيات ٣٦/٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ٢١٩/١٦-٢٢٠ .

(2) انظر: المصدرين السابقين .

(3) انظر: المصدرين السابقين .

(4)انظر: المصدرين السابقين .

(5) هو أبو عبدالرحمن أحمد بن علي النسائي، أحد أئمة الدنيا في الحديث، ولد سنة خمس عشر ومائتين، وسكن مصر، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١٤/٣ .

الحديث في أصله ويغير[1]، قال أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الطحان المصري[2]: سألت ابن رشيق عن مولده ؟ فقال: ولدت يوم الاثنين ضحوة لأربع ليال خلون من صفر سنة ثلاث وثمانين ومائتين. وتوفي في جمادى الأولى سنة سبعين وثلاثمائة[3].

٣) ـــ محمد بن أحمد بن عبدالله الذهلي ، أبو طاهر ، فقيه مالكي ، محدِّث ، من قضاة مصر، أصله من البصرة ، ولي قضاء مصر سنة ٣٤٨هـــ، وأصيب بالفالج في آخر أيامه، فصرف عن العمل سنة ٣٦٠هـــ، وأقام بمصر إلى أن توفي ، كان مناظراً قوي الحجة[4].

ب - تلاميذه :

لم تذكر كتب التراجم اسمَ أحدٍ ممّن تتلمذ على ابن العريف ، ولكن ابن خير الإشبيلي ذكر عند ذكره لكتاب (معاني الحروف) لابن العريف أن أبا القاسم الإفليلي رواه عنه[5]، كما ذكر أحد المراجع أن أبا القاسم الإفليلي وهشام بن محمد المصحفي رويا عنه شعر المتنبي[6].

وأبو القاسم الإفليلي هو إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، يعرف بالإفليلي، حدّث عن أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي بكتاب النوادر لأبي علي القالي، وكان مقصوداً في الأدب وقد بذّ أهل زمانه بقرطبة في علم اللسان والضبط لغريب اللغة، والمشاركة في بعض المعاني ، وكان غيوراً ، كثير الحسد ، توفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة[7].

---

(1) انظر : ميزان الاعتدال ٢٩٠/١ .

(2) هو يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي، أبو القاسم، المعروف بابن الطحان: فاضل له اشتغال بالتراجم والحديث، مصري، أصله من حضرموت، له كتاب "تاريخ علماء أهل مصر"، و"ذيل تاريخ مصر لابن يونس"، وكتاب "المختلف والمؤتلف" في الاسماء . انظر : الأعلام للزركلي – (٨ / ١٥٧).

(3) انظر : الأنساب للسمعاني ١٩٤/٤ .

(4) انظر : الولاة والقضاة ص٥٨١ .

(5) انظر : فهرسة ابن خيرص٣٢٠ .

(6) انظر: أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة ص٤٢-٤٤ .

(7) انظر : بغية الملتمس ص٢١٣، وإنباه الرواة على أنباء النحاة ١٨٣/١، ومعجم الأدباء ١٠/٢ ، تاريخ علماء الأندلس ص١١٤ ، المغرب في حلي المغرب ص٧٢.

وأما هشام بن محمد المصحفي فهو : هشام بن محمد بن هشام بن محمد بن عثمان بن نصر بن عبد الله بن حميد بن سلمة بن عباد بن يونس القيسي يعرف : بابن المصحفي، من أهل قرطبة ، يكنى : أبا الوليد ، روى عن أبي جعفر أحمد بن عون الله وعباس بن أصبغ وأبي محمد الأصيلي وأبي الوليد بن الفرضي وأبي المطرف بن فطيس القاضي وأبي أيوب بن غمرون وأبي عمر الطلمنكي وصاعد اللغوي وغيرهم . وكان عالما بالآداب واللغات مقيدا لها مع الذكاء والفهم . حدث عنه ابنه أبو بكر محمد بن هشام وتوفي في شوال من سنة أربعين وأربع مائة . وكان مولده في شعبان سنة ستين وثلاث مائة [1].

ثالثا : منـــزلته العلمية :

عرف ابن العريف – رحمه الله – بأنه أحد علماء النحو المتقدمين، وأستاذ في الآداب وصاحب تصانيف في اللغة وذو حظ في علم الكلام والمنطق . وقد وصفه ابن الفرضي بقوله: " إمام في العربية، أستاذ في الآداب، مقدم في الشعر "[2] .

ووصفه الضبي بقوله: " كان إماما في العربية ... وله في الآداب مؤلفات "[3] .

وقد رحل إلى مصر وأقام بها أعواما لطلب العلم، ثم عاد إلى الأندلس، فأدب أولاد المنصور محمد بن أبي عامر[4] .

وكان ابن العريف صاحب نظم إلى جانب كونه دارس أدب، فقد ذكر ابن الفرضي أنه كان شاعرا كثير المدح للمنصور بن أبي عامر [5] .

وكانت له مناظرات مع العلماء ، ومن هذه المناظرات مناظرته لصاعد بن حسن[6]

---

(1) انظر : الصلة لابن بشكوال (١ / ٢١٠).

(2) انظر : تاريخ علماء الأندلس ١٣١/١ .

(3) انظر : بغية الملتمس ص٢٦٧ .

(4) انظر : بغية الوعاة ٥٤٢/١ .

(5) انظر : تاريخ علماء الأندلس ١١٤/١ .

(6) هو صاعد بن حسن الربعي البغدادي ، كان مقدّماً في اللغة ومعرفة العويص ، سريع البديهة ، وكان من متقدمي ندامى المنصور بن أبي عامر ، صحب السيرافي والفارسي وروى عنهم، وأصله من الموصل، توفي سنة سبع عشرة وأربعمائة. انظر : بغية الوعاة ٧/٢ .

اللغوي المشهور ، فقد قال صاحب "بغية الملتمس" : "أخبرني أبو محمد علي بن أحمد، قال: أخبرني أبو خالد التراس: أن المنصور أبا عامر محمد بن أبي عامر صاحب الأندلس، جيء إليه بوردة في مجلس من مجالس أنسه أول ظهور الورد؛ فقال في الوقت أبو العلاء صاعد بن الحسن اللغوي، وكان حاضراً يخاطبه فيها:

أَتَتْكَ أبا عامرٍ وردةٌ يُحاكِي لكَ المِسْكُ أَنْفاسَها
كعَذْراءَ أَبْصرَها مُبْصِرٌ فَغَطَّتْ بأكمامِها رَأْسَها

فاستحسن المنصور ما جاء به وتابعه الحاضرون، فحسده أبو القاسم بن العريف، وكان ممن حضر المجلس، فقال: هي لعباس بن الأحنف، فناكره صاعد، فقام ابن العريف إلى منزله، ووضع أبياتا وأثبتها في دفتر، وأتى بها قبل افتراق المجلس، وهي:

عَشَوْتُ إلى قَصْرِ عَبَّاسَةٍ وَقَدْ بَدَّلَ النُّومُ حُرَّاسَها
فَأَلْفَيْتُها وهيَ في خِدْرِها وقَدْ صَرَعَ السُّكْرُ أُنَّاسَها
فَقَالَتْ أَسَارٍ على هَجْعَةٍ فَقُلْتُ بلى، فَرَمَتْ كَأْسَها
ومَدَّتْ إلى وردةٍ كَفَّها يُحاكِي لكَ المِسْكُ أَنْفاسَها
كَعَذْرَاءَ أَبْصَرَها مُبْصِرٌ فَغَطَّتْ بأكمامِها رَأْسَها
وقالَتْ خَفِ اللهَ لا تَفْضَحَنْ في ابْنَةِ عَمِّكَ عَبَّاسَها
فَوَلَّيْتُ عَنْها على غَفْلَةٍ وما خُنْتُ ناسِي ولا ناسَها

قال: فخجل صاعد وحلف، فلم يقبل، وافترق المجلس على أنه سرقها "[1].

وذكرت بعض كتب التراجم أن صاعد بن الحسن اللغوي البغدادي، ألف للمنصور (كتاب الفصوص)، على نحو (كتاب النوادر) لأبي علي القالي، ولما أوصله إليه أعطاه غلاما له، فلما أراد العبور في النهر زلق الغلام فوقع الكتاب في النهر، فأنشد ابن العريف:

قَدْ غاصَ في البَحْرِ الفُصُوصْ وَهكَذَا كُلُّ ثَقِيْلٍ يَغُوصْ

فضحك الحاضرون، فأنشد صاعد مرتجلا:

---

(1) بغية الملتمس ص٢٦٧، وانظر- أيضا- : جذوة المقتبس ص١٨٢، وبغية الوعاة١/٥٤٣ .

عَـــــادَ إِلى مَعْدَنِـــــهِ إنَّمـــــا يُوجَدُ في قعرِ البِحـــارِ الفُـــصُوصُ[1]

رابعا : مؤلفاته :

ذكرت كتب التراجم أن له مؤلفات كثيرة ، إلا أنني لم أقف إلا على أربعة منها في هذه الكتب وهي :

١) شرح الجمل ، وسيأتي الكلام عليه في المبحث القادم .

٢) كتاب يشتمل على مسائل في النحو ، اعترض فيها على أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس النحوي ، وذكرها النحاس في كتابه المعروف بالكافي[2].

٣) كتاب فيه معاني الحروف وأقسامها، ذكره ابن خير في فهرسته ، حيث قال: "كتاب فيه معاني الحروف وأقسامها لابن العريف، حدّثني به شيخنا الأديب أبو عبدالله جعفر بن محمد بن مكي رحمه الله، عن الوزير أبي مروان عبدالملك بن سراج عن الوزير أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي عن أبي القاسم حسين بن الوليد النحوي، المعروف بابن العريف، رحمه الله"[3].

٤) رسالة في "مسألة في العربية" ، وضعها لولدي المنصور بن أبي عامر ، وهي: "ضربَ الضاربُ الشاتمُ القاتلُ محبّك قاصدك معجباً خالداً"، فيها مائتان واثنان وسبعون ألفا وثمانية وستون وجهاً[4].

وفاته :

توفي ابن العريف في الأندلس بمدينة طليطلة ، وذلك في شهر رجب من سنة تسعين وثلاثمائة للهجرة، ودفن فيها[5].

---

(1) انظر : إشارة التعيين ص١٤٦ .

(2) انظر : معجم الأدباء ١٨٤/١ .

(3) فهرسة ابن خير ص٣٢٠ .

(4) انظر : إشارة التعيين ص١٠٥.

(5) انظر : إشارة التعيين ص١٠٧، وبغية الوعاة ٥٤٢/١ .

المبحث الثاني
كتابه شرح الجمل

المطلب الأول : مكانته بين الشروح :

يعد كتاب " الجمل للزجاجي" أحد كتب المتون التعليمية التي تناولها العلماء بالشرح والتعليق ، وقد نال شهرة كبيرة ، فقد كان كتاب : المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي[1] .

ونقل عن أحد المغاربة "أن للجمل عندهم مائة وعشرين شرحا"[2].

وقد نال إعجاب العلماء ، حتى قال عنه ابن العريف في مقدمة شرحه : "أما بعد فلم أر كتاباً أغمض أصولاً ولا أفصح فصولاً من كتاب الجمل ، وهو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، على صغر جرمه فشرحته لعظم علمه"[3].

وكتاب "شرح الجمل لابن العريف" من أقدم شروح الجمل [4]، وأقربها إلى زمن الزجاجي صاحب كتاب الجمل ، حيث إنهما من علماء القرن الرابع الهجري ، فقد كانت وفاة الزجاجي سنة ٣٤٠هـ، ووفاة ابن العريف في سنة ٣٩٠هـ.

كما امتاز كتاب "شرح الجمل لابن العريف" من بين الشروح التي أتت بعده بالشرح المفصل لما جاء في كتاب الجمل من كلام مجمل ، وإيضاح للعلل الواردة فيه مع تقريب بعيده، وتليين شديده ، مع الإعراب المستفيض للأبيات الشعرية الواردة فيه، وذكر ما فيها من الغريب وتوضيح معناه وشاهد كل بيت فيه ومعناه ، ومن قائله ، كما قال في مقدمة شرحه: "فشرحت مجمله ، وبينت علله ، وقربت بعيده ، وألنت شديده، وأعربت بيوت

---

(1) إنباه الرواة على إنباه النحاة ١٦١/٢ .

(2) انظر : شذرات الذهب ٣٥٧/٢ .

(3) شرح الجمل ص٢ .

(4) انظر : كشف الظنون ٦٠٣/١ .

شعره ، وذكرت غريب قوله ، وأوضحت إعرابه ومعانيه ، وشاهد كل بيت فيه ، ومن قائله ، وما قبله ، وما بعده ...." [1].

ويعد الكتاب حلقة من حلقات الدرس النحوي في الأندلس حيث ذكر محقق الكتاب أنه ثاني كتاب نحوي وصل إلينا عن نحاة الأندلس بعد كتاب "الواضح في العربية" لأبي بكر الزبيدي ، توفي سنة ٣٧٩هـ[2].

ثم توالت بعده شروح الجمل ، إلا أن بعضها جاء ناقصاً لم يتم ، وبعضها الآخر اعتراه اللبس في نسبته إلى كتاب شرح الجمل للزجاجي[3].

و لم يخل الكتاب من سمات تميزه عن غيره من الشروح ، حيث امتاز ابن العريف في شرحه بذكر مصادره ، فذكر أسماء العلماء الذين نقل عنهم ، فقلما يرد رأي أو قول تتصدره عبارة "وقيل" ، أو "ذهب بعضهم" ، وهذا يدل على أمانة الرجل في نقله عمن سبقه من جهة ، ويقلل من جهد القارئ في التعرف والاستيثاق من الآراء التي ينقلها من جهة ثانية[4] .

---

(1) شرح الجمل ص٢ .

(2) انظر : كشف الظنون ١/٦٠٤.

(3) انظر : المصدر نفسه .

(4)انظر :ص٢٤٩ من هذا البحث .

المطلب الثاني: منهجه في الكتاب :

ألف ابن العريف كتابه شرحاً على كتاب "الجمل" للزجاجي، وكانت له سمة خاصة شكلت منهجه وطريقه الذي اتبعه في كتابه ، وتجلت هذه السمة والطريقة في مقدمته التي كتبها لشرحه ، حيث قال : "فشرحت مجمله ، وبينت علله ، وقربت بعيده، وألنت شديده، وأعربت بيوت شعره ، وذكرت غريب قوله ، وأوضحت إعرابه ومعانيه، وشاهد كل بيت فيه، ومن قائله ، وما قبله ، وما بعده ، إذا أمكن ، و لم يكن غفلاً مجهولاً ، ومعنى الشاهد فيه ، وتفسيره ، والعلة لدخوله ، بألطف عبارة ، وأحلى إشارة، وأضفت إلى ذلك ما ورد في معاني الأبيات من الحجاجات والأخبار والكنايات"[1].

ولعل ابن العريف في مقدمته هذه يشير إلى أنه يشرح من الجمل ما يحتاج – في نظره– إلى الشرح ، مع ذكر العلل النحوية التي يمكن أن يعلل بها للمسائل التي تتعلق في كل باب يشرحه ، إضافة إلى شرح شواهده وإعرابها ، وذكر ما فيها من الغريب، وبيان موطن الشاهد فيها، ومعناه.

ومن هنا يمكن توضيح منهج ابن العريف في شرحه من خلال النقاط الآتية :

أولا : طريقته في شرح كتاب الجمل

أ- ابتدأ ابن العريف شرحه بالبسملة ، وليس من بداية كلام الزجاجي في الجمل وهو قوله: "قال أبو القاسم الزجاجي : أقسام الكلام ثلاثة ..." [2].

وقد ذكر أثناء حديثه عن البسملة معنى : "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وسبب تقديمه لمعناها على إعرابها ، حيث ذكر أنّ المعاني أجدر أن يقدم تفسيرها على اللفظ، واللفظ أجدر أن يتقدم تفسيره على الإعراب ؛ لأن الإعراب حلية اللفظ الذي هو حامل الإعراب، واللفظ موضوع على المعاني ، فكانت المعاني أولى بالتقديم منه[3]، ثم استطرد لذكر جملة من الأمور النحوية والصرفية كان بإمكانه تأخيرها إلى مواضعها في أبواب الشرح.

---

(1) شرح الجمل ص٢ .

(2) الجمل ص١ .

(3) انظر : شرح الجمل ص٢ .

من ذلك ما ذكره في اشتقاق الاسم من خلاف بين البصريين والكوفيين مورداً بعض حججهم في ذلك، ثم استطرد بعد ذلك لذكر لغات الاسم، وذكر بعض الشواهد على ذلك[1] ثم ذكر أصل ألف الوصل في كلمة "اسم" وتكلّم عن حركتها إذا كان الثالث مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، كما ذكر سبب حذفها من نحو:"بسم الله الرحمن الرحيم "[2]، كما تطرق لذكر حركة الباء في "بسم الله" ومعناها ومحلها من الإعراب إلى غير ذلك من الاستطرادات في بعض الأمور النحوية والصرفية [3].

ب – لا يلاحظ القارئ أيّ فصل بين قولي الزجاجي وابن العريف، فهو لا يقدم كلام الزجاجي ثم يعقب عليه ، بل يدخل في الموضوع مباشرة ؛ ولكون كنيتيهما متفقتين، وهي "أبو القاسم" فإنّ القارئ لا يستطيع أن يميز بين قوليهما، إلا بمقارنة الكتابين "الجمل للزجاجي ، وشرحه لابن العريف"، إلا أنه قد يخرج على هذه القاعدة في بعض المواضع ، فيصدِّر كلامه بقوله : "قال أبو القاسم ابن العريف"، كما في النص الآتي: "قال أبو القاسم ابن العريف: وضع الاسم ليُعمَلَ فيه، نحو قولك : قام زيد، فقام أحدث الإعراب، وأحدث "زيد" القيام"[4].

ثانيا : طريقته في عرض الحدود

اهتم ابن العريف بذكر الحدود النحوية لأكثر الموضوعات الواردة في الشرح، إلا أنه لم يكن يلتزم بذكر الحدود النحوية لكل ما يحتاج إلى حد ، ففي باب "المبتدأ والخبر" لم يذكر حديهما ، مع أنّ أكثر النحويين درجوا على ذكر حديهما[5].

وقد يذكر أكثر من حد للموضوع الواحد ، ففي تعريف الاسم ذكر عدة حدود لعدد من النحاة[6].

---

(1) انظر : المصدر نفسه ص٥ .

(2) انظر : المصدر نفسه ص٨ .

(3) انظر : المصدر نفسه ص١٢ .

(4) انظر : المصدر نفسه ص٤٠ .

(5) انظر : المصدر نفسه ص١٦٢ .

(6) انظر : المصدر نفسه ص٤٥ .

وقد يشرح الحد الذي ينقله عن العلماء ، فعند إيراده لحد الاسم عند ابن السراج، وهو قوله : "وهو ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصل ماض أو مستقبل"[1].

علّق على هذا الحد ، فقال : "ففرق بينه وبين الفعل ، وذلك المعنى ينقسم قسمين: ما دل على شخص "كزيد، وعمر" وما دل على غير شخص "كاليوم والليلة" ..."[2].

ثالثا : طريقته في عرض الخلاف بين النحويين

لم يكن ابن العريف مهتما بذكر وجوه الخلاف النحوي في مسائل الخلاف التي تطرق لها إلا فيما ندر ، وقد درج أكثر النحويين على ذكر وجوه اختلاف النحويين في كثير من المسائل على نحو ما يظهر في الكتب المؤلفة قديما وحديثا .

وإذا تصفح القارئ شرح ابن العريف على كتاب الجمل ، وجد أنه يحوي بعض الآراء الخلافية مع نسبتها لأصحابها في الغالب ولكنها قليلة جدا ،فأكثر المسائل التي عرض لها يذكر فيها رأيا واحدا دون التطرق إلى الآراء الأخرى .

ففي باب المبتدأ والخبر مثلا ، ذكر أن الخبر رفع بالمبتدأ دون ذكر الآراء الأخرى في هذه المسألة[3] .

إلا أنه في موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق هل هو المصدر أو الفعل؟. ذكر ابن العريف رأي البصريين في ذلك، ثم ذكر رأي الكوفيين، واختار رأي البصريين معللا لذلك بأن المصدر على قول الكوفيين إن أخذ من الفعل ، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتقضّى وتلاشى، وإن أخذ من المستقبل، فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال لا وجود له[4] .

وقد يذكر ابن العريف- عند حديثه – عن مسألة من المسائل الخلافية أنها تحتمل عددا من الوجوه، ولكنه عند الشرح يذكر عددا أقل، ففي حديثه عن " ما " في (قلما) في قول

---

(1) الأصول ٣٦/١.

(2) شرح الجمل ص٤٦.

(3) انظر: المصدر نفسه ص٤٣.

(4) انظر: المصدر نفسه ص١٦٢.

الشاعر :

صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وقلَّما وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدُود يَدُومُ[1]

ذكر أنها تحتمل أربعة أوجه ، حيث قال: " ففيه أربعة أقوال للنحويين:

قال سيبويه: أنها اسم في موضع رفع بـــ " قلّ " و " وصال " مبتدأ، وما بعده خبر، والمبتدأ والخبر صلة " ما " والتقدير : قلما يدوم وصال؛ لأنه إنما أراد تقليل الدوام[2].

وقال المبرد: " ما " في " قلّ " صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـــ " قلّ " ، كأنه قال: قل وصال يدوم على طول الصدود[3] .

وقال بعضهم: " ما " في " قلما " زائدة ليصلح أن يليها الفعل الذي لم يكن ليصلح أن يليها بغير " ما " وإنما أولى " قلما " الاسم فقال: وقلما وصال لضرورة الشعر، ووجه الكلام أن تقول: قلما يدوم وصال، فيولي "قلما " الفعل دون الاسم "[4]، ولم يتطرق إلى ذكر الوجه الرابع .

رابعا : طريقته في عرض الشواهد.

اتخذ ابن العريف طريقة معينة في عرض الشواهد، ذكرها في مقدمته التي سبقت الإشارة إليها أثناء الحديث عن منهجه في شرح الجمل ، حيث ذكر أنه أعرب الشواهد التي وردت في "الجمل" للزجاجي ، وذكر غريب ما فيها ، وذكر ما قبل الشاهد، وما بعده، إن أمكن له ذلك ، ولم يكن الشاهد غفلاً مجهولاً ، وذكر معنى الشاهد في كل بيت، وتفسيره والعلة في مجيئه[5].

ويمكن تلخيص منهج ابن العريف في عرض الشواهد بالنقاط الآتية :

١ ــ اهتم ابن العريف بذكر بحر البيت أولاً ، وذكر ما دخله من التغييرات العروضية

---

(1) البيت من الطويل، للمرار الأسدي الديوان ص ٤٨٠، وهو في: ابن الشجري ٥٦٧/٢،والمغني ص٤٠٣، والخزانة ٢٣١/١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٣١/١، والمقتضب ٨٤/١، والإنصاف ١٤٤/١، وابن يعيش٤٣/٤.

(2) انظر : الكتاب ٣١/١.

(3) انظر : المقتضب ٨٤/١.

(4) انظر: شرح الجمل ص٣٥٦.

(5) انظر : شرح الجمل ص٢ .

في بعض الأحيان[1].

كما اهتم بذكر موضع الشاهد ، وتفسيره ، وذكر غريب البيت الذي ورد فيه الشاهد وإعرابه ومعناه[2].

٢ ــ نسب الشواهد التي لم ينسبها الزجاجي ، ففي باب النَّعت استشهد الزجاجي بشعر لم ينسبه ، وهو قول الشاعر [3]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ

النّازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[4]

حيث نسبه ابن العريف للخرنق بنت بدر[5].

٣ ــ اهتم ابن العريف بذكر الروايات المختلفة للشاهد الذي يذكره الزجاجي، ففي قول الشاعر :

سَرَيْتُ بِهم حتَّ تَكِلَّ مَطِيُّهم وحتَّ الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فقد ذكر ابن العريف أن البيت يُروى : مطوت بهم، ويروى: ركابهم، ويروى غزيهم[7].

٤ ــ وقد يذكر ابن العريف بعض أبيات المقطوعة التي استشهد الزجاجي ببيت منها، فعندما استشهد الزجاجي في باب "كان" على مجيء اسمها نكرة وخبرها معرفة بقول حسّان[8]:

---

(1) انظر : شرح الجمل ص٢٧٠ .

(2) انظر : المصدر السابق ص٢٧٠-٢٧١ .

(3) انظر : الجمل ص١٥ .

(4) البيت من الكامل، للخرنق بنت هفان، الديوان ٢٩، وهو في : معاني القرآن للفراء ١٠٥/١،والأصول ٤٠/٢، والجمل ص١٥.

(5) انظر : شرح الجمل ص٩٩ .

(6) البيت من الطويل، لامرئ القيس ، الديوان ص ٢١٠، وهو في الكتاب ٢٧/٣، والمقتضب ٤٠/٢ .

(7) انظر : شرح الجمل ص ٢٧٤.

(8) انظر : الجمل ص٤٦ .

كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[1]

حيث ذكر ابن العريف عند شرحه لموطن الشاهد في البيت بعضاً من أبيات القصيدة[2].

وقد يذكر ابن العريف مناسبة الشواهد إذا دعت الحاجة إليها [3].

إلا أن ابن العريف لم يكن ملتزماً في منهجه الذي رسمه لنفسه في شرح الشواهد، فقد خرج عن هذه القاعدة في عدة شواهد ، حيث إنه يذكر بحر البيت ، وموضع الشاهد فيه، ولكنه لا يذكر غريب البيت ، ولا معناه ولا إعرابه، من ذلك استشهاده على عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال بقول الشاعر:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقاً شيئاً إذا كانَ جائِيا[4]

حيث اكتفى بذكر الشاهد فيه وتفسيره، دون أن يتطرق لغريبه ومعناه وإعرابه[5].

خامسا : الاختصار

قد يختصر في بعض الفصول والأبواب الواردة في كتاب "الجمل" وقد يغفل بعضها الآخر ، ولا يشرحه ، ولكنه في المقابل يعلق على بعض ما جاء فيها بتعليقات مقتضبة ، ليعوض عما أغفل ذكره ، ففي باب "أبنية المصادر" لم يذكر ابن العريف مصدر: فَعَلَ يَفْعُلُ، بضم العين في المستقبل ، ولم يذكر مصدر فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل ، ولم يذكر مصدر فَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، إلى غير ذلك من أبنية المصادر التي ذكرها الزجاجي في الجمل[6]، ولكنه ذكر سبب مجيء الفعل

---

(1) البيت من الوافر، لحسان بن ثابت، الديوان ص١٨، وهو في والكتاب١/٤٩، والمقتضب٤/٩٢

وروايته فيه:كأن سلافة من بيت رأس ..... .

(2) انظر : شرح الجمل ص١٨٣ .

(3) انظر : المصدر نفسه ص٥٦٣ .

(4) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، الديوانص٢٠٨، وهو في الكتاب١/١٦٥، والخزانة١/١٢٠ ،

(5) انظر : شرح الجمل ص٣٠٩-٣١٠.

(6) انظر : الجمل ص٣٨٣-٣٨٧ .

الثلاثي على ثلاثة أبنية ، وهي : فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ [1].

سادسا : الاستطراد

لم يخل شرح ابن العريف من الاستطراد في كثير من المواضع التي تطرق إليها، منها على سبيل المثال ما استطرد إليه في أوائل الكتاب عند إعرابه للبسملة، حيث تطرق إلى الألف في" بسم الله " ، وذكر أنها ألف وصل جيء بها إلى النطق بالساكن، ثم ذكر أحكامها ومواضع حذفها وحركتها، وسبب تحريكها بالضم والكسر حتى يخيل للقارئ أنه يتكلم في باب ألف الوصل والقطع [2].

وعند ذكره لعلامات الرفع ذكر أن الواو تكون علامة الرفع في الأسماء الخمسة واستطرد لذكر أصل " أب " [3].

وفي باب الظروف ذكر ابن العريف المصدر وأنه أصل الاشتقاق ، وذكر في ذلك الموضع كلاما كثيرا حول أصل الاشتقاق[4].

---

(1) انظر : شرح الجمل ص٣٥٤-٣٥٨ .

(2) انظر: المصدر نفسه ص ٦-٧.

(3) انظر: المصدر نفسه ص٧٧.

(4) انظر : المصدر نفسه ص١٥٥-١٥٧.

القسم الأول

مسائل الاختيـــــــار

الفصل الأول	المسائل النحوية
الفصل الثاني	المسائل التصريفية

الفصل الأول

المسائل النحويـــة

١: المعرب والمبني :

١ -١ : علة دخول الإعراب في الكلام

المختار عند ابن العريف أن الإعراب يدخل الكلام حلية للفظ ، حيث قال: "اعلم أن المعاني أجدر أن يتقدم تفسيرها عن اللفظ ، واللفظ أجدر أن يتقدم على الإعراب، وذلك إنما يكون في اللفظ الذي هو حامل الإعراب ، وهو أجدر بالتقديم من الإعراب ؛ لأن الإعراب حلية اللفظ ، ثم وجد اللفظ موضوعاً على المعاني ، فكانت المعاني أولى بالتقديم منه"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في علة دخول الإعراب في الكلام على قولين :

القول الأول : أن علة دخول الإعراب في الكلام ، للدلالة على المعاني المختلفة ، التي تعتور الكلام ، وهو مذهب الجمهور[٢].

دليل هذا القول :

أن الأسماء لما كانت فاعلة ومفعولة ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها أو صيغها ما يدل على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب للدلالة عليها[٣].

القول الثاني : أن الأعراب دخل الكلام حلية للفظ ، وهو مذهب قطرب[٤]، وهو اختيار ابن العريف .

---

(1) شرح الجمل ص٢-٣ .

(2) لم يظهر أنّ من النحويين من خالف في ذلك إلا قطرب ، ولذلك لم أتردد في نسبته إلى الجمهور ، ينظر في ذلك : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٠ ، واللباب للعكبري ٥٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٧/١ ، والهمع ٥٧/١ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٦٩ ، واللباب ٥٥/١.

وقطرب ، هو : أبو علي محمد بن المستنير ، ت سنة ٢٠٦هـ ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٤٩ ، =

أدلة هذا القول :

١ ــ أنه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب ، مختلفة في المعاني ، ومن ذلك قولهم : إنّ محمداً مجتهدٌ ، ولعل زيداً مجتهدٌ ، وكأنّ زيداً أسدٌ ، فالأول إيجاب، والثاني ترج ، والثالث تشبيه[١].

كما أنه يوجد في كلامهم ما هو مختلف إعرابه ، ومتفق معناه ، ومن ذلك قولهم ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، فلو كان الإعراب للفرق بين المعاني المختلفة ؛ لوجب أن يكون لكل إعراب معنى مختلف يدل عليه ، ولا يزول إلا بزواله[٢].

٢ ــ أنّ الاسم في حال الوقف عليه يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون – أيضاً – ؛ لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام[٣].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور ، من أنّ الإعراب دخل الكلام ؛ ليدل على المعاني المختلفة ؛ لأنه لو كان دخول الإعراب في الكلام لتحلية اللفظ لجاز رفع المفعول مرة، ونصبه مرة أخرى ، ولجاز رفع المضاف إليه ؛ لأنّ القصد هو أن تعاقب الحركة السكون، ليعتدل الكلام[٤]، وهذا يعني أنّ أي حركة جاء بها المتكلم فهو مخير بها ؛ لأنها مجزية، إذ المعنى لا علاقة له بالإعراب[٥].

ونزهة الألباء ص٧٦ ، والبلغة ص٢١٤ .

(1) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٦٩ ، واللباب ٥٥/١.

(2) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٧٠ .

(3) انظر : المصدر السابق ص٧٠-٧١ .

(4) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٧١ .

(5) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٧١، واللباب للعكبري ٥٦/١ .

١ -٢ : علة بناء الفعل الماضي على الفتح

المختار عند ابن العريف أن علة بناء الفعل الماضي على الفتح لمضارعته المضارع للاسم ، حيث قال :" بني الفعل الماضي على الفتح ؛ لأنه لم يخرج من أصله ، و لم يضارع الفعل المستقبل ؛ فلذلك لم يعرب ، وبني على الفتح لبعض مضارعته المضارع لاسم الفاعل، وهو الفعل المستقبل ، نحو : يقوم ؛ ولوقوعه موقع الجزاء ، نحو : إن قمت قمت"[١]، ثم نقل رأي البصريين والكوفيين ، حيث قال : "ولكن لما كان في الماضي بعض المضارعة ، وذلك أنك تقول : هذا رجل ضرب ، كما تقول : هذا رجل ضارب، فضارع الماضي اسم الفاعل، وهو ضارب في الصفة التي اشتق منها ، وهو الضارب، ولذلك أعطي أخف الحركات، وهو الفتح ، هذا قول البصريين ..."[٢].

ثم نقل رأي الكوفيين ، ثم قال : "وأقول قول البصريين ؛ لأن الماضي قبل المستقبل، فبناؤه وقع قبل إعراب المستقبل"[٣].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في علة بناء الفعل الماضي على الفتح على قولين :

القول الأول : أنه بني على الفتح ؛ لأنه ضارع الاسم بعض المضارعة، وهو مذهب البصريين[٤].

أدلة هذا القول :

١ ــ أن الفعل الماضي بني على الفتح لمضارعته المضارع للاسم في بعض المواضع، حيث إنه يقع خبراً ، نحو : زيد قائم ، ويكون صفة ، نحو : مررت برجل قام، فيقع موقع الاسم :"قائم".

---

(1) شرح الجمل ص١٦٠بتصرف .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : شرح الجمل لابن العريف ص١٦٠ ، وابن يعيش ٤/٧، والتصريح ٥٤/١ .

٢ ــ أن تحريكه بالفتح يجعل له مزية على فعل الأمر ؛ لأنّ المتحرك أمكن من الساكن.

٣ ــ أنّ الفتح أخف من الضم والكسر[١].

القول الثاني : أنّ الفعل الماضي بني على الفتح ؛ لأن تحريك الماضي عند إظهار علامة الاثنين والجمع ، نحو : قاما ، وقاموا ، أوجب حركته ، وكانت حركته الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ، وقد نسب ابن العريف هذا القول للكوفيين[٢].

دليل هذا القول :

أن الفتح هو أخف الحركات ؛ ولذلك كانت حركته الفتح[٣].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف أنّ علة بناء الفعل الماضي على الفتح لمضارعته للاسم بعض المضارعة ، ولأن الفتح يجعل له مزية على فعل الأمر المبني على السكون لما يأتي :

١ ــ أنه لم يبنَ على الكسر ؛ لأن الجر لا يدخل الأفعال أصلاً سواء كان عارضاً أم لازماً [٤].

٢ ــ أنه لم يبنَ أيضاً على الضم ؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا : قامُ[٥]، كما قال الشاعر :

فلــو أَنَّ الأَطِبَّــا كــانُ حَــوْلِي وكانَ معَ الأَطِبَّاءِ الأُساةُ[٦]

---

(1) انظر : ابن يعيش ٥/٧ ، والتصريح ٥٤/١ .

(2) انظر : شرح الجمل ص١٦٠ .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : ابن يعيش ٥/٧ .

(5) انظر : المصدر السابق .

(6) البيت من الوافر ، لم يعرف قائله ، وهو في الإنصاف ٣٨٥/١ ، وابن يعيش ٥/٧ ، والهمع ١٩٥/١، والخزانة ٢٢٩/٥.

حيث اجتزأ بضمة "كانُ" عن "كانوا" .

٣ ــ أنّ التعليل بخفة الفتح موجودة عند كلا المذهبين .

٤ ــ أنه لو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات كما سبق في البيت؛ ولذلك عدل عن الضم مخافة الإلباس ، فلم يبق إلا الفتح ، فبني عليه [1].

(1) انظر : ابن يعيش ٥/٧ .

١ -٣ : الأصل في فعل الأمر

المختار عند ابن العريف أن فعل الأمر مبني على السكون ' حيث قال: « بني فعل الأمر على أصل ما يجب من الأفعال؛ لأنه لم يضارع المضارع بوجه، فبقي على أصله، وأصل الأفعال البناء على السكون، نحو: ضرب، ويضرب؛ لما فيها من الضعف والشبه بالحروف »[١] .

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في فعل الأمر على قولين :

القول الأول: أن فعل الأمر مبني على السكون، وهو رأي البصريين[٢]، وهو ما اختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) الدليل العقلي، حيث استدلوا على أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة، فذلك لمشابهته للأسماء، وليس بين فعل الأمر والأسماء مشابهة، فكان باقيا على أصله في البناء[٣] .

(٢) الإجماع حيث استدلوا به على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال، كـ : نزال، مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر بإجماع منهم[4] .

ومنه قول الشاعر :

ولَنِعْمَ حشوُ الـدِّرْعِ أنـت إذا دُعِيْتَ نَـزَالِ ولُجَّ في الـذُّعْرِ[٥]

---

(1) شرح الجمل ص١٦٠.

(2) انظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، ابن يعيش ٦١/٧ ، الارتشاف ١/ ٣١٥ ، الهمع ١/ ٥٩ .

(3) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٣٤ ، وابن يعيش ٧/ ٦١ .

(4) انظر : الإنصاف ٣/ ٥٣٥ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٦ .

(5) البيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى ، الديوان ص ٥٤ ، وهو في : الكتاب ٣/ ٢٧١ ، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ٢/ ٣٥٤ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٥ ، وروايته فيه :

= ولأنت أشجع من أسامة إذ .....

وابن يعيش ٤/ ٢٦ ، والخزانة ٦/ ٣١٨ .

القول الثاني : أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة، وهو رأي الكوفيين[1] والأخفش[2]، واختاره ابن هشام[3].

أدلة هذا القول :

(١) السماع، حيث استدلوا به على أن الأصل **في (افعل):** لتفعل[4]؛ لورود ذلك في القرآن والحديث والشعر، فمن القرآن قوله – تعالى – : ﴿ h g f e i j ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء [5]، ومن الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم –: « وَلْتَزُرَّه ولو بشوكة »[6].

ومن الشعر، قوله :

---

(1) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ، وابن يعيش ٧/ ٦١ ، والارتشاف ١/ ٣١٥ ، والهمع ١/ ٥٩ .

(2) انظر المغني ص ٣٠٠، والتصريح ١/٥٥.

والأخفش هو سعيد بن سعدة المجاشعي مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه، توفي سنة ٢١٥هـ، انظر: في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص (٥٠- ٥١) ، وإشارة التعيين ص ١٣١ ، وبغية الوعاة ١/٥٩٠ .

(3) انظر : المغني ص ٣٠٠ .

وابن هشام هو : أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الحنبلي ، توفي سنة ٧٦١هـ ، انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/٦٨ ، وهدية العارفين ٥/٤٦٥ .

(4) انظر : أسرار العربية ص ٣١٨ ، والمسائل الخلافية ص ١٢٠ ، وابن يعيش ٧/ ٦١ .

(5) يونس : ٥٨ ، والقراءة في المحتسب ١/ ٣١٣ ، والنشر ٢/ ٢٨٥ .

(6) رواه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٤٩، ٥٤ ، وروايته فيه :((فزره وإن لم تجد إلا شوكة)) ، ورواه البخاري في كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب ١/ ١١٧ ، وروايته فيه : ((يزره ولو بشوكة))، ورواه أبو داود في السنن في كتاب الصلاة، باب في الرجل يصلي في قميص واحد، ١/ ٤١٦ وروايته فيه :((ازرره ولو بشوكة))، ورواه النسائي في السنن في كتاب القبلة ٢/ ٥٥ ، وروايته فيه : ((وزره عليك ولو بشوكة)) ، وعلى هذه الروايات لا شاهد فيه للكوفيين على أن الأصل في فعل الأمر للمخاطب أن يكون معربا مجزوما بلام محذوفة بدليل ظهورها مع فعل المخاطب في الحديث الذي رووه . للاستزادة ، انظر : الإنصاف ٢/ ٥٢٥ .

لِتَقُم أنتَ يـــابنَ خـــيرِ قـــريشٍ فتُقَضَّى حوائجُ المُسْلِمْينا[1]

فدل ذلك على أن الأصل في فعل الأمر أن يكون باللام إلا أنه لما كثر هذا في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا، وما حذف للتخفيف، فهو في حكم الملفوظ به، فكان فعل الأمر معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر[2] .

(٢) الدليل العقلي، حيث استدلوا به على أن فعل الأمر معرب مجزوم حملا على ضده، وهو فعل النهي لإجماعهم على إعرابه؛ ولأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره[3] .

الترجيح

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف؛ لأن ما استدل به الكوفيون من أدلة على أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة مردود من عدة أوجه :

منها أنه لو كان فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة لبقي حرف المضارعة، كما بقي في قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا ما خفتَ مِنْ أمرٍ تَبالا[4]

---

(1) البيت من الخفيف، لم يعرف قائله ، وهو في : الإنصاف ٥٢٥/٢ ، والمغني ص ٣٠٠ ، ٧١٦ ، وروايته فيه:

..... فلتقضي حوائج المسلمينا

والتصريح ٥٥/١ وروايته فيه :

..... كي لتقضي حوائج المسلمينا

والمصدر نفسه ٢/ ٢٤٦ ، برواية المغني ، والخزانة ٩/ ١٤ .

(2) انظر : أسرار العربية ص ٣١٨ ، وابن يعيش ٧/ ٦١ .

(3) انظر الإنصاف ٢/ ٥٢٨ .

(4) البيت من الوافر ، مختلف في قائله، وهو في : الكتاب ٣/ ٨ ، والمقتضب ٢/ ١٣٢ ، والأصول ٢/ ١٧٥ ، وابن الشجري ٢/ ١٥٠ ، ١٥١ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٠ ، وابن يعيش ٧/ ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، والمغني ص ٢٩٧ ، ونسبه ابن هشام لأبي طالب عم النبي – صلى الله عليه وسلم – في شذور الذهب ص ٢٣١ ، ونسب إلى حسان ، ونسب إلى الأعشى ، انظر : الخزانة ٩/ ١٤ . والتبل : العداوة ، والتبل : الحقد ، ويقال : تبلهم الدهر وأتبلهم ، أي : أفناهم ، وتبلهم الدهر تبلا : رماهم بصروفه ، انظر : اللسان : تبل .

فلما حذف حرف المضارعة، تغيرت بنية الفعل، وتحول إلى البناء؛ لأنه ليس ثمة مشابهة بين الفعل والاسم، ليكون معربا[1].

ومنها أن ما ذهبو ا إليه من أن اللام حذفت في الأمر لكثرة الاستعمال يتوجب عليه أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل، وليس الأمر كذلك؛ لأنها قد تحذف مما يقل استعماله، نحو: احرنجم[2]، وما شابهه[3]، ثم لو سلم أن الأمر ما ذهبوا إليه، فإنه قد تضمن معنى لام الأمر، وهذا يعني أنه قد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف، وجب أن يكون مبنيا[4] .

ومنها أن ما استدلوا به على أن فعل الأمر معرب مجزوم حملا على فعل النهي لإجماعهم على أنه معرب مجزوم مردود – أيضا –؛ لأن فعل النهي أشبه الاسم لوجود حرف المضارعة في أوله، فاستحق بذلك أن يكون معربا[5] .

وأما فعل الأمر، فليس فيه ما يوجب الإعراب؛ لأن علة الإعراب أصل أو شبه، فكان باقيا على أصله، وهو البناء[6] .

ومنها أن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة موجودا كانت العلة موجودة، ومادامت العلة ثابتة كان حكمها ثابتا، وإذا حذف حرف المضارعة – ولا خلاف في حذفه في محل الخلاف، وهو علة الإعراب – زالت العلة، وإذا زالت العلة زال حكمها، فرجع الفعل إلى أصله وهو البناء[7] .

---

(1) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٤١ ، والمسائل الخلافية ص ١٢٠ ، وابن يعيش ٧/ ٦٢ .

(2) احرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجمت الإبل : اجتمعت وبركت ، انظر : اللسان : حرجم .

(3) انظر : الإنصاف ٢/٥٤٠ ، وأسرار العربية ص ٣٢٠ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٦ .

(4) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٤١ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٦ .

(5) انظر : الإنصاف ٢/٥٤٢ .

(6) انظر : الإنصاف ٢/ ٥٤٢ ، وأسرار العربية ص ٣٢٠ ، والمسائل الخلافية ص ١٢١ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٦ .

(7) انظر : المصادر السابقة .

١ -٤ : علة إعراب الفعل المضارع

المختار عند ابن العريف أن الفعل المضارع أعرب لمشابهته للاسم ، حيث قال: "إلا أن المستقبل أعرب لمضارعته للاسم"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف البصريون والكوفيون في علة إعراب الفعل المضارع على قولين :

القول الأول : ذهب البصريون إلى أن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم[٢].

أدلة هذا القول :

١ ــ أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص[٣] .

٢ ــ أنه تدخل عليه لام الابتداء ، نحو : إنّ زيداً ليقوم ، كما يقال : إنّ زيداً لقائم، فدل دخول لام الابتداء عليه على مشابهته للاسم[٤] .

٣ ــ أنه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، نحو : يَضْرِب، فإنه على وزن ضارب[٥].

القول الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن علة إعرابه ؛ لأنه دخلته المعاني المختلفة[٦]، والأوقات الطويلة[٧].

---

(1) شرح الجمل ص١٦٠.

(2) انظر : التبصرة للصيمري ٧٦/١-٧٧ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، واللباب للعكبري ٢٠/٢-٢١ .

(3)انظر : الإنصاف ٥٤٩/٢ ، واللباب للعكبري ٢١/٢ .

(4)انظر : المصدرين السابقين .

(5) انظر : المصدرين السابقين .

(6)انظر : المصدرين السابقين .

(7) انظر : الإنصاف ٥٤٩/٢ .

أدلة هذا القول :

١ ــ أن الإعراب في الفعل المضارع يفرق بين المعاني ، وذلك كما في نحو : "لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللّبنَ"[١] ، إذا جزم الثاني كان له معنى ، فإذا نصب أو رفع كان له معنى آخر[٢].

٢ ــ أنه تدخله الأوقات الطويلة ، حيث إن المستقبل وقته طويل لا يدرى متى حصوله[٣].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف ، من أنّ علة إعراب الفعل المضارع هي مشابهته للاسم ؛ لما يأتي :

١ ــ أن الفعل المضارع يشبه الاسم من حيث الشيوع والتخصيص ، فكما أن الاسم إذا كان شائعاً يخصص ، نحو : رجل ، فإنه يصلح لجميع الرجال ، وإذا دخلته الألف واللام اختص برجل بعينه ، وكذلك الفعل المضارع ، نحو : يقوم ، يصلح للحال والاستقبال ، وإذا أدخلت عليه السين أو سوف ، اختص بالاستقبال[٤].

٢ ــ أنه تدخل عليه لام الابتداء ، كما تدخل على الاسم ، في نحو : إنّ زيداً ليقوم، وهذه اللام لا تدخل على فعل الأمر ، والفعل الماضي[٥].

٣ ــ أن استدلال الكوفيين بأن الفعل المضارع أعرب ، لأنه تدخل عليه المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة مردود من وجهين :

أحدهما : أن دخول المعاني المختلفة عليه يمكن رده بالحروف ، فإنها تدخلها المعاني المختلفة ، ومع ذلك فإنها مبنية ، نحو : "ألا" فإنها تصلح للاستفهام ، والعرض والتمني[٦].

---

(1) اللباب ٢/٢١ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : الإنصاف ٢/٥٤٩ .

(4) انظر : الإنصاف ٢/٥٤٩ ، وأسرار العربية ص٢٦ ، واللباب ٢/٢١ .

(5) انظر : المصادر السابقة .

(6) انظر : الإنصاف ٢/٥٥٠ ، واللباب ٢/٢١-٢٢ .

والثاني : أن وقت الماضي أطول من وقت المستقبل ، وهو مع ذلك مبني ، فكيف يكون المستقبل الذي وقته دون وقت الماضي معرباً ، فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرباً [1].

٤ ــ كما أن استدلال الكوفيين في نحو : لا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبنَ ، باختلاف المعنى لاختلاف الإعراب يمكن ردّه بأنّ اختلاف المعنى حاصل بالإعراب، لا بعدم الإعراب، لأنهم لو أسكنوا الفعل "تشربْ" في هذه المواضع كلها لعرف المعنى بدليل آخر ، فالواو قد تكون للعطف في : لا تأكل السَّمك وتشرب اللبنَ ، فيحتمل العطف على لفظ الفعل الأول ، فيكون نهياً عنهما جميعاً ، في حالة الاجتماع والانفراد ، ويكون الجزم على تقدير : ولا تشربْ اللبن ، ويحتمل أن يراد العطف على الموضع ومعنى الجمع ولا يصح ذلك إلا بإرادة "أنْ" ، ليصير المعنى : لا تجمع بين أكل السمك وتشرب اللبن، ولو ظهرت "أنْ" لفهم المعنى بدون الإعراب[2].

(1) انظر : الإنصاف ٢/٥٥٠ .

(2) انظر : اللباب ٢/٢٢ .

١ -٥ : صلاحية الفعل المضارع للحال والاستقبال

المختار عند ابن العريف صلاحية الفعل المضارع للحال والاستقبال، حيث قال : ((وقيل له مشترك؛ لاشتراكه في الزمانين: في الحاضر والمستقبل؛ لأنه يكون للحالة التي يكون فيها، ولما يستأنف، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد يخرج، فجائز أن تريد: يخرج الساعة، ويخرج غدا، فقد اشترك في هذين الزمانين، وصار شائعا، بمنزلة قولك: هذا رجل، فرجل شائع في نوعه، فإن أردت أن تخلصه للاستقبال، أدخلت عليه: السين، أو سوف، وإن أردت أن تخلصه للحال أدخلت عليه : الآن))[١] .

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في مجيء الفعل المضارع للحال والاستقبال على خمسة أقوال:

القول الأول : أن المضارع صالح للحال والاستقبال، وهو مذهب الجمهور[٢]، وهذا ما اختاره ابن ا لعريف.

دليل هذا القول :

أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، فالفعل: يذهب، يصلح للحال والاستقبال، فإذا قيل: سوف يذهب، اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، نحو : رجل، فإنه يصلح لجميع الرجال، فإذا قيل: الرجل اختص بعد شياعه[٣] .

القول الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل، وهو مذهب الزجاج[٤] .

---

(1) شرح الجمل ص١٦١.

(2) انظر : الكتاب ١/ ١٢، والإيضاح في علل النحو ص ٨٧- ٨٨، والإنصاف ٢/ ٥٤٩، والبسيط ١/ ٢٤٢ ، والتذييل والتكميل١/ ٨٤، والارتشاف ٣/ ٥ والمساعد١/ ١٢ ، والهمع ١/ ٣١ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : التذييل والتكميل ١/ ٨١ ، والارتشاف ٣/٥ ، والهمع ١/ ٣١ .

والزجاج ، هو أبو علي إسحاق بن إبراهيم بن السري بن سهل النحوي ، ت سنة ٣١١هـ ، وقيل سنة ٣١٦هـ ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص١٠٨ ، وإنباه الرواة ١٩٤/١ ، والبغية ٤١١/١ .

أدلة هذا القول :

(١) أن فعل الحال؛ لقصره لا يمكن أن يكون له صيغة تعبر عنه .

(٢) أنه بقدر ما ينطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا[١] .

(٣) أن فعل الحال ليس له صيغة تخصه، وليس من موجود في كلام العرب إلا وله صيغة تخصه، ولا يوجد في كلامهم شيء ليس له إلا اللفظ المشترك[٢] .

القول الثالث : أنه أصل في الحال فرع في الاستقبال ، وهو مذهب أبي علي الفارسي[٣]، وبه قال أبو بكر بن مسعود أبو ركب [٤] .

دليل هذا القول :

أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد، كان القريب أحق به، ومن ذلك قولهم: زيد وأنت قمتما، فيغلب المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى المتكلم منه، فكذلك ينبغي أن يكون المضارع بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل[٥].

القول الرابع : أنه لايكون إلا للحال، وهو مذهب ابن الطراوة[٦] .

دليل هذا القول :

أن المضارع لا يكون إلا للحال، حيث وقع حيث إن العرب لا تخبر بالمستقبل عن

---

(1) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ٨٧ ، والتذييل ٨١/١ ، والهمع ٣١/١ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : المسائل العسكرية ص ٩٩ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ .

وأبو علي الفارسي هو : الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي ، توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٠٨/١، ومعجم الأدباء ٤١٣/٢ .

(4) انظر : التذييل ١/ ٨٥ ، والارتشاف ٥/٣ ، والهمع ٣٢/١ .

وابن أبي الركب، هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني ت سنة ٦٠٤ه ، انظر ترجمته في: البغية ٢٨٧/٢ ، وهدية العارفين ٤٦٥/٢ ، ٤٦٦ .

(5) انظر : المسائل العسكرية ص ١٠٢ ، والتذييل ٨٦/١ ، وتعليق الفرائد ١٠١/١ .

(6) انظر : نتائج الفكر ص ٩٤ ، والبسيط ٢٤٢/١ ، والتذييل ٨٢/١ ، والارتشاف ٥/٣ ، والهمع ٣١/١.

وابن الطراوة، هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي ت: ٥٢٨ه ،انظر ترجمته في:إشارة التعيين ص ١٣٥ ، والبلغة ص ١٠٨ ، والبغية ٦٠٢/١ .

المبتدأ إلا إذا كان مؤكدا بإن، أو كان عاما، فمن وقوع المستقبل خبرا عن المؤكد بإن، قوله- تعالى - :M ! " # $ % & ' ( ) L[1].

ومن وقوع المستقبل خبرا عن المبتدأ العام ، قول الشاعر :

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخلُ بينَهم دُوَيهيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ[2] .

وإذا عري من التوكيد أو العموم، لم يجز عنده ذلك، لا يقال: زيد سيقوم، ويجوز: زيد يفعل، فدل على أنه حال، وذكر أنه إذا وجد في كلامهم: زيد يقوم غدا، فمعناه: زيد ينوي، أو يريد؛ لأن قيامه غدا[3] .

القول الخامس : أنه أصل في الاستقبال، فرع في الحال، وهو مذهب أبي بكر بن طاهر[4].

دليل هذا القول :

أن أصل المضارع أن يكون للمستقبل، بكونه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثال، وبنت العرب الحال على لفظه؛ لقربه، وأنه لم ينقض[5] .

الترجيح

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور واختاره ابن العريف، لأن ما استدل به أصحاب الأقوال الأخرى مردود من عدة أوجه :

---

(1) مريم : ٩٦ .

(2) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، الديوان ص ١٤٥ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٦ ،وابن الشجري ٣٦/١، ٢٥٧/٢، ٣٨٤ ، والخزانة ٦/ ١٥٩- ١٦١ ، والدويهية : تصغير داهية ، وهي الأمر المنكر العظيم ، انظر : اللسان : دها .

(3) انظر : البسيط ٢٤٣/١ ، والتذييل ٨٣/١ .

(4) انظر : التذييل ٨٦/١ ، والارتشاف ٥/٣ ، والهمع ٣٢/١.

وابن طاهر، هو أبو بكر، وقيل: أبو عبدالله محمد بن طاهر العامري الغرناطي، كان حيا سنة : ٥٥٩٠ ، انظر ترجمته في : البغية ١٢١/١ .

(5) انظر : التذييل ٨٦/١ ، والهمع ٣٢/١ .

منها أن ما استدل به أبو علي الفارسي على أن الأصل في المضارع أن يكون للحال؛ لأنه أقرب مردود بأنه يتخصص بالحرف للحال، نحو: إن زيدا ليفعل، كما أنه يتخصص- أيضا- للاستقبال بأحد حروف الاستقبال، كالسين، وسوف[1] .

ومنها أن ما استدل به ابن الطراوة على أن المضارع لا يكون إلا للحال بدليل أن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عاما، أو مؤكدا بإن مردود-أيضا- بأن العرب قالت: زيد سيفعل[2]، وكذلك بقول الشاعر :

فلما رَأَتْهُ أُمُّنَا هانَ وجدُها وقالَتْ: أبونا هكذا سوفَ يَفْعَلُ[3]

فأخبر عن المبتدأ بالمستقبل، بغير عموم ولا توكيد، وأما ما ذكره من أنه إذا وجد ما يفيد الإخبار بالمستقبل عن المبتدأ، فهو على تقدير، ينوي، أو يريد، فهو مردود بقوله – تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[4]، لأن المعنى: أن النفس ليست تدري ما كسبها غدا[5]، فإن قال: التقدير: تنوي الكسب غدا، فهو مخالف للمعنى؛ لأن الإنسان يدري ما ينوي،وقد يحصل ذلك،أو لا يحصل، وإنما الذي لا يدرى ما يقع في غد[6].

ومنها أن ما استدل به الزجاج على أن المضارع لا يكون إلا للمستقبل؛ لأنه ليس للحال صيغة لقصره، مردود بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، وليس (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل[7] .

وقد قال سيبويه في المضارع المراد به الحال:« ولما هو كائن لم ينقطع »[8] .كما أن استدلاله على نفي الحال بأنه لا يوجد له صيغة تخصه؛ لأن المشترك لا يوجد في كلامهم

---

(1) انظر : التذييل ٨٦/١ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) البيت من الطويل للنمر بن تولب ، وهو في جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٧ ، والتذييل ٨٣/١ .

(4) لقمان : ٣٤ .

(5) انظر : التذييل ٨٤/١ .

(6) انظر : البسيط ٢٤٣/١ .

(7) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨/١ ، والتذييل ١/ ٨٢ .

(8) الكتاب ١٢/١ .

مردود- أيضا- بأنه قد وجد ذلك في كلامهم، وهو لفظ (رائحة)، فإنها تقع على جميع الروائح، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك[1] .

ومنها أن ما ذهب إليه ابن طاهر من أن الأصل في المضارع أن يكون للمستقبل؛ لأنه أسبق الفعلين، مردود بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال[2] ، وقد ذكر أبو إسحاق الزجاج أن أسبق الأمثلة مثال الماضي[3] .

ولذا فإنه لما شابه الفعل المضارع الأسماء فأعرب إعرابها، قوي وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسماء، فكما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة، نحو: العين التي يبصر بها، وعين الماء، وعين الركبة، ... فكذلك الفعل المضارع يطلق ويراد به الحال والمستقبل مالم يخصص بقرينة تبين المقصود منه[4] .

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١ ، والتذييل ٨٢/١ .

(2) انظر : التذييل ٨٦/١ .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : الإيضاح في علل النحو ص ٨٧ .

١ -٦ : دلالة حروف اللين في التثنية والجمع على الإعراب

المختار عند ابن العريف أنها دلائل على الإعراب ، حيث قال :

"العلامات غير الإعراب ، والإعراب : البيان ، والمعنى : أنه بها يكون البيان ، بيان الفاعل من المفعول ، والمصدر والحال والتمييز ، والأصل في هذا أن الحركات الثلاث لما كان يجمعها الاسم الواحد ، وأردنا التثنية والجمع كانت حروف اللين دالة عليها ومأخوذة منها"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في حروف اللين في المثنى وجمع المذكر السالم على ستة أقوال:

القول الأول : أن الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم حروف إعراب، وهو مذهب البصريين [٢]، واختاره الأعلم الشمنتري [٣]، وأبو حيان [٤].

دليل هذا القول :

أنها لما زيدت بمعنى التثنية والجمع ، صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنـــزلة التاء في : قائمة ، والألف في حبلى ، فكما أن التاء والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف هاهنا [٥].

---

(1) شرح الجمل،ل/ ١٤ب .

(2) انظر : الكتاب ١/١٧-١٨ ، والإيضاح في علل النحو ص١٣٠ ، والإنصاف ١/٣٣ ، واللباب للعكبري ١/١٠٣ ، وابن يعيش ٤/١٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/٨٥ .

(3) انظر : التذييل ١/٢٩١ ، والمساعد ١/٤٧ ، واللمع ١/٥٨ .
والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، من أهل ينتمرية ، ت سنة ٤٤٦هـــ ، انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٤/٦٥ ، وإشارة التعيين ص٣٩٣ ، والبلغة ص٢٤٦ .

(4) انظر : التذييل ١/٣٠٢ ، والارتشاف ١/٢٦٤ .
وأبو حيان هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ، ثم المصري ، توفي سنة ٧٤٥هـــ ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٢٩٠ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/٢٢٠ ، وهدية العارفين ٦/١٥٢ .

(5) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٣٣ ، وعلل النحو لابن الوراق ص١٦٢ ، والإنصاف ١/٣٤، واللباب للعكبري ١/١٠٣ ، وابن يعيش ٤/١٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/٨٧ .

القول الثاني : أن هذه الحروف بمنـــزلة الحركات في أنها إعراب ، وهو مذهب الكوفيين[1]، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير[2] ، ونسب إلى الزجاج[3] ، والزجاجي[4] ، وطائفة من المتأخرين[5] ، منهم ابن مالك [6].

دليل هذا القول :

أنها تتغير ، كتغير الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ، فدل ذلك على أنها بمنـــزلة حركات الإعراب[7].

---

(1) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٣٠ ، والإنصاف ٣٣/١ ، واللباب للعكبري ١٠٣/١ ، وابن يعيش ١٤٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، والتذييل ٢٩٩/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ .

(2) انظر : الإنصاف ٣٣/١ ، واللباب للعكبري ١٠٣/١ ، والتذييل ٢٩٩/١ .

(3) انظر : التذييل ٢٩٩/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ .

(4) انظر : المصادر السابقة ، وانظر : الجمل في النحو ص٣-٥ ، إلا أنه قال في الإيضاح في علل النحو ص١٣٠-١٣١ : "وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف الإعراب ... ، ثم قال : ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه ؛ لأنه عندنا هو الصواب" ، وقد جاء في كتاب سيبويه : "اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب ..." انظر : الكتاب ١٧/١-١٨. والزجاجي : هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ت سنة ٣٤٠هـــ ، انظر ترجمته في : الفهرست لابن النديم ص١٠٧ ، وإنباه الرواة ١٦٠/٢، والبغية ٧٧/٢ .

(5) انظر : التذييل ٢٩٩/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ .

(6) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .
وابن مالك هو : أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني النحوي ، ت سنة ٦٧٢ ، وانظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٣٢٠ ، والبلغة ص٢٠١ ، والبغية ١٣٠/١ .

(7) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٣٢ ، وعلل النحو لابن الوراق ص١٦٦ ، والإنصاف ٣٣/١-٣٤ .

القول الثالث : أن هذه الحروف تدل على الإعراب ، وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وهو مذهب الأخفش[1]، والمبرد [2]، والمازني [3]، والزيادي [4]، وهو اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

١ ــ أنها لو كانت إعراباً ، لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها ، كإسقاط الضمة من دال: زيدٌ في نحو : قام زيد ، من غير حركة .

٢ ــ ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد ، لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قيل : قام زيد ، من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ؛ لأنه إذا قيل: رجلان، علم أنه رفع [5].

القول الرابع : أن الإعراب بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر ، وبعدم ذلك في حالة الرفع ، وهو مذهب الجرمي [6]، واختاره ابن عصفور [7].

---

(1) انظر : المقتضب للمبرد ١٥٤/٢ ، والإيضاح في علل النحو ص١٣٠ ، والإنصاف ٣٣/١ ، واللباب للعكبري ١٠٣/١ ، وابن يعيش ١٣٩/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، والتذييل ٢٩٤/١ .

(2) انظر : المقتضب ١٥٤/٢ .

والمبرد هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، وقيل : المازني ، ت سنة ٢٨٥هـ ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٩٦ ، ونزهة الألباء ص١٦٤ ، والبغية ٢٦٩/١ .

(3) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٣٠ ، والإنصاف ٣٣/١، واللباب للعكبري ١٠٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ .

والمازني هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، ت سنة ٢٤٧هـ ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٧٤ ، وإشارة التعيين ص٦١ ، والبغية ٤٦٣/١ .

(4) انظر : أسرار العربية ص٥٢ ، والتذييل ٢٩٤/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ .

والزيادي هو : أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد بن أبيه ت سنة ٢٤٩هـ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٨٨ ، ونزهة الألباء ص١٥٧ ، والبغية ٤١٤/١ .

(5) انظر : المقتضب ١٥٤/٢ ، والإنصاف ٣٥/١ ، وابن يعيش ١٣٩/٤ .

(6) انظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وأسرار العربية ص٥٢ ، واللباب للعكبري ١٠٣/١، وابن يعيش ١٤٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، والتذييل ٢٨٨/١ .

والجرمي هو : أبو عمر صالح بن إسحاق مولى لجرم من قبائل اليمن ، ت سنة ٢٢٥هـ ، انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٧٢ ، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢ ، والبغية ٨/٢ .

(7) انظر : شرح الجمل ١٢٤/١ .

= وابن عصفور هو : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، ت سنة ٦٦٩هـ، انظر =

دليل هذا القول :

أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ، نحو : زيدان ، وزيدون ، ونظير ذلك : اثنان ، وثلاثون ، وإذا دخل عامل الرفع لم يحدث فيهما شيئاً ، وكان ترك العلامة لهما علامة ، وإذا دخل عامل النصب ، أو الخفض عليهما ، قلبت الألف والواو ياءً ، وكان ذلك علامة النصب والخفض ، وليس في ذلك خروج عن النظير ؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع [1].

القول الخامس : أن المثنى وجمع المذكر السالم مبنيان ، وهذا القول حكي عن الزجاج[2].

دليل هذا القول :

أن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزلا منزلة المركب من اسمين ، نحو : خمسة عشر ، فتضمنا معنى الحرف فبنيا لذلك [3].

القول السادس : أن الإعراب في هذه الحروف ، وهي دلائل عليه ، أو هي الإعراب نفسه ، وهو مذهب المغاربة [4].

دليل هذا القول :

أن هذه الحروف حروف علية ، وهي حروف الإعراب ، ومن حيث كونها ألفاً أو واواً أو ياءً ، هو دليل على الإعراب ، أو هي الإعراب نفسه [5].

ترجمته في : إشارة التعيين ص٢٣٦ ، والبلغة ص١٦٠ ، والبغية ٢/٢١٠ .

(1) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤ ، والتذييل ١/٢٨٨، والهمع ١/١٥٨ .

(2) انظر : انظر : علل النحو لابن الوراق ص١٦٥ ، والإنصاف ١/٣٣ ، واللباب للعكبري ١/١٠٣ ، والتذييل ٢/٢٨٧ .

(3) انظر : الإنصاف ١/٣٦ ، والتذييل ١/٢٨٧ .

(4) انظر : التذييل ١/٣٠٠ ، والارتشاف ١/٢٦٤ .

(5) انظر : المصدرين السابقين .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره الأعلم وأبو حيان ، من أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب ؛ لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها [1]، وإذا سقطت اختل معنى الكلمة ، كما أنها مزيدة في آخر الاسم ، فصارت بمنـــزلة تاء التأنيث وألفه ، وبمنـــزلة حرف النسب[2]؛ ولأن العرب قالت : "مذروان"[3]، و"عَقلته بثنايين"[4]، فصححوا الواو والياء ، كما صححوهما قبل التأنيث ، في نحو : شقاوة، وعباية، وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة ، وأنه ليس بإعراب، فثبت بذلك أنه حرف إعراب[5].

كما أن هذه الأسماء معربة ، والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محل ، والحرف محله [6].

وأما ما احتج به الكوفيون بأن المثنى والجمع الذي على حد التثنية معربان بالحروف؛ لأنها بمنزلة حركات الإعراب، فمردود من عدة أوجه :

منها : أن الإعراب زائد على الكلمة ، وإذا قدر إسقاطه لم يخل ببناء الكلمة ، ولو قدر إسقاط هذه الحروف ؛ لاختل معنى التثنية والجمع [7].

ومنها : أن هذه الحروف إنما تغير في التثنية والجمع ؛ لأنه لا نظير لواحد منها إلا بتثنية

---

(1) انظر : علل النحو لابن الوراق ص١٦٢ .

(2) انظر : اللباب للعكبري ١/١٠٣-١٠٤ .

(3) انظر : اللباب ١/١٠٤ ، ابن يعيش ٤/١٠٤ .
والمذروان : أطراف الأليتين ليس لهما واحد ، انظر : اللسان: ذرا.

(4) انظر : اللباب ١/١٠٤ .
ويقال : عقلت البعير بثنايين ، إذا غلقت يديه بطرفي حبل ، انظر : اللسان : ثني .

(5) انظر : التبيين للعكبري ص٢٠٦ .

(6) انظر : اللباب ١/١٠٤ .

(7) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٣٣ ، والإنصاف ١/٣٧ ، وابن يعيش ٤/١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٣ .

أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابهما بتغير هذه الحروف [1].

ومنها : أن قولهم أنها بمنزلة حركات الإعراب ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ، فأنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعراباً [2].

ومنها أن هذه الحروف تسقط في الترخيم ، ولا يسقط في الترخيم إلا ما كان حرف إعراب ، فلو كانت إعراباً كالضمة والفتحة والكسرة ، لسقط ما قبلها ؛ لأنها تكون حينئذ كالحركة [3].

وكذلك حجة من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب ، وليست بحروف إعراب ، ولا إعراب ، بأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها ، ولو أنها حروف إعراب؛ لما كان فيها دليل على الإعراب ، مردود من وجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة ، أو في غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة ، وجب أن يقدر في هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب ، كقول البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة ، وجب أن تكون الكلمة مبنية ، وليس هذا بمذهب القائل هذا القول [4].

والثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها وذلك محال [5].

ومن ذهب إلى أن المثنى والجمع يعربان بالتغيير والانقلاب في هذه الحروف في حالتي النصب والجر ، وبعدم التغيير في حالة الرفع ، فقد ردّ مذهبه من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ، ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم [6].

الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول

---

(1) انظر : علل النحو لابن الوراق ص١٦٣ ، والإنصاف ٣٧/١ .

(2) انظر : الإنصاف ٣٧/١ .

(3) انظر : التذييل ٣٠٠/١ .

(4) انظر : علل النحو لابن الوراق ص١٦٥ ، والإنصاف ٣٥/١ ، وأسرار العربية ص٥٢ .

(5) انظر : أسرار العربية ص٥٢ .

(6) انظر : الإنصاف ٣٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ .

أحوال الاسم الرفع ، ولا انقلاب له ، وأن يكون في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما، وليس هذا من مذهب قائل هذا القول أن التثنية والجمع مبنيان [1].

وكذلك استدلال من ذهب إلى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف ؛ لتنـــزيلهما منـــزلة ما ركب من اسمين ، نحو : خمس عشر ، مردود من وجهين :

أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة ؛ ليدلا على معنييهما من التثنية والجمع ، ولفظهما غير لفظ الواحد ، بحيث لا يصح إظهار الواو فيه ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف لا يتغير لفظه كـــ : أين ، وخمسة عشر [2].

الثاني : أنهما لو كانا مبنيين ؛ لكان يجب ألا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما، فلما اختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان [3].

وأما ما ذهب إليه المغاربة من أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار ، فمن حيث كونها حروف علة ، هي حروف إعراب ، ومن حيث كونها ألفاً أو واواً أو ياءً ، هو دليل على الإعراب ، أو هي الإعراب نفسه ، فقد رده أبو حيان بقوله : "وهذا ليس بشيء ؛ لأنها من حيث هي حرف إعراب ، فهو محكوم له بحكم غير الزائد ، ومن حيث هو دليل ، أو إعراب ، فهو زائد ، فتناقضا"[4].

---

(1) انظر: المقتضب ١٥٥/٢، والإيضاح في علل النحو ص١٤١، والإنصاف ٣٥/١، وأسرار العربية ص٥٢-٥٣.

(2) انظر : الإنصاف ٣٦/١ ، واللباب ١٠٣/١ ، وشرح اللمع للعكبري ١٩٨/١ .

(3) انظر : الإنصاف ٣٦/١ ، واللباب ١٠٣/١ .

(4) انظر : التذييل ٣٠١/١ .

١ -٧ : زيادة النون في التثنية والجمع المذكر

المختار عند ابن العريف أنها زيدت في التثنية والجمع المذكر عوضاً من التنوين والحركة التي في الواحد ، حيث قال :

"والنون عوض من التنوين والحركة التي في الواحد" [١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في زيادة النون في المثنى والجمع المذكر على سبعة أقوال :

القول الأول : أن النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتنوين ، وهو مذهب البصريين [٢]، وعليه أبو علي الفارسي [٣]، وهذا ما اختاره ابن العريف ، واختاره ابن طاهر [٤]، والجزولي [٥].

دليل هذا القول :

أن نون المثنى والجمع فيها حكم الحركة مع ما فيه الألف واللام ، وحكم التنوين في حال الإضافة ، فلم تحذف مع الألف واللام ؛ لأنها نزلت منـــزلة الحركة ، وحذفت عند الإضافة ؛ لأنها حكم لها بحكم التنوين ، والإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام[٦].

---

(1) شرح الجمل ،ل/١٦أ.

(2) انظر : الكتاب ١/١٧-١٨ ، والمقتضب ١/٥ ، ٢/١٥٥ ، وأسرار العربية ص٥٤ ، واللباب للعكبري ١/١٠٥، وابن يعيش ٤/١٤٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/٨٨ ، والبسيط في شرح الجمل ١/٢٥٦ .

(3) انظر : الإيضاح العضدي ص٢٢ ، والبغداديات ص٤٨٧ .

(4) انظر : التذييل ١/٢٩٧ ، والهمع ١/١٥٩ .

(5) انظر : التذييل ١/٢٩٧ ، والهمع ١/١٥٩.

والجزولي هو : أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت ، ت سنة ؟؟؟هـــ ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٢٤٧ ، والبغية ٢/٢٣٦ .

(6) انظر : أسرار العربية ١/٥٤ ، واللباب ١/١٠٥-١٠٦ ، وابن يعيش ١/١٤٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٢-١٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/٨٨، والتذييل ١/٢٩٧.

القول الثاني : أنها زيدت للفرق بين رفع الاثنين ، ونصب الواحد عند الوقف عليه، وهو مذهب الكوفيين [1].

دليل هذا القول :

أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ؛ لأنه لو قيل : زيداً ، لالتبس المثنى المرفوع بالواحد المنصوب عند الوقف عليه ، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك [2].

القول الثالث : أنها عوض من تنوينين ، فصاعداً ، وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين [3].

دليل هذا القول :

أن المثنى كان في الأصل مفرداً مكرراً مرتين ، فالنون عوضاً من تنوينين ، وأما الجمع فكان في الأصل مفرداً مكرراً ثلاث مرات فأكثر ، والنون عوض من أكثر من تنوين[4] ؛ ولهذا ثبتت مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين الواحد [5].

القول الرابع : أنها عوض من التنوين في الواحد ، وهو مذهب ابن كيسان [6]، وعليه الزجاجي [7].

---

(1) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٧٠/٢ ، وأسرار العربية ص٥٤ ، واللباب ١٠٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٩/١ ، والارتشاف ٢٦٥/١ .

(2) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٧٠/٢ ، وأسرار العربية ص٥٤ ، واللباب ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ ، والارتشاف ٢٦٥/١ .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ ، والمساعد ٤٧/١ .
وثعلب،هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني ولاء، من أئمة الكوفيين له كتاب(الفصيح)، توفي سنة ٢٩١ه، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٧٣/١-١٨٦، وبغية الوعاة ٣٩٦/١-٣٩٨.

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٩/١ ، والفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٨/١ .

(5) انظر : التذييل والتكميل ٢٩٧/١ .

(6) انظر : التذييل ٢٩٥/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١-٢٦٥ .
وابن كيسان ، هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يميل إلى مذهب البصريين، مات سنة ٢٩٩هـ. انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٢٨٩ .

(7) انظر : الجمل ص٩ .

دليل هذا القول :

أن الحركة قد عوض منها التغير والانقلاب في حالتي النصب والخفض ، وفي حالة الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة ، وأما التنوين ، فلم يعوض منه شيء ؛ فلذلك كانت النون عوضاً منه ، وحذفت للإضافة ، كما يحذف التنوين ، وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة؛ ولبعدها عن موجب الحذف [1].

القول الخامس : أنها عوض من حركة الواحد ، وهو مذهب الزجاج [2].

دليل هذا القول :

١ ــ أنها تثبت مع الألف واللام ، كما تثبت الحركة ، وإنما تحذف النون للإضافة ؛ لأنها زيادة ، والمضاف إليه زيادة في المضاف ، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

٢ ــ أنه لا يصح جعلها عوضاً من التنوين ؛ لأن التنوين إنما يدخل ليفرق بين الاسم المتصرف والاسم الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل، والتثنية والجمع من خصائص الأسماء التي لا تشبه الأفعال ، فليست بحاجة إلى التنوين الفارق [3].

القول السادس : أنها عوض من الحركة والتنوين الذي في المفرد ، فيما فيه حركة وتنوين ، وعوض من الحركة فقط ، إذا كانت في الممنوع من الصرف ، ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كالاسم المقصور ، ولا تعتبر عوضاً فيما خلا عنهما ، وهو مذهب ابن جني [4].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين في الاسم المتمكن المجرد من الإضافة ولام التعريف ، نحو : رجلان ، حملاً على المفرد المتمكن المجرد منهما للزومة الحركة والتنوين ،

---

(1) انظر : التذييل والتكميل ٢٩٥/١-٢٩٦ ، والهمع ١٥٩/١ .

(2) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ١٧١/١ ، والتذييل ٢٩٥/١ ، والمساعد ٤٧/١ .

(3) انظر : التذييل والتكميل ٢٩٥/١ ، والفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٧/١ .

(4) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٤٩/٢، ٤٦٣ .

وابن جني هو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، توفي سنة ٣٩٢هـ . انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص٢٤٤، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ .

نحو: رجل وغلام [1].

٢ ــ أنها تكون عوضاً من الحركة وحدها في الاسم المعرف بالألف واللام ، نحو: الرجلان ، حملاً على الاسم المفرد المقترن بلام التعريف ، نحو : الغلام ؛ لأن النون تثبت مع لام المعرفة ، كما تثبت معها الحركة [2].

٣ ــ أن النون تكون عوضاً من التنوين وحده في الاسم المضاف ، نحو : قام غلاما زيد، ومررت بصاحبي عمرو ؛ لأنها تحذف ، كما يحذف التنوين للإضافة ، كما في نحو: قام غلام زيد [3].

القول السابع : أنها لرفع توهم الإضافة ، أو الإفراد ، وهو رأي ابن مالك [4].

دليل هذا القول :

١ ــ أنه لو لم يكن بعد الأحرف الثلاثة التي هي : الألف ، والواو ، والياء ، في المثنى وجمع المذكر نون ، لم يعلم إضافة من عدمها في نحو : رأيت بني كرماء ، وعجبت من ناصري باغين[5] .

٢ ــ أنه يؤدي إلى توهم الإفراد عند تثنية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات ، نحو: هذان ، والخوزلان ، في تثنية بعض العرب : الخوزلى [6]، وكذلك توهم الإفراد في جمع المنقوص في حال الجر ، نحو : مررت بالمهتدين ، وانتسبت إلى أبين كرامٍ ، فلولا النون في هذا ، وما أشبهه ؛ لكان لفظ الواحد كغيره [7].

---

(1) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٤٩/٢ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : شرح التسهيل ١٧٥ .

(5) انظر : المصدر نفسه .

(6) الخوزلي : مشية فيها تثاقل وتراجع وتبختر ، انظر : اللسان : خزل .

(7) انظر : شرح التسهيل ٧٥/١ .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف ، من أن النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد ، وذلك ؛ لأن المفرد آخره محرك منون ، فإذا ثني أو جمع صار الآخر غير محرك ، ولا منون [١]، فضعف لذلك آخر التثنية ، وآخر الجمع عن آخر المفرد ، فألحقوهما النون ؛ لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه ، فصارت النون لذلك كأنها عوض من الحركة والتنوين[٢]، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، حيث قال : "كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين"[٣].

ولذلك غلبوا عليها حكم الحركة والتنوين ، فأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة [٤]، ولو أسقطوها في الموضعين ؛ لضيعوا حكم الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين ؛ لضيعوا حكم التنوين ، وهذا هو الأقرب في هذه النون[٥] .

وأما ما استدل به الكوفيون من أن النون زيدت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد عند الوقف ، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك فمردود من عدة أوجه:

منها : أن قولهم: إن زيادتها للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف ، فالوقف عارض ؛ والعارض لا يلتفت إليه[٦].

ومنها : أنه لو كانت النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، لم تثبت بعد الواو والياء [٧].

---

(1) انظر : ابن يعيش ١٤٠/٤ .

(2) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢٥٦/١ .

(3) الكتاب ١٨/١ .

(4) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٤٠٤/١-٤٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/١ ، والبسيط في شرح الجمل ١٥٦/١ .

(5) انظر : البسيط ٢٥٧/١.

(6) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/١ ، والتذييل ٢٩٨/١ .

(7) انظر : اللباب ١٠٩/١ .

ومنها : أنها تثبت في الجمع ، ولا لبس هناك [1].

ومنها : أن حمل التثنية على التثنية قد يسوغ ، وأما الجمع فباب آخر [2].

وما ذهب إليه ثعلب من أن النون في المثنى وجمع المذكر بدلاً من تنوينين فأكثر، مردود بأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، و-أيضاً- فإنه لا نظير له في كلامهم[3]؛ ولأنهما مصوغان صيغة اسم مفرد ، كـــ : كلا ، ورجال ، وعشرة ، فلا يستحقان إلا تنويناً واحداً ؛ لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي [4]، وبأنها تثبت فيما لا تنوين في واحده ، نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما ، فأن لا تكون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى [5].

وأما ما ذهب إليه ابن كيسان من أن النون عوض من تنوين الواحد ، فرد من وجهين:

أحدهما : أنها تثبت فيما لا تنوين في واحده ، نحو : يا زيدان ، ولا رجلين [6].

والثاني : أنها تثبت في تثنية ما لا ينصرف ، نحو : أحمران ، وليس في المفرد تنوين، فتكون النون عوضاً منه [7].

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أن النون في المثنى والجمع المذكر عوض من حركة الواحد؛ لثبوتها مع الألف واللام ، كما تثبت الحركة ، فرد بأنه قد يكون ثباتها مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولا يلزم أن يكون سبب ثباتها معها أن تكون عوضاً من الحركة[8].

وكذلك ما ذهب إليه ابن جني من أن النون في الرجلين ، ليست عوضاً من تنوين أصلاً ، وأن النون في : غلاما زيد ، عوض من التنوين ، ولذلك حذفت مع الإضافة مردود

---

(1) انظر : اللباب ١٠٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٩/١ .

(2) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/١ ، والتذييل ٢٩٨/١ .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/١ .

(4) انظر : شرح الكافية للرضي ٨٩/١ .

(5) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .

(6) انظر : المصدر السابق .

(7) انظر : التذييل ٢٩٦/١ ، والفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٧/١ .

(8) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٤٠٦/١ .

بأن النون ليست موجودة في الإضافة ، وإنما هي موجودة قبلها ، وهو لا يقول في: "غلامان" ، ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين ، فكيف يكون عوضاً منها قبل الإضافة ، وإذا جاءت الإضافة صار ذلك الذي كان عوضاً منهما معاً عوضاً من أحدهما ولا بد [1].

وأما ما ذهب إليه ابن مالك من أن النون في المثنى والجمع المذكر ، لرفع توهم الإضافة، أو الإفراد ، فرد ذلك بأنه بناء على مذهبه من أن الألف والواو والياء نائبة عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل ، فلا حاجة إلى التعويض[2].

(1) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٤٠٥/١ ، والتذييل ٢٩٨/١ .

(2) انظر : التذييل ٢٩٥/١ .

١ -٨ : أصل "الذي"

المختار عند ابن العريف أن أصل الذي "لَذِيٌ" على وزن "فَعِلٌ"، فهو اسم ناقص، مثل "عمٍ، وشجٍ"، والألف واللام دخلت عليه للتعريف، حيث قال : "وأما الذي فاسم ناقص، وأصل الذي على مذهب سيبويه والبصريين "لَذِي" على وزن "عمٍ وشجٍ"، وعمٍ وشجٍ: اسم للفاعل من "عَمِيَ يعمى، وشَجِيَ يشجى"، ووزن "لذي" "فَعِل"، وأن الألف واللام دخلت عليه للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: قام الذي هو زيد ، فهذا التشديد الذي في اللام يدل على أنّ أصلها "لَذِي" ، وأنّ الألف واللام دخلت على حرف من نفس الكلمة ، فأدغمت اللام التي جاءت مع الألف في لام لذي في قولك : الذي .

وقال الفراء : الأصل في "الذي" : "ذا" التي هي إشارة إلى ما يحضرك ، ثم نقلت من الحضرة إلى الغيبة ، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف، وحطت ألفها إلى الياء؛ ليفرق بينها وبين الإشارة إلى الحاضر والغائب"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل "الذي" على قولين :

القول الأول : أن أصله "لَذِي" على وزن "فَعِل" ، فهو مثل : عمٍ وشجٍ، وهو مذهب البصريين[٢].

واختلفوا في "الألف واللام" ، فذهب بعضهم إلى أنهما دخلتا عليه للتعريف[٣]، وهو ما اختاره ابن العريف ، وذهب آخرون إلى أنّ "الألف واللام" دخلتا زائدتين؛ لتحسن اللفظ، ولوصف "الذي" بما فيه "الألف واللام" ، نحو : مررت بالذي أكرمته الظَّرِيْفِ،

---

(1) شرح الجمل، ل/٢٠أ-٢٠ب.

(2) انظر : ابن الشجري ٥٢/٣ ، والإنصاف ٦٧٢/٢ ، وابن يعيش ١٣٩/٣ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

وجاءني الذي عندك الطَّويلُ[1].

أدلة هذا القول :

١ ــ استدل القائلون بأنّ أصل "الذي" : "لَذِي" ، ودخلت عليه الألف واللام للتعريف، بالتشديد الذي في لام "لَذِي" ، فالألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التي جاءت مع الألف في لام "لَذِي"، فجاءت "الَّذي"[2].

٢ ــ واستدل القائلون بأن أصله "لَذِي" ، ودخلت عليه الألف واللام زائدتين؛ لتحسين اللفظ ، ولوصفه بما فيه الألف واللام ؛ لأنهم لم يفعلوا ذلك في "مَنْ" ، إذا كانت موصولة ، فلم يقولوا : مررت بمَنْ أكرمته الظَّريفِ؛ ولذا فإنما تعرف "الذي" بصلته، كما تعرف "مَنْ" ، و"ما" بصلتهما[3].

القول الثاني : أنّ أصل "الذي" : "ذا" المشار به إلى الحاضر، فلما أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة ، أدخلوا عليه "الألف واللام" للتعريف، وحَطُّوا ألفه إلى الياء ؛ للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، وهو مذهب الكوفيين[4].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ الياء تسقط عند تثنية "الذي"، نحو: جاء اللَّذانِ ..، ورأيت اللَّذين ..[5]

٢ ــ السماع حيث إنه سمع في إحدى لغاتها "اللّذْ"، بسكون "الذال"[6]، ومن ذلك قول الشاعر :

فَظَلْتُ في شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيْدا كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فصْطِيْدا[7]

---

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) انظر : الإنصاف ٦٧٠/٢ ، وابن يعيش ١٣٩/٣-١٤٠ .

(6) انظر : ابن الشجري ٥٣/٣ .

(7) البيت من الرجز ، لرجل من هذيل ، لم يُسَمَّ ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ص٦٥١ ، والكامل ٢٧/١ ، والإنصاف ٦٧٥/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، والخزانة ٣/٦ .

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح في أصل "الَّذي" "لَذِي" ، على وزن "فَعِل" ، وأنّ الألف واللام دخلتا عليه زائدتين ؛ لتحسين اللفظ ، والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه ، وذلك لأمرين:

أحدهما : أنّ الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ، ولام التعريف ليست لازمة، بل يجوز إسقاطها ، نحو : الرجل ، والغلام ، فإنه يجوز إسقاط لام التعريف منهما، فيقال : رجل ، وغلام ، و لم يقل في "الّذي" : "لذي" ، فلما خالفت ما عليه نظائرها دلّ على أنّها زائدة لغير معنى التعريف[1].

والثاني : أنّ كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام ، وهي مع ذلك معرفة مثل: "من" ، و"ما" ، و"أي" ، فهي معارف ، وليس فيها الألف واللام، كما كانت في "الّذي"، و"التي"، وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها ؛ ولذلك لا يجوز أن يدخل تعريفان على كلمة واحدة[2].

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ أصل "الذي" "ذا"، فهو مردود أيضاً من وجهين:

أحدهما : أنّ ما احتجوا به من أنّ أصل "الذي" "ذا" ثم حطوا ألفه إلى الياء ؛ للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، مردود بأنّه ليس فيه إشارة إلى غائب، كما في: تِلك، وذانك، وأولئك، حيث تدل هذه الأسماء على الإشارة إلى الغائب[3].

والثاني : أنه مردود بتشديد لام "الّذي" ، ولولا أنّ اللام موجودة في أصل الكلمة لما حصل هذا الإدغام[4].

---

(1) انظر : ابن يعيش ١٤١/٣ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : ابن الشجري ٥٣/٣ .

(4) انظر : المصدر السابق .

٢ : المبتدأ والخبر :

٢ -١ : العامل في المبتدأ والخبر .

المختار عند ابن العريف أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ، حيث قال : "والابتداء غير المبتدأ ، وهو معنى في النفس يرفع المبتدأ ... ، ثم قال : ورفع المبتدأ لأنه اسم الجوهر الأول ، ورفع خبره ..."[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في عامل رفع المبتدأ ، والخبر على خمسة أقوال :

القول الأول : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهو مذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين[٣]، وهو ما اختاره ابن العريف، وجعله ابن مالك هو الصحيح[٤].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب القول الأول بالقياس ، حيث رأوا أن الابتداء معنى يختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل ، واللفظ إنما عمل لاختصاصه[٥]، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه – أيضاً – ؛ ولذلك رفع الابتداء المبتدأ ، ورفع المبتدأ الخبر ، وإن كان جامداً ؛ لأن أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة من النحويين ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل[٦].

---

(1) شرح الجمل،ل/٣٤أ بتصرف .

(2) انظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، والتذييل ٢٥٧/٣ .

وسيبويه هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ، مات في الفترة ما بين ١٧٩-١٨٠هـ. انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٤٨ ، والبلغة ص١٦٣ .

(3) انظر : اللباب ١٢٥/١ ، والتذييل ٢٥٧/٣ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(5) انظر : اللباب ١٢٦/١ ، والتبيين ص٢٢٥.

(6) انظر : شرح التصريح ١٥٨/١-١٥٩ .

القول الثاني : أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، وهو مذهب الكوفيين[1]، واختاره أبو حيان[2]، والسيوطي[3].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالقياس – أيضاً – حيث رأوا أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه ؛ لتأثره به في المعنى ؛ لأن المؤثر في المعنى يؤثر في اللفظ ، ويدل على ذلك أسماء الشرط ، فإنها تجزم الفعل ، وذلك الفعل ينصبها ، كما جاء في قوله تعالى : L f g e d c baM[4]، فنصب "أياً" بتدعوا ، وجزم "تدعوا" بـــ "أياً" ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وكذلك المبتدأ والخبر كل واحد منهما يجب أن يكون عاملاً ومعمولاً [5].

القول الثالث : أن الابتداء رفع المبتدأ والخبر معاً ، وهو مذهب الأخفش[6]، وابن السراج[7]، والرماني[8].

---

(1) انظر : الإنصاف ٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، والتذييل ٢٦٤/٣ ، والهمع ٣١١/١، وشرح التصريح ١٥٩/١ .

(2) انظر : التذييل ٢٦٦/٣ .

(3) انظر : الهمع ٣١٢/١ .

والسيوطي هو الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، توفي سنة ٩١١هـــ. انظر ترجمته في : هدية العارفين ٥٣٤/٥ .

(4) سورة الإسراء : ١١٠ .

(5) انظر : الإنصاف ٤٤/١-٤٥ ، والتبيين ص٢٢٧-٢٢٨، وابن يعيش ٨٤/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٩٧/١ .

(6) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩/١ ، والتذييل ٢٥٩/٣ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

(7) نسب ذلك إليه العكبري ، وأبو حيان ، وابن عقيل في : التبيين ص٢٢٩ ، واللباب ١٢٨/١ ، والتذييل ٢٥٩/٣ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

وابن السراج،هو محمد بن السري،أخذ عن المبرد ، له كتاب (الأصول)، مات سنة ٣١٦هـ، انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص١٨٦،وإنباه الرواة ١٤٥/٣-١٥٠ .

(8) انظر : التذييل ٢٥٩/٣ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، والهمع ٣١١/١ .

والرماني، هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله النحوي، توفي سنة ٣٨٤هـــ، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص٢٢١ .

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالقياس – أيضاً – حيث رأوا أن الابتداء ، يرفع المبتدأ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتض لهما[1]، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول[2]، وكذلك كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، فإن هذه العوامل لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر[3].

القول الرابع : أنهما مرفوعان بالتجرّد للإسناد ، أي : بتعريهما من العوامل اللفظية، وهو مذهب الجرمي[4]، والسيرافي[5]، وكثير من البصريين[6]، وذكر الفراء[7] أنه مذهب الخليل[8]، واختاره ابن عصفور[9].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالدليل العقلي ، وذلك أن العوامل في النحو ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل النحوية في محل الإجماع أمارات ودلالات ، فهي تكون بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء ، ودليل ذلك أنه لو كان هناك ثوبان، وأُريد تمييز أحدهما

---

(1) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١٠٨ .

(2) انظر : شرح التصريح ١٥٩/١ .

(3) انظر : علل النحو لابن الوراق ص٢٦٥ ، والإنصاف ٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٥٦/١ .

(4) انظر : الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص١٤٦ ، والتذييل ٢٦١/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(5) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٦ ، والتذييل ٢٦١/٣ .

والسيرافي،هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان نحوي بصري، أخذ عن ابن السراج ،له شرح كتاب سيبويه،ومات سنة ٣٦٨هـ، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٤٨/١،وإشارة التعيين ص٩٣-٩٤ .

(6) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٦ ، والتذييل ٢٦١/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(7) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي ، من نحاة الكوفة ، مات سنة ٢٠٧هـ . انظر ترجمته في : نزهة الألباء لابن الأنباري ص٨١، وإشارة التعيين ص٣٧٩، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(8) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٦ ، والتذييل ٢٦٢/٣ .

والخليل هو : أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي، النحوي، ت سنة ١٧٠هـ. انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص٣٨ ، وإنباه الرواة ٣٧٦/١، والبغية ٥٥٧/١ .

(9) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١ .

من الآخر ، صبغ أحدهما ، وترك الآخر دون صبغ ، فكان ترك أحدهما في التمييز بمنـــزلة صبغ الآخر ، فكذلك هاهنا عدم العامل كالعامل[1].

القول الخامس : أن الابتداء رفع المبتدأ ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ ، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج[2]، وبعض البصريين[3]، ونسب إلى المبرد[4].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالقياس ، حيث رأوا أن الابتداء عامل ضعيف ، ولا يستطيع العمل في شيئين بغير واسطة ، فلما رفع المبتدأ ، ضعف عن رفع الخبر ، فكان المبتدأ عاملاً مقوياً له على العمل في الخبر فرفعه ، ودليل ذلك حرف الشرط ، فإنه لما جزم فعل الشرط قوي به فعملا في الجزاء عند طائفة من النحويين[5].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف ، وفاقاً لسيبويه والجمهور من أن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وهو العامل المعنوي الذي هو معنى النفس ، وارتفع الخبر بالمبتدأ الذي هو عامل لفظي ، لما يأتي :

١ ـــ أن الابتداء معنى يختص بالاسم ، فكان عاملاً كالفعل [6].

٢ ـــ أن المبتدأ لما كان العامل فيه الابتداء ، وليس بلفظ جاز أن يجعل الخبر كالمبتدأ في الإعراب ، فحمل عليه ، كما يحمل النعت على المنعوت[7].

٣ ـــ أن المبتدأ لفظ ، وهو أحد جزأي الجملة ، فعمل فيما يلازمه كالفعل مع

---

(1) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٩ ، والإنصاف ٤٦/١ ، وابن يعيش ٨٤/١ .

(2) انظر : التذييل ٢٦٤/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(3) انظر : الإنصاف ٤٤/١ ، وابن يعيش ٨٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٢٧١/١ ، والتذييل ٢٦٤/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، وقد صرح به المبرد في المقتضب، انظر: ٤٩/٢ ، ١٢٦/٤ .

(5) انظر : التبيين ص٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/١ ، وشرح التصريح ١٥٩/١ .

(6) انظر : اللباب ١٢٦/١ ، والتبيين ص٢٢٥ .

(7) انظر : علل النحو لابن الوراق ص٢٦٤-٢٦٥ .

الفاعل، فرفع الخبر [1].

٤ ــ أن الابتداء يقتضي المبتدأ ، والمبتدأ يقتضي الخبر فأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين وأقواهما[2].

٥ ــ أن ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبتدأ والخبر يترافعان مردود من عدة أوجه، هي:

أ ــ أنه لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ ، كما كان المبتدأ رافعاً للخبر ؛ لكان لكل واحد منهما في التقدم رتبة أصلية ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله[3]، وهذا يؤدي إلى محال ، وذلك أن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قيل : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال [4].

ب ــ أن المبتدأ قد يرفع غير الخبر ، والخبر قد يرفع غير المبتدأ ، نحو : القائم أبوه ضاحك أخوه ، فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون اتباع ، وذلك لا نظير له في كلامهم[5].

ج ــ أن الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً [6].

د ــ أن استدلالهم على ترافع المبتدأ والخبر بقياس ذلك على "أي" الشرطية التي تعمل في الفعل الجزم ، ويعمل فيها النصب مردود من وجهين :

أحدهما : أنه لا يسلم أن الفعل بعد "أي" الشرطية مجزوم بها ، وإنما هو مجزوم بـــ "إنْ"، فهي تعمل بحكم النيابة[7].

والآخر : أن عمل الفعل في أداة الشرط النصب ، وعمل الأداة فيه الجزم ، وهما مختلفان ، فالنصب حكم المفعول ، والجزم هو حكم الفعل ، فالمعمول والعامل والعمل

---

(1) انظر : علل النحو لابن الوراق ص٢٦٤ ، والتبيين ص٢٣١ .

(2) انظر : التبيين ص٢٣١ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

(4) انظر : الإنصاف ٤٨/١ ، واللباب ١٢٧/١ .

(5) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(6) انظر : اللباب ١٢٧/١ .

(7) انظر : الإنصاف ٤٨/١ ، والتبيين ص٢٢٨ .

مختلفات ، بخلاف المبتدأ والخبر ، فإنهما اسمان مرفوعان ، لا وجه فيهما سوى ذلك[1].

٦ ــ كما أن الاستدلال على أن الابتداء رفع المبتدأ والخبر معاً قياساً على العوامل اللفظية التي تعمل في اسمين كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول مردود من وجهين:

أحدهما : أن ذلك يؤدي إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأن العامل فيهما الابتداء، وهو عامل ضعيف ؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً [2].

والآخر : أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، والمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل ، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع[3].

٧ ــ أن الاستدلال على أن العامل في المبتدأ والخبر التعري من العوامل مردود من وجهين – أيضاً – :

أحدهما : أن ذلك عدم والعدم لا يعمل [4].

والآخر : أنه يؤدي إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه ، إن قدر أن التعرية عن عامل نصب أو خفض ؛ لأن التعرية تعمل رفعاً ، ووجود العامل الذي قدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض ، إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل ، وليس كذلك الرفع ، وإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً[5].

٨ ــ أن الاستدلال على أن الابتداء رفع المبتدأ ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ مردود من وجهين – أيضاً – :

أحدهما : أن ذلك يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة ، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام ، أو بمعنى "مِنْ" ، فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا

---

(1) انظر : المصدرين السابقين .

(2) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٨ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

(4) انظر : الإنصاف ٤٦/١ ، والتبيين ص٢٢٦ .

(5) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١ ، والتذييل ٢٦٣/١ .

نظير له في كلام العرب [1].

والآخر : أن ذلك يؤدي إلى منع تقديم الخبر ؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً ، والابتداء معنى قائم بالمبتدأ[2].

(1) انظر : شرح التسهيل ٢٧١/١ ، والتذييل ٢٦١/١ .

(2) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ .

٣ : كان وأخواتها :

٣ -١ ، ٢ : زيادة كان .

اختلف النحويون في إعراب "كان" في قوله تعالى : V UT S R Q M L W[1]، وفي قول الشاعر :

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لَنَـــا كانُوا كِـــرامِ[2]

والمختار عند ابن العريف أن "كان" في الآية وفي البيت زائدة ، حيث قال عند استشهاده على موضع زيادتها : "وقال الفرزدق – وذكر البيت السابق ثم قال –: والشاهد في البيت : "كانوا كرام" ، ومعنى الشاهد : أن كان زائدة لا اسم لها ولا خبر، فكان زائدة عند الخليل ، أراد : وجيران لنا كرام ، جعل "كرام" نعتاً للجيران وألغى كان، و لم يعملها ، والقصيدة مجرورة ، ولو أعمل كان لقال : "كانوا كراماً"، ... ثم قال: ومنه قوله تعالى : L W V UT S R Q M، فكان هاهنا زائدة، والصبي نصب على الحال ، لا بخبر كان ، والتقدير : كيف نكلم من في المهد صبياً، أي في حال الصبا"[3].

مناقشة المسألتين :

أولاً : آراء النحويين في إعراب "كان" في الآية :

اختلف النحويون في إعراب "كان" في الآية على خمسة أقوال :

---

(1) سورة مريم : ٢٩ .

(2) البيت من الوافر ، للفرزدق ، الديوان ٣٥٩/٢ ، وروايته فيه :

فكيف إذا رأيت ديار قومي .....

وهو في الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب للمبرد ١١٦/٤ ، والنكت للشنقري ٥٢٣/١ ، وأسرار العربية ص١٣٦، وشرح التصريح ١٩٢/١ .

(3) شرح الجمل، ل:٢٨ب – ٢٩أ بتصرف .

القول الأول : أنها زائدة[1]، وهو رأي أبي عبيدة[2]، وإليه ذهب المبرد[3]، وجماعة من النحويين[4]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

دليل هذا القول :

احتج أصحاب هذا القول بالسماع ، حيث رأوا مجيئها حشواً في الكلام، لا معنى لها إلا مجرد التوكيد ، ودليلهم من القرآن قوله تعالى: Mهَلۡ » ¬ ® ¯L[5]، إذ المعنى : هل أنا ؟ [6].

ومن كلام العرب قولهم : "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم"[7].

حيث زيدت "كان" بين الفعل ومرفوعه [8].

ومن الشعر قوله :

جيادُ أبي بكـــرٍ تَسَامى على كانَ المسومةِ العرابِ[9]

---

(1) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢٨/٣ ، وتفسير البغوي ٢٢٩/١ ، وتفسير القرطبي ٩٥/١١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ١٧٧/٦، وتفسير الفتح القدير للشوكاني ٤٧٤/٣.

(2) انظر : المصادر السابقة.

وأبو عبيدة ، هو معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي ، مات سنة ٢٠٨هـ. [انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٧-٧١ ، وإشارة التعيين ص٣٥٠، والبلغة ص٢٢٤] .

(3) انظر : المقتضب ١١٧/٤ .

(4) انظر : ابن يعيش ٩٩/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٠/٤-١٩١ ، وحاشية "يس" على شرح التصريح ١٩١/١.

(5) سورة الإسراء : ٩٣ .

(6) انظر : تفسير البغوي ٢٢٩/١ .

(7) المقتضب للمبرد ١١٦/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١١/١ .

(8) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١ .

(9) البيت من الوافر ، لم يعرف قائله ، وهو في المفصل للزمخشري ص٣٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ ، وروايته فيه :

سراة بني أبي بكر تسامو .....

وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١ ، وروايته فيه :

=

فزيدت "كان" بين الجار والمجرور [1].

القول الثاني : قيل : إنها تامة بمعنى الحدوث والوجود[2]، وإليه ذهب أبو البركات الأنباري[3]، ورُدَّ بأنها لو كانت تامة لاستغنت عن الخبر[4]، وعلى القول الأول وهذا القول يكون "صبياً" منصوباً على الحال[5].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالسماع – أيضاً – حيث جاءت في القرآن ، وكلام العرب وشعرهم بهذا المعنى ، فمن القرآن قوله تعالى : M ¹كانَ « ¼ ½¾ مَيْسَرَةٍ L[6]، أي حدث ووقع [7].

ومن كلام العرب قولهم : "أنا مُذْ كُنْتُ صَدِيقُك"[8]، أي : أنا مُذْ خُلِقْتُ [9].

ومن الشعر قوله :

فِدىً لبني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتي إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أَشْهَبُ[10]

سراة بني أبي بكر تسامو على كان الطهمة الصلاب .

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ .

(2) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢٨/٣ ، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٥/٣ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(3) انظر : أسرار العربية ص١٣٤.

وأبو البركات هو: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبي سعيد الأنباري، النحوي، ت سنة ٥٧٧هـ . [انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص١٨٥، والبلغة ص١٣٣، والبغية ٨٦/٢].

(4) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ ، وفتح القدير للشوكاني ٤٧٤/٣ .

(5) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ١٥/٣ ، والفريد في إعراب القرآن للهمذاني ٣٩٨/٣ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(6) سورة البقرة : ٢٨٠ .

(7) انظر : أسرار العربية ص١٣٥ ، واللسان : كون .

(8) المصدرين السابقين .

(9) انظر : المصدرين السابقين .

(10) البيت من الطويل، لمقّاس العائذي، وهو في الكتاب ٤٦/١، والنكت للأعلم الشمنتري ١٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، واللسان: كون، وهو بلا نسبة في المقتضب للمبرد ٩٦/٤، وأسرار العربية ص١٣٥، واللسان: شهب .

وقول الآخر :

إذا كانَ الشِّتاءُ فأَدفئُوني فإِنَّ الشيخَ يَهْدِمُهُ الشِّتاءُ[1]

إذ المعنى : حدث ووقع[2].

القول الثالث : أن "مَنْ" شرطية ، و"كان" في معنى : يكن ، وجواب الشرط محذوف تقديره : من يكن في المهد صبياً ، فكيف نكلمه؟ [3]، ونُسب للفراء[4]، وإليه ذهب الزجاج[5]، ورجحه أبو بكر ابن الأنباري [6]، وقال : "لا يجوز أن يقال : إن "كان" زائدة ، وقد نصبت "صبياً" "[7].

وأجيب عنه بأن القائل بزيادتها يجعل الناصب له الفعل ، وهو "نكلم"[8].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول على أن "مَنْ" شرطية ، وكان بمعنى يكن ، بأنه ورد ذكر الماضي بمعنى المستقبل في الجزاء[9]، واستدلوا بقوله تعالى : M ³ ´ µ ¶ ¸ ¹ خَيْرًا « ¼ ½ ¾ مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ L[10]، أي : إن يشأ يجعل[11].

---

(1) البيت من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري ، وهو في الجمل للزجاجي ص٤٩، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٢٤٢، وخزانة الأدب ٣٨١/٧ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٥ ، والتهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ص١٢١، والهمع ٣٦٨/١ .

(2) انظر : الكتاب ٤٧/١، وأسرار العربية ص١٣٥، وابن يعيش ٩٨/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/١.

(3) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ ، وفتح القدير للشوكاني ٤٧٤/٣ .

(4) انظر : البحر المحيط ١٧٧/٦ ، واللسان : "كون".

(5) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢٨/٣ ، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٥/٣ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(6) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ ، وفتح القدير للشوكاني ٤٧٤/٣.

وأبو بكر ابن الأنباري هو : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، نحوي على مذهب الكوفيين ، مات سنة ٣٢٨هـ. [انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص٣٣٥، والبلغة ص٢١٢ ، والبغية ٢١٢/١] .

(7) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ ، وفتح القدير ٤٧٤/٣ .

(8) انظر : المصادر السابقة .

(9) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ ، واللسان "كون" .

(10) سورة الفرقان : ١٠ .

(11) انظر : تفسير القرطبي ٩٥/١١ .

القول الرابع : قيل : إنها ناقصة بمعنى "صار" [1].

دليل هذا القول :

أن العرب تستعير هذه الأفعال ، فتوقع بعضها مكان بعض[2]، و"كان" في الآية عند صاحب هذا القول واقعة موقع "صار" ، لما بينهما من التقارب في المعنى ؛ لأن "كان" لما انقطع وانتقل من حال إلى حال ، و"صار" تفيد كذلك الانتقال من حال إلى حال[3]، واستدل على ذلك بقوله تعالى : M ¸ ¹ ÂÁÀ¿¾½¼ L [4]، وبقوله تعالى : MÇÆÅ ¢ £ L [5]، وكان في هاتين الآيتين بمعنى "صار"[6].

وكذلك استدل على مجيء "كان" بمعنى "صار" بقول الشاعر :

بتيهـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِيُّ كأنَّها قطا الحَزنِ قد كانَتْ فِراخاً بُيُوضُها[7]

أي : صارت فراخاً بيوضها[8].

القول الخامس : قيل : إنها ناقصة باقية على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي[9] ، وهو ظاهر مذهب الزمخشري [10]، وإلى القول الرابع والخامس ذهب أبو

---

(1) انظر : أسرار العربية ص١٣٧ ، وإعراب القرآن للعكبري ٨٧٣/٢ ، وإعراب القرآن للهمذاني ٣٩٨/٣، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(2) انظر : ابن يعيش ١٠٢/٧ .

(3) انظر : إصلاح الخلل في الجمل للبطليوسي ص١٧٣ .

(4) سورة هود : ٤٣ .

(5) سورة البقرة : ٣٤ .

(6) انظر : أسرار العربية ص١٣٧ .

(7) البيت من الطويل ، لابن أحمر ، الديوان ص١١٩ ، وهو في أسرار العربية ص١٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٠١/٩ ، ٢٠٥ .

والتيهاء : المغارة التي لا يهتدى فيها ، والقفر : المكان الخالي ، والقطاء : طائر سريع الطيران ، والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي : ما غلظ من الأرض . [انظر: الخزانة ٢٠١/٩-٢٠٢] .

(8) انظر : أسرار العربية ص١٣٧ ، والخزانة ٢٠١/٩ .

(9) انظر : إعراب القرآن للعكبري ٨٧٣/٢ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(10) انظر : الكشاف ١٤/٣ ، حيث قال : "كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم ، يصلح لقريبه وبعيده، وهو هاهنا لقريبه خاصة ، والدال عليه مبني على الكلام ، وأنه سوق للتعجب".

=

حيان[1].

دليل هذا القول :

أن "كان" لا تقتضي الانقطاع [2]، ومن ذلك قوله تعالى : M وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا L [3]، إذ المعنى : كان وهو الآن كذلك[4]، وقوله تعالى : M Z [ ] \ ^ _ ` L[5]، أي : كان وما زال كذلك [6].

وقول الشاعر :

كُنَّا إذا ما أتانا صَارِخٌ فَزِعٌ كان الصُّراخُ له قَرْعُ الظَّنابِيْبِ[7]

إذ لم يرد أنهم كانوا على تلك الصفة ، ثم انقطع ذلك بعد ، وإنما المعنى أن ما شوهد منهم الآن من إصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديماً[8].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه جماعة النحويين ، واختاره ابن العريف من أن "كان" في الآية زائدة لما يأتي :

والزمخشري هو: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، إمام في اللغة والنحو والأدب ، مات سنة ٥٣٨هـ. انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص٢٩٠ ، وإشارة التعيين ص٣٤٥، والبغية ٢٧٩/٢ .

(1) انظر : البحر المحيط ١٧٧/٦ ، حيث قال : "والظاهر أنها ناقصة ، فتكون بمعنى "صار" ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي".

(2) انظر : البحر المحيط ١٧٧/٦ .

(3) سورة النساء : ١٠٠ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(5) سورة الإسراء : ٣٢ .

(6) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ ، والبحر المحيط ١٧٧/٦ .

(7) البيت من البسيط ، لسلامة بن جندل ، الديوان ص٢٢ ، وهو في الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص١٧٤، والمفضليات ص١٢٤ .

والصارخ : المستغيث ، والظنابيب : جمع ظنبوب ، وهو حرف عظم الساعد .

(8) انظر : إصلاح الخلل للبطليوسي ص١٧٤ .

١ ــ أنها لو كانت الناقصة أو التامة ، لأفادت الزمان الماضي ، ولم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك الوقت معجزة ؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء ، فقد كانوا صبياناً في المهود[١].

٢ ــ أنها لو كانت بمعنى "صار" ، لم يكن في الكلام دليل على أنه تكلم في المهد، فإنه يقال : كان فلان في المهد صبياً، وهذا ما لا ينفك منه أحد أنه قد كان كذا، ثم انتقل، وإنما المعنى : كيف نكلمه وهو الساعة كذا[٢].

٣ ــ أن الاستدلال على أن "كان" لا تقتضي الانقطاع بقوله تعالى : M وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا L ، وبقوله تعالى : M Z [\ ] ^ _ ` L ، مردود بأن ذلك يتصور فيه الانقطاع ، بأن يكون المراد الإخبار بأنه كان غفوراً رحيماً فيما مضى، كما هو الآن كذلك ، وكذلك معنى : أنه كان فاحشة ، أي : كان عندهم في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك ، فيكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية[٣].

٤ ــ ذكر بعض النحويين أن العرب قد تزيد أفعالاً في غير باب "كان وأخواتها"؛ لغرض التوكيد[٤]، وجعل من ذلك قولهم : "فلان قعد يتهكم بعرض فلان"[٥]، وقال: إن "قعد" هنا لا معنى لها ، وإنما أراد أن يقول : فلان يتهكم بعرض فلان[٦].

وجعل من ذلك – أيضاً – قول الشاعر :

الآنَ قَرَّبْتَ تَهجونا وتَشْتُمُنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٧]

---

(1) انظر : علل النحو لابن الوراق ص٢٤٩ ، وابن يعيش ٩٩/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٩١/٤.

(2) انظر : المقتضب للمبرد ١١٨/٤ .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١-٤١٣ ، والتذييل لأبي حيان ٢١١/٤ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٥-١٣١ .

(5) المصدرين السابقين .

(6) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ .

(7) البيت من البسيط ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو في الكتاب ٣٨٣/٢، والنكت للأعلم الشنتمري ٦٦٩/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ .

وقال : المعنى : فما بك والأيام من عجب ، و لم يرد أن يأمره بالذهاب[1].

وإذا كان النحويون متفقين على زيادة "كان" في وسط الكلام[2]، فإنه من الأسلم للمعنى جعلها في الآية زائدة.

ثانياً : آراء النحويين في إعراب "كان" في البيت .

اختلف النحويون في إعراب كان في البيت على قولين :

القول الأول : أنها زائدة ، وهو مذهب الخليل[3]، وسيبويه[4]، وإليه ذهب أبو علي الفارسي[5]، وابن جني[6]، وابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، **وهو المختار عند ابن العريف**[9].

أدلة هذا القول :

١ ــ أن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، كما لم يمنع إلغاء "ظن" عند توسطها من إسنادها إلى الفاعل ، في نحو : زيد ظننت قائم[10].

٢ ــ أن الضمير قد يتصل في غير عامله للضرورة[11].

القول الثاني : أنها الناقصة ، و"الواو" اسمها، و"لنا" خبرها، والجملة في موضع الصفة

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ .

(2) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١ .

(3) انظر : الكتاب ١٥٣/٢.

(4) انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٤٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١.

(5) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٧٥ ، والتذييل والتكميل ٢١٩/٤، وشرح التصريح ١٩٢/١.

(6) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٧٥ ، والتذييل ٢٢٠/٤ ، وشرح التصريح ١٩٢/١.

(7) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ .

(8) انظر : شرح التسهيل ٣٦١/١.

(9) انظر : المسألة (١٠).

(10) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١ ، وحاشية الخضري ٢٥٧/١ .

(11) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ .

لجيران ، و"كرام" صفة بعد صفة ، وهو مذهب المبرد[1].

وإليه ذهب أكثر النحويين[2]، واختاره أبو حيان[3].

ورد هذا القول الزجاج[4]، وابن شقير[5]، وقالا : إن اللام في "لنا" للملك، ولم يرد أن الجيران كانوا ملكه ، وإنما يريد : وجيران لنا[6].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنها رفعت الضمير المتصل بها [7].

٢ ــ أن كان الزائدة لا ترفع ولا تنصب [8].

٣ ــ أن الجملة من كان واسمها وخبرها في موضع الصفة لجيران و"كرام" صفة بعد صفة[9]، ودليل ذلك ما ورد من المسموع ، ومنه قوله تعالى : U T S M L V[10]، وقول الشاعر :

وفَرْعٍ يَزِينُ المَتْنَ أَسْودَ فاحمٍ أَثِيْثٍ كقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ[11]

---

(1) انظر : المقتضب ١١٧/٤ .

(2) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص١٧٥، وشرح التصريح ١٩٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٥١/١ .

(3) انظر : التذييل والتكميل ٢٢١/٤ .

(4) انظر : التذييل والتكميل ٢١٨/٤ .

(5) انظر : المصدر السابق.

وابن شقير هو : أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج النحوي البغدادي، توفي في الفترة ما بين سنة ٣١٥-٣١٧هـ . [انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص١٨٧ ، وإنباه الرواة ٦٩/١] .

(6) انظر : التذييل والتكميل ٢١٨/٤ .

(7) انظر : المقتضب ١١٧/٤ ، واللباب للعكبري ١٧٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٩٣/٤ ، والبسيط في شرح الجمل ٧٤١/٢، والتذييل ٢٢١/٤ .

(8) انظر : المصادر السابقة .

(9) انظر : التذييل والتكميل ٢١٨/٤ ، والفرائد ٢٢٤/٣ ، وشرح التصريح ١٩٢/١ .

(10) سورة الأنعام : ٩٢ .

(11) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس ، الديوان ص١٥٠ ، وهو في شرح المعلقات العشر للزوزني ص٥٢، والفرع : الشعر التام ، والمتعثكل : الذي تداخل بعضه في بعض لكثرته .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف من زيادة "كان" في البيت على مذهب الخليل وسيبويه ، لما يأتي :

١ ــ أن اتصالها بالضمير لا يمنع من زيادتها ، كما لم يمنع إلغاء "ظن" عند توسطها من إسنادها إلى الفاعل في نحو : زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ [1].

٢ ــ أنه لو جعل الجار والمجرور "لنا" خبراً لـــ "كان" مقدماً ؛ لكانت النية به التأخير، وعلى جعل "كان" زائدة مع اسمها ، يكون الجار والمجرور في موضع الصفة لجيران، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه ، لم يجز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه[2]، ولهذا نظائر ، ومنها قولهم في نحو : زيدٌ في الدارِ أبوه ، إن "أبوه" فاعل لقولك: في الدار ؛ لأنه قد وقع خبراً عن "زيد" ، وهو في موضعه ، فلا ينبغي أن ينوى به غير موضعه[3].

---

(1) انظر : شرح التسهيل ٣٦١/١ ، وحاشية الخضري ٢٥٧/١ .

(2) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٤٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١ ، والبسيط في شرح الجمل ٧٤٢/٢ .

(3) انظر : البسيط في شرح الجمل ٧٤٢/٢ .

٣ -٣ : ليس بين الفعلية والحرفية .

المختار عند ابن العريف أنها فعل ، حيث قال :

"فإن قيل : ما الدليل على أن هذا الفعل الممنوع من التصرف فعل؟ يعني "ليس"، قيل له : لقبوله الدلالة التي لا تكون إلا في الفعل ، وذلك الضمير والاتصال بالاسم ... ثم قال: والذي يدل على أن "ليس" فعل ،ظهور التاء للمؤنث ،كما يظهر مع سائر الأفعال..."[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في فعلية "ليس" وحرفيتها على قولين :

القول الأول : أنها فعل ، وهو مذهب سيبويه[٢]، وعليه أكثر النحويين[٣]، وهو ما اختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول :

١ ــ أنها تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتصالها بالأفعال ، نحو : لستُ، ولسنا، ولستُما ، ولستُم ، ولستُنَّ، ولسْنَ [٤].

٢ ــ أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً ، كما تلحق الأفعال المتصرفة، نحو: ليست هند قائمة، كما يقال : كانت هند قائمة [٥].

٣ ــ أن آخرها مفتوح ، كما في أواخر الأفعال الماضية [٦].

القول الثاني : أنها حرف ، ونسب إلى ابن السراج[١]، وابن شقير[٢]، وجماعة من

---

(1) شرح الجمل،ل: ٣٧ب بتصرف .

(2) انظر : الكتاب ٤٥/١ ، ٣٧/٢ .

(3) انظر : المقتضب ٨٧/٤ ، والأصول لابن السراج ٨٢/١ ، والمتبع في شرح اللمع ٢٥٦/١ ، والتبيين ص٣٠٨، وابن يعيش ١١١/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٣٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٤ ، والمغني لابن هشام ص٣٨٧ .

(4) انظر : التبيين ص٣٠٨ ، وابن يعيش ١١١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١ ، والمغني لابن هشام ص٣٨٧ .

(5) انظر : المصادر السابقة .

(6) انظر : ابن يعيش ١١١/٧ .

النحويين[٣]، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه[٤].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا بما حكي من قول العرب : "ليس الطيب إلا المسك"[٥]، فرفع المسك والطيب جميعاً ، وأعريت "ليس" من مرفوع ومنصوب، لوجود "إلا" الناقضة للنفي ، كما أن حكم "ما" كذلك[٦].

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به من خمسة أوجه هي :

أ ــ أن الفعل موضوع على الإثبات "الحدث والزمان" ، و"ليس" لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما ، فهي في ذلك مثل "ما" النافية[٧].

ب ــ أنها لو كانت فعلاً ثلاثياً ؛ لكانت على أحد أمثلة الفعل ، وهي: فَعُل، وفَعَل، وفَعِل ، ولا يجوز أن تكون على واحد منها ، أما الضم ، فليس في الأفعال ما عينه ياء مضمومة[٨]، وأما الفتح والكسر ، فكان يجب أن تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل : خاف ، وهاب[٩].

ج ــ أن "ليس" لا يصح أن تكون صلة لــ "ما" المصدرية ، كقولك : ما أحسن ما ليس زيد قائماً ، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة لــ "ما" نحو: ما أحسن ما كان زيد قائماً[١٠].

---

(1) انظر : المغني لابن هشام ص٣٨٧ .

(2) انظر : المغني لابن هشام ص٣٨٧ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٤٢/١ .

(3) انظر : المغني ص٣٨٧ .

(4) انظر : الحلبيات ص٢٢٤ ، والمتبع في شرح اللمع ٢٥٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١، وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٤، ورصف المباني ص٣٦٨، والمغني لابن هشام ص٣٨٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/١.

(5) الكتاب ١٤٧/١ ، ومجالس العلماء ص٣ ، والحلبيات ص٢٢٠ .

(6) انظر : الحلبيات ص٢٢١، وإيضاح الشعر ص١٠، والمتبع في شرح اللمع ٢٥٧/١، والتبيين ص٣١٠-٣١١.

(7) انظر : المصادر السابقة .

(8) انظر : المغني لابن هشام ص٣٨٧ .

(9) انظر : التبيين ص٣١١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤ .

(10) انظر : الحلبيات ص٢١٩ ، وإيضاح الشعر ص١٣ ، والتبيين ص٣١١ .

د ــ أن ليس ينتصب جوابها ، كما ينتصب جواب "ما" النافية ، كقولك : ليس زيدٌ بزائرك فتكرمَه[1].

هـ ــ أنها غير متصرفة [2]، وأنها لا تدخل عليها "قد" ، وهذا من أدل علامات الأفعال[3].

الترجيح :

يظهر أن الراجح مذهب سيبويه الذي عليه أكثر النحويين ، واختاره ابن العريف من أن "ليس" فعل، وليست حرفاً لما يأتي :

١ ــ أن الاستدلال على حرفية "ليس" بحكاية العرب "ليس الطيب إلا المسك"، برفع الطيب والمسك ، لا دليل فيه على حرفيّتها ، إذ إنَّ ذلك خاص بلغة "تميم" ، فإنهم يعطون "ليس" حكم "ما" في الإهمال عند انتقاض النفي بـ "إلا" [4].

٢ ــ أنه يوجد فيها العلامات التي لا تكون إلا في الأفعال ، كما أشير إليه عند الاستدلال بفعليتها من اتصالها بضمير الرفع وتاء التأنيث[5].

٣ ــ أنها تتحمل الضمير ، كما تتحمله الأفعال ، فيقال : زيدٌ ليس قائماً ، فيستكن في "ليس" ضمير من "زيد" ، ولا يكون مثل ذلك في الحروف[6].

٤ ــ أن جمودها وعدم تصرفها لا يدل على أنها حرف ، إذ وجد من الأفعال ما هو جامد ، نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعسى ، وفعل التعجب [7].

٥ ــ أنه لا يبطل عملها بدخول "إلا" في خبرها، في نحو: ليس زيد إلا قائماً، ولا

---

(1) انظر : التبيين ص٣١١ .

(2) انظر : الحلبيات ص٢١٠ ، وإيضاح الشعر ص١٢ ، والتبيين ص٣١١ .

(3) انظر : التبيين ص٣١١ .

(4) انظر : البسيط في شرح الجمل ٧٤٨/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٩٩/٤-٣٠٠ ، والمغني لابن هشام ص٩١٧، والأشباه والنظائر للسيوطي ٩٤/٣-٩٥ .

(5) انظر : ابن يعيش ١١١/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٤ .

(6) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ .

(7) انظر : التبيين ص٣١٤ ، وابن يعيش ١١٢/٧.

يكون مثل ذلك في "ما" العاملة عمل "ليس"؛ لأنها حرف، فلا يقال: ما زيد إلا قائماً[1].

٦ ــ أن امتناع كونها صلة "ما" المصدرية ؛ لأنها وضعت على النفي كالحرف، فلا يكون منها مصدر [2].

٧ ــ أن "ليس" على وزن من أوزان الفعل المحض ، ومثال من أمثلته ، وذلك أنهم يقولون : "صَيِدَ البعيرُ" [3]، فإذا خففوا على قول من قال : عَلْمَ زيد، قالوا : "صَيْدَ البعيرُ"، فكانت "ليس" على وزنه ، ولزم هذا التسكين في "ليس" لما شبهت بالحروف، وصارت في اللفظ مثل "لَيْتَ"[4].

---

(1) انظر : ابن يعيش ١١٢/٧ .

(2) انظر : أسرار العربية ص١٣٣ ، والتبيين ص٣١٤ ، وابن يعيش ١١٢/٧ .

(3) صَيِدَ البعير : أصابه الصَّيَدْ ، وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها ، فتسيل أنوفها ، وترفع رؤوسها . [انظر: اللسان: صَيِدَ] .

(4) انظر : الحلبيات ص٢٢٤ ، والتبيين ص٣١٣-٣١٤ ، وابن يعيش ١١٢/٧ ، والبسيط ٧٥٣/٢ .

٣ -٤ : حكم تقديم خبر ليس على اسمها

المختار عند ابن العريف عدم جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، حيث قال عند ذكره للأفعال الناقصة : "ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها ؛ لتصرفها ، كما يجوز في "ضرب" تقديم المفعول على الفاعل ، إلا في "ليس" وحدها لضعفها عن التصرف"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها على قولين :

القول الأول : أنه يجوز تقديم خبرها على اسمها كغيرها من الأفعال الناقصة ، وهو مذهب سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وأكثر النحويين[٤].

دليل هذا القول :

١ ـــ السماع، حيث استدلوا على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها ما لم يمنع من ذلك مانع [٥]، ومن شواهد ذلك من القرآن قوله تعالى : M " # $ % & ') (L [٦]، حيث قرأ حفص ، وحمزة بنصب "البرَّ"[٧]، على أنه خبر "ليس" تقدم على اسمها ، وهو "أن تُوَلُّوا" ، المصدر المنسبك من "أن والفعل"، حيث توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها .

ومن شواهد ذلك من الشعر قوله :

---

(1) شرح الجمل، ل:٣٧ب .

(2) انظر : الكتاب ٦١/١ .

(3) انظر : المقتضب ١٩٤/٤-١٩٥ .

(4) انظر : الإيضاح العضدي ١٠١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٧/١ ، والبسيط ٦٧٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، والارتشاف ٨٦/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٣٧٢/١ .

(5) أي : من التوسط ، فيجب تأخير الخبر وتقديم الاسم ؛ خوف اللبس ، كأن يكون الاسم والخبر من الأسماء المقصورة التي تعرب بحركات مقدرة ، نحو : ليس فتاك مولاك ، وانظر : التذييل والتكميل ١٧٠/٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٤٢/١ ، وشرح التصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٣٧٢/١ .

(6) سورة البقرة : ١٧٧ .

(7) القراءة في التبصرة في القراءات السبع لابن مكي ص٤٣٥ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٢٦/٢.

سَلِي – إِنْ جهلتِ– النَّاسَ عنَّا وعَنْهُمُ وليس سـواءً عالِـمٌ وجَهُولُ[1]

فنصب "سواء" على أنه خبر "ليس" مقدماً على اسمها وهو "عالم" [2].

القول الثاني : أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، وهو مذهب ابن درستويه[3]، وهو اختيار ابن العريف .

دليل هذا القول :

١ ـــ استدل ابن درستويه على عدم جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها بالقياس، حيث شبهها في المعنى بـــ "ما" النافية عند الحجازيين ، فكلاهما يفيد النفي ، فكما أنه لا يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها ، فكذلك الحال مع "ليس"[4].

٢ ـــ واستدل ابن العريف على عدم جواز تقديم خبرها على اسمها بأنها فعل لا يتصرف في نفسه ، فضعف عن التصرف في معموله .

الترجيح :

يظهر أن الراجح جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها ما لم يمنع من ذلك مانع، لثبوته بالسماع ، كما ورد من الشواهد التي سبق ذكرها ، ومن شواهد ذلك – أيضاً – قول الشاعر :

فليسَ بمعروفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها صحاحاً ولا مُسْتَنكرٌ أَنْ تُعْقَرَا[5]

حيث قدّم "بمعروف" ، وهو خبر "ليس" على "أن نردها" وهو اسمها[6].

---

(1) البيت من الطويل ، للسموءل بن عاديا ، الديوان ص٩٢ ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٠/٤ ، والهمع ٣٧٢/١، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : الارتشاف ٨٦/٢ ، وشرح التصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٣٧٢/١ ، والأشموني ٢٤٣/١ .

وابن درستويه،هو عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي، مات سنة ٣٤٧هـــ، انظر ترجمته في:إشارة التعيين ص١٦٢،وبغية الوعاة ٣٦/٢.

(4) انظر : الارتشاف ٨٦/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٠/٤ ، والهمع ٣٧٢/١.

(5) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي ، الديوان ص٧٠ ، وهو في الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٤/٤ ، والنكت للشنتمري ٢٠٣/١ ، والعقر : النحر .

(6) انظر : الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٤/٤ .

٤ : إنّ وأخواتها :

١ -١ : الأصل في "كأنَّ" من حيث التركيب وعدمه

المختار عند ابن العريف أن "كأنّ" مركبة من "أنّ" المفتوحة والهمزة وكاف التشبيه"، حيث قال : "والأصل في "كأنَّ" "أن" فزيدت الكاف للتشبيه ، و"أنَّ" في موضع خفض بالكاف الزائدة ، ولو كان اسماً ظاهراً ، لكان التقدير : كزيد"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في "كأنّ" ، أبسيطة أم مركبة؟ على قولين :

القول الأول : أنها مركبة من "أنّ" المفتوحة الهمزة وكاف التشبيه ، وهو مذهب الخليل وسيبويه [٢]، والأخفش[٣]، وجمهور البصريين والفراء [٤] من الكوفيين ، وهو ما اختاره ابن العريف .

دليل هذا القول :

أن الأصل في قولهم : كأنّ زيداً أسدٌ : إنَّ زيداً كأسدٍ ، فالكاف للتشبيه ، و"إنّ" مؤكدة له ، ثم أريد الاهتمام بالتشبيه الذي عقدت له الجملة ، فأزيلت الكاف من وسط الجملة ، وقدمت إلى أولها ؛ لإفراط العناية بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على "إنّ" وجب فتحها ؛ لأن "إنّ" المكسورة لا تقع بعد حرف الجر [٥].

القول الثاني : قيل إنها حرف بسيط [٦]، وإليه ذهب المالقي[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن

---

(1) شرح الجمل ص٢٢١ .

(2) انظر : الكتاب ١٥١/٣ .

(3) انظر : الجنى الداني ، للمرادي ص٥٦٨ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(4) انظر : الارتشاف ١٢٨/٢ ، والجنى الداني ص٥٦٨ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(5) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٠٤/١، والبسيط ٧٦٢/٢، والجنى الداني ص٥٦٨، والهمع ٤٢٨/١.

(6) انظر : رصف المباني للمالقي ص٢٨٤ ، والمغني ص٢٥٣ ، وتعليق الفرائد ١٣/٤ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(7) انظر : رصف المباني ص٢٨٤ .

والمالقي: هو أبو جعفر أحمد بن عبدالنور بن رشيد، توفي سنة ٧٠٢هـ. انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٣٨ ، والبلغة ص٥٩ .

(8) انظر : الارتشاف ١٢٨/٢ .

هشام[1]، والسيوطي [2].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ الألفاظ في الأصل بسيطة ، والتركيب طارئ ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب ، ولا قطع بموجبه [3].

٢ ــ أنه لو كانت "كأنّ" مركبة ؛ لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها : بم تتعلق قبلها، إذ ليست زائدة [4].

٣ ــ أن الكاف إذا كانت داخلة على "أنّ" لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة ، فيكون التقدير في : كأنّ زيداً قائم : كقيام زيد ، فيحتاج إلى ما يتم الجملة ، و"كأنّ زيداً قائمٌ" كلام قائم بنفسه[5].

٤ ــ أنه لا يمكن تقديرها بالتقديم والتأخير في بعض المواضع كما في نحو: كأنّ زيداً قائمَ ، وكأنّ زيداً في الدار، وكأنّ زيداً عندك ، وكأنّ زيداً أبوه قائم ، ولو كان على التقديم والتأخير ؛ لكان الأصل : أنّ زيداً كقام ، وأنّ زيداً كفي الدار ، وأنّ زيداً كعندك ، وأنّ زيداً كأبوه قائمٌ ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الكاف الجارة التي للتشبيه ، لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير ، فدل ذلك على أنها ليست مركبة[6].

الترجيح :

يظهر أن الراجح أنّ "كأنّ" مركبة من "أنّ" وكاف التشبيه ، كما هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش وجمهور البصريين والفراء ، وهو ظاهر ما اختاره ابن العريف ، وأن الكاف بعد التركيب ليس لها متعلق ؛ لأن التركيب جعلها بمنـــزلة كلمة واحدة ، كما هو مذهب الخليل وسيبويه ؛ لما يأتي :

---

(1) انظر : المغني ص٢٥٣ .

(2) انظر : الهمع ٤٢٨/١.

(3) انظر : رصف المباني ص٢٨٤-٢٨٥ ، والجنى الداني ص٥٦٩ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) انظر : رصف المباني ص٢٨٥ ، والجنى الداني ص٥٧٠ .

(6) انظر : رصف المباني ص٢٨٥ ، والجنى الداني ص٥٧٠ .

١ ــ أن "كأنّ" تدل على التشبيه والتوكيد ، والكاف وحدها تدل على التشبيه، و"أنّ" وحدها تدل على التوكيد ، ومتى وجد المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صح ادعاء التركيب[١].

٢ ــ أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وأن ما بعدها في موضع جر بها ؛ لأن التركيب صيَّر "أنّ" والكاف حرفاً واحداً[٢].

---

(1) انظر : رصف المباني ص٢٨٤.

(2) انظر : الجنى الداني ص٥٦٩ ، والمغني ص٢٥٣ ، وتعليق الفرائد ١٣/٤ .

٤ -٢ : معاني "كأنَّ" .

المختار عند ابن العريف أنّ "كأنَّ" تأتي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً ، وتكون للشك إذا كان خبرها مشتقاً ، حيث قال : "وأما "كأنَّ" فلها ثلاثة مواضع: تكون تشبيهاً، وشكاً ، وواجبة ، فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيهاً ، كقولك : كأنّ زيداً أخوك ، وإذا كان خبرها اسماً مشتقاً من الفعل كانت شكاً ، كقولك : كأن زيداً منطلق، وكأني أنطلق ، هذا شك ، وذلك أنّ الاسم لا يشبه الفعل ..." [(١)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في المعاني التي تأتي لها "كأنّ" على أربعة أقوال :

القول الأول : أنها تأتي للتشبيه سواء كان خبرها جامداً أم مشتقاً ؛ لا معنى لها غيره عند البصريين[(٢)]، وإليه ذهب جمهور النحويين المتأخرين[(٣)].

أدلة هذا القول :

١ ــ أن قولك : كأنّ زيداً قائم ، يحتمل أنك تريد تشبيه زيد ، وهو غير قائم به إذا كان قائماً ، والشيء يشبه في حالة ما ، به في حالة أخرى [(٤)].

٢ ــ أنّه يحتمل أن يكون في الكلام حذف موصوف ، أو مضاف ، فعلى تقدير حذف الموصوف يكون المعنى : كأنك شخص قائم ، فيتغاير الاسم والخبر حقيقة ، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر [(٥)]، وعلى تقدير حذف المضاف يكون المعنى : كأنّ هيئة زيد هيئة

---

(1) شرح الجمل ص٢٢٠ .

(2) انظر : الكتاب ١٥١/٣ ، والمقتضب ١٠٨/٤ ، والجنى الداني ص٥٧٠ ، والهمع ٤٢٧/١ .

(3) انظر : ابن يعيش ٨١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ ، وشرح التسهيل ٦/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣١/٤-٣٣٢ ، والارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٣ ، والمغني ص٢٥٣ ، وتعليق الفرائد ١٤/٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٠/١-٢٨١ ، وشرح التصريح ٢١٢/١ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والجنى الداني ص٥٧٣ .

(5) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣١/٤ .

قائم[1]، فتكون "كأنّ" فيما سبق للتشبيه ، إلا أنه لما حذف الموصوف والمضاف ، أقيمت الصفة والمضاف إليه مقامها .

القول الثاني : أنها تأتي للتشبيه ، إذا كان خبرها جامداً ، نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، وتكون للشك والظن إذا كان خبرها مشتقاً ، نحو : كأنّك قائم ، وهو مذهب الزجاج[2]، وإليه ذهب ابن السيد[3]، وابن الطراوة[4]، وهو ما اختاره ابن العريف .

دليل هذا القول :

أنّ الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبه بنفسه [5].

القول الثالث : أنها تأتي للتحقيق دون التشبيه ، وهو مذهب الكوفيين في أحد قوليهم[6]، ونسب للزجاجي [7].

دليل هذا القول :

استدل الكوفيون والزجاجي على أنّ "كأنّ" للتحقيق دون التشبيه بالسماع ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والجنى الداني ص٥٧٣ .

(2) انظر : انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣١/٤ ، وتعليق الفرائد ١٠/٤ ، ونسبه أبو حيان والمرادي، والسوطي، للكوفيين والزجاجي ، انظر : الارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٢ ، والهمع ٤٢٧/١.

(3) انظر : الارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٢ ، وشرح التصريح ٢١٢/١ ، والهمع ٤٢٧/١، وحاشية الصبان ٢٨١/١ ،وابن السيد هو : عبدالله بن محمد بن السيِّد البطليوسي ، توفي سنة ٥٢١هـ، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص١٧٠، والبلغة ص١٢٦ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٢ ، والهمع ٤٢٧/١، وابن الطراوة هو : أبو الحسن سيلمان بن محمد بن عبدالله السَّبائي النحوي ، توفي سنة ٥٢٨هـ، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص١٣٥ ، وبغية الوعاة ٦٠٢/١ .

(5) انظر : شرح لجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣١/٤ ، وتعليق الفرائد ١٠/٤، وشرح التصريح ٢١٢/١ .

(6) انظر : الارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧١ ، والمغني ص٢٥٣ ، وتعليق الفرائد ١٠/٤ ، والهمع ٤٢٧/١ .

(7) انظر : المصادر السابقة ، إلا أنه قال في الجمل ص٥١ : ""وكأنّ" تشبيه" .

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً كَأَنّ الأَرْضَ ليسَ بها هَشامُ[1]

إذا لا يكون ذلك تشبيهاً ؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة [2].

كما استدلوا – أيضاً – بقول الشاعر :

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِي لا تُكَلِّمنِي ذو بُغْيَةٍ يَشْتَهِي ما ليس موجوداً[3]

إذ المعنى : أنا حين أمسي "ذو بغية" من حالي كذا وكذا[4] ، ولا معنى للتشبيه عندهم في هذين البيتين .

القول الرابع : أنها تأتي للتقريب ، وهو مذهب الكوفيين[5]، وحملوا عليه ، نحو: كأنَّك بالشتاء مقبل ، وكأنَّك بالفرج آتٍ [6].

دليل هذا القول :

أن المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصور التشبيه، إذ لا يتصور أن يشبه المخاطب بالشتاء ، ولا بالفرج ، إذ ليس المقصود ذلك[7].

الترجيح :

يظهر أن الراجح أنّ "كأنّ" في هذا كله للتشبيه ، كما هو مذهب البصريين وجمهور النحويين المتأخرين لما يأتي :

١ ــ أن الاحتجاج على أن "كأنّ" تكون للشك والظن ، إذا كان خبرها مشتقاً، لأن

---

(1) البيت من الوافر ، للحارث بن خالد ، الديوان ص٩٣ ، وهو في الاشتقاق لابن دريد ص١٠١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ص٥٧١ ، والمغني ص٢٥٣ ، وشرح التصريح ٢١٢/١ ، والهمع ٤٢٧/١ .

(2) انظر : المغني ص٢٥٣ .

(3) البيت من البسيط ، لابن أبي ربيعة ، الديوان ص١٠٠ ، وهو بلا نسبة في المحتسب لابن جنِّي ١٥٥/٢، وشرح التسهيل ٦/٢ ، والمغني ص٤٨٣ ، ونسبه ابن منظور في اللسان : (عود) ليزيد بن الحكم، ويروى: "متيَّم" بدلاً من "ذو بغية" .

(4) انظر : المحتسب لابن جني ١٥٥/٢ .

(5) انظر : الارتشاف ١٢٩/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٣ ، والمغني ص٢٥٤ ، وتعليق الفرائد ١٣/٤ ، والهمع ٤٢٧/١.

(6) انظر : المصادر السابقة .

(7) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والجنى الداني ص٥٧٣ ، والهمع ٤٢٧/١ .

الاسم هو الخبر والشيء لا يشبه بنفسه يحتمل الرد من وجهين ، هما :

أ ــ أن قولك : كأنّ زيداً قائم ، يحتمل أنك تريد تشبيه زيد وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى[1].

ب ــ أنه يحتمل أن يكون في الكلام حذف موصوف أو مضاف كما سبقت الإشارة إليه في الاستدلال على أنها للتشبيه ، وعلى تقدير حذف الموصوف يكون المعنى: كأنك شخص قائم وعلى تقدير حذف المضاف ، يكون المعنى : كأنّ هيئة زيد هيئة قائم، فلما حذف الموصوف والمضاف ، أقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما[2].

٢ ــ أنّ الاستدلال على أنّ "كأنّ" معناها التحقيق دون التشبيه ، بقول الشاعر:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً كَأَنّ الأَرْضَ ليسَ بها هَشامُ

يحتمل أن تكون فيه "كأنّ" للتشبيه أو للتعليل ، فقد خرجه النحويون على وجهين:

أحدهما : أنّ "كأنّ" فيه للتشبيه ، إذ إنّ المعنى : أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر، لأن هشاماً في أرضه ، وذلك أن هشاماً ، وإن كان قد مات ، فجسده في الأرض ، وهو قائم مقام الغيث ، فكان ينبغي لبطن مكة ألا يتغير ، فلما اقشعرَّ صارت أرضه كأنها ليس بها هشام ، أو أنّ هشاماً وإن مات فهو باقٍ ببقاء من يخلفه بسيرته ، فكأنّه لم يمت[3].

والثاني : أن تجعل الكاف من "كأنّ" في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام، كأنه قال :

فأصبحَ بَطْنُ مكَّةَ مُقْشَعِراً لأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامُ

وذلك أن الشاعر يرثي هشاماً ، ومعلوم أنه ليس بالأرض ، والمعنى إذن: لأنّ الأرض ليس بها هشام ، إذ محال أن يقول الإنسان : كأنّ الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض[4].

٣ ــ أما الاستدلال بقول الشاعر السابق – أيضاً – وهو :

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والجنى الداني ص٥٧٣ .

(2) انظر : المصدرين السابقين .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧/٢ ، والجنى الداني ص٥٧٢ .

(4) انظر : المصادر السابقة .

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِي لا تُكَلِّمنِي ذو بُغْيَةٍ يَشْتَهِي ما ليس موجوداً

فمردود بأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل[1].

٤ ــ أنّ الاستدلال على أنّ "كأنّ" للتقريب ، كما في نحو : كأنّك بالشتاء مقبل، وكأنّك بالفرج آتٍ ، إذ لا يتصور فيه التشبيه ، يحتمل رده – أيضاً – إذ يحتمل أن تكون "كأنّ" للتشبيه ، فقد خرجه أبو علي الفارسي على أن الكاف في "كأنّك" للخطاب، والباء زائدة ، والشتاء والفرج اسمان لــ "كأنّ" ، والتقدير : "كأنّ الشتاء مقبل، وكأنّ الفرج آتٍ ، فتصبح "كأنّ" باقية على معناها في إفادتها التشبيه[2].

٥ ــ أن الأدلة التي سبق ذكرها على أنّ "كأنّ" ليست للتشبيه يدخلها الاحتمال، ومتى دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال [3].

---

(1) انظر : شرح التسهيل ٢/٧ .

(2) انظر : البغداديات ص٤٠٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٣١-٣٣٢ ، والارتشاف ١/١٢٩ ، والجنى الداني ص٥٧٣ ، والمغني ص٢٥٤ ، وتعليق الفرائد ٤/١٤ .

(3) انظر : الإصباح في شرح الاقتراح ص١٣٢ .

٤ -٣ : الأصل في "لعل" .

المختار عند ابن العريف أن "لعل" مركبة من : لام التأكيد في أولها ، وعلّ، حيث قال: "ولم تدخل اللام في خبر "لعلّ" ؛ لأنها زيدت في أولها ، قال الشاعر :

يأَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا[1]

ولم تدخل اللام في خبر "لعلّ" ؛ لدخولها فيها ؛ لأنها في الأصل "علَّ" "[2].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل "لعلّ" على قولين :

القول الأول : أنها حرف مركب من اللام الزائدة ، و"علّ" ، وهو مذهب البصريين، وهو المختار عند ابن العريف[3].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به على أن اللام في "لعلّ" زائدة ، وأنها تأتي عارية منها ، بقول الشاعر السابق ، وكذلك بقول الشاعر:

ولا تُهِيْنَ الفَقِيْرَ علَّك أَنْ تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[4]

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على زيادة اللام في "لعلّ" ، بأنها إنما عملت النصب والرفع لشبهها بالفعل كسائر أخواتها ، إذ لو قيل : إن اللام أصلية في "لعلّ"؛ لأدى ذلك أن لا تكون "لعلّ" على وزن من أوزان الفعل الثلاثي ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها ،

---

(1) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، الديوان ص١٨١ ، وهو في الكتاب ٣٧٤/٢-٣٧٥ ، وكتاب اللامات للزجاجي ص١٤٦ ، والنكت للأعلم ٦٦٦/١ ، وابن يعيش ٨٧/٨ ، والمغني ص٢٠١ .

(2) شرح الجمل ص٢٢٢ .

(3) انظر : الكتاب ٣٣٢/٣ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، والإنصاف ٢١٨/١ ، والجنى الداني ص٥٧٩ .

(4) البيت من المنسرح ، للأضبط بن قُريع السَّعدي ، كما في البيان والتبيين للجاحظ ٣٤١/٣ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٨٢/١-٣٨٣ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١، ٤٥٢ ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢ ، والإنصاف ٢٢١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٩/٣ .

فوجب أن يحكم بزيادة اللام ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها[1].

القول الثاني : أنها حرف بسيط ، ولامه الأولى أصلية ، وهو مذهب الكوفيين[2]، وأكثر النحويين [3].

دليل هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بالقياس من ثلاثة أوجه هي :

١ ــ أن حروف الجر كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة المجموعة في كلمة "سألتمونيها"، إنما تختص بالأسماء والأفعال ، وأما الحروف ، فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية [4].

٢ ــ أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في "ما" و"لا" و"يا" بأنها زائدة ، أو منقلبة ، بل يحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، وكذلك اللام في "لعلَّ"[5].

٣ ــ أن اللام – خاصة – لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو: "زيدل"، و"عبدل" ، و"فحجل" في كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟[6].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف من أنَّ "لعلّ" مركبة من اللام الزائدة، و"علَّ" تبعاً لمذهب البصريين ، لما يأتي :

١ ــ أن اللام لا تخلو من أن تكون أصلاً أو زائدة ، وكونها أصلاً مردود بدليل سقوطها في لغة من قال : "علَّ" ، فثبت من ذلك أنها زائدة ضمت إلى "علَّ" ، لغرض

---

(1) انظر : الإنصاف ٢٢٤/١ ، والتبيين للعكبري ص٣٥٩-٣٦٠ .

(2) انظر : الإنصاف ٢١٨/١ ، والتبيين ص٣٥٩ ، والجنى الداني ص٥٧٩ ، والهمع ٤٢٩/١ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : الإنصاف ٢١٩/١ .

(5) انظر : الإنصاف ٢١٩/١ ، والتبيين ص٣٦٠ .

(6) انظر : الإنصاف ٢١٩/١ .

التوكيد[1].

٢ ــ أن دخول لام التأكيد على حروف المعاني قد جاء في المسموع ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَسْكُنْ [2]

فأدخل اللام التي للتأكيد على "كأنْ" ، فكذلك إدخالها على "علَّ"[3].

٣ ــ أنه لا يصح أن يقال : إن اللام في "لعلَّ" أصلية ، وإنما تحذف تخفيفاً ؛ لأن التخفيف بالحذف إنما بابه الأسماء والأفعال وليس الحروف ؛ لجمودها وقلة تصرفها ، وإنما يخفف منه المضعّف بحذف آخره ، نحو : إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، فإذا خففت هذه الحروف حذف آخرها[4].

٤ ــ أنه قد سمع في معناها "عَنَّ" بالعين ، و لم يدخلوا عليها اللام[5].

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ .

(2) استشهد به ابن جني في سر الصناعة ٤٠٨/١ ، و لم ينسبه ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٤ ، وروايته فيه :

فباد حتى لكأنْ لم يكن

واللسان (أتن) ، وخزانة الأدب ٣٣٢/١٠ ، وروايته فيه كرواية الرضي ، قال البغدادي : "وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني ، و لم أقف على ما قبله ، ولا على شيء من خبره".

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ .

(4) انظر : رصف المباني ص٣٢٢ .

(5) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٤٦/٢ ، والبسيط في شرح الجمل ٧٦٤/٢ ، ورصف المباني ص٣٢٢-٣٢٣ ، وتعليق الفرائد ٨٠/٤ .

٤ -٤ : معاني "لعلَّ" .

المختار عند ابن العريف أن "لعلّ" تأتي للشك والإيجاب والاستفهام ، حيث قال: "وأما "لعلَّ" فلها ثلاثة مواضع ، تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً، فالشك قولك : لعلك تظن زيداً قائماً ، تواجه بذلك من تخاطبه ، والإيجاب قوله : N M L K J I M L [1]، فلعلّ من الله واجب ، وأما الاستفهام فقولك في الخطاب : لعلّ زيداً يقوم..."[2].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في المعاني التي تأتي لها "لعلَّ" على أربعة أقوال :

القول الأول : أنها تأتي للترجي في الشيء المحبوب ، وللإشفاق في الشيء المكروه، وهو مذهب سيبويه[3]، والبصريين[4]؛ لأن كل معانيها تعود إلى هذين المعنيين، وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ "لعلَّ" تحمل في جميع معانيها على الترجي في الشيء المحبوب، والإشفاق في الشيء المكروه ؛ لأن الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطب[5].

٢ ــ أن الأصل في الكلمة ألا تخرج عن معناها بالكلية ، فلعلّ من الله – تعالى – حمل للمخاطبين على أن يرجوا ، أو يشفقوا ؛ لأن المعنى متعلق بهم ، كما أن "أو" المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت للتشكيك أو الإبهام ، لا للشك ، تعالى الله عن ذلك[6].

---

(1) سورة الطلاق : ١ .

(2) شرح الجمل ص٢٢١ .

(3) انظر : الكتاب ١٤٨/٢ ، ٢٣٣/٤ .

(4) انظر : الجنى الداني ص٥٨٠-٥٨١ ، وشرح التصريح ٢١٣/١ ، والهمع ٤٢٩/١ .

(5) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٤ ، والجنى الداني ص٥٨٠ وحاشية الصبان ٢٨٠/١ .

(6) انظر : المصادر السابقة .

القول الثاني : أنها تأتي للشك ، وهو مذهب الفراء [1]، والطوال [2].

دليل هذا القول :

أن الشك يدخل في الترجي بالنسبة للمخاطبين [3].

القول الثالث : أنها تأتي للاستفهام ، وهذا المعنى أثبته الكوفيون [4]، وتبعهم ابن مالك[5].

دليل هذا لقول :

السماع ، حيث خرج عليه ابن مالك قوله تعالى[6] : M) (* + L [7]، وقوله صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار رضي الله عنهم ، وقد خرج إليه مستعجلاً : "لعلنا أعجلناك"[8].

القول الرابع : أنها تأتي للتعليل ، وهذا المعنى أثبته الكسائي[9]، والأخفش[10]، وذهب إليه – أيضاً – ابن مالك[11].

---

(1) انظر : الارتشاف ١٣٠/٢ ، والجنى الداني ص٥٨١ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(2) انظر : المصادر السابقة ، والطوال هو : محمد بن أحمد بن عبدالله النحوي ، من أهل الكوفة ، توفي سنة ٢٤٣هـ، انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٥٠/١ .

(3) انظر : الارتشاف ١٣٠/٢ ، والجنى الداني ص٥٨١ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(4) انظر : الارتشاف ١٣٠/٢، والجنى الداني ص٥٨٠ ، والمغني ص٣٧٩ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٨/٢ ، والجنى الداني ص٥٨٠ .

(6) انظر : شرح التسهيل ٨/٢ ، والجنى الداني ص٥٨٠ ، والمغني ص٣٧٩ ، والهمع ٤٢٨/١ .

(7) سورة عبس : ٣ .

(8) الحديث في صحيح البخاري ٦٥/١ ، كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

(9) انظر : الارتشاف ١٣٠/٢ ، والجنى الداني ص٥٨٠ ، والمغني ص٣٧٩ ، والكسائي هو : أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله مولى بني أسد ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، توفي في الفترة ما بين سنة ١٨١-١٩٢هـ ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٢١٧، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(10) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢ ، والارتشاف ١٣٠/٢ ، والجنى الداني ص٥٨٠، والمغني ص٣٧٩، وشرح التصريح ٢١٣/١ .

(11) انظر : شرح التسهيل ٨/٢ .

دليل هذا القول :

القياس ، حيث حملا عليه قوله تعالى : M S T L [1]، وقوله تعالى : M] \ L [2]، أي : لتشكروا ، ولتهتدوا [3].

وحمل عليه ابن مالك قول الشاعر [4]:

وقُلْتُم لنا كُفُّوا الحروبَ لَعَلَّنا نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقِ[5]

الترجيح :

يظهر أن الراجح أنَّ "لعلَّ" تحمل جميع معانيها على الترجي في الشيء المحبوب، والإشفاق في الشيء المكروه ؛ لأن الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطب ؛ لأن الأصل في الكلمة ألا تخرج عن معناها بالكلية ، فلعلَّ من الله – تعالى – حمل للمخاطبين على أن يرجوا أو يشفقوا ؛ لأن المعنى متعلق بهم[6].

---

(1) سورة آل عمران : ١٢٣ .

(2) سورة البقرة ٥٣ .

(3) انظر : الجنى الداني ص٥٨٠ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٢/٧-٨ .

(5) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، وهو في أمالي ابن الشجري ١/٧٧ ، وشرح التسهيل ٢/٧ .

(6) انظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٣٣٣ ، والجنى الداني ص٥٨٠ ، وحاشية الصبان ١/٢٨٠ .

٤ -٥ : العامل في خبر "إنَّ" وأخواتها .

المختار عند ابن العريف أن خبر "إنّ وأخواتها" مرفوع بها ، حيث قال : "وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لمضارعتها الفعل المتعدي في أربعة أشياء : فهي تطلب اسمين، كما يطلب الفعل المتعدي ، ويتصل بها الضمير المنصوب ، كما يتصل بالفعل المتعدي ، في قولك : إنّه ، وإنّك ... ، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ، ومعانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والترجي والتوقع ، فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها ، فرفعت ونصبت"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في رافع الخبر بعد "إنّ وأخواتها" على قولين :

القول الأول : أن خبر "إنّ وأخواتها" مرفوع بها ؛ لأنها قويت بمشابهتها الفعل المتعدي لفظاً ومعنى ، وهو مذهب البصريين[٢]، وهذا ما اختاره ابن العريف .

دليل هذا القول :

استدل البصريون على أن "إنَّ وأخواتها" هي الرافعة للخبر بالقياس من خمسة أوجه هي[٣]:

١ ــ أنها على وزن الفعل .

٢ ــ أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي كذلك .

٣ ــ أن نون الوقاية تدخل عليها نحو : إنني ، وكأنني ، ... كما تدخل على الفعل، نحو : أعطاني ، وأكرمني .

٤ ــ أنها تقتضي الاسم ، كما أن الفعل يقتضيه ؛ ولذلك فهي مختصة بالاسم، كما

---

(1) شرح الجمل ص٢٢٢-٢٢٣ بتصرف .

(2) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ص١٠٣ ، والإنصاف ١٧٦/١ ، وائتلاف النصرة ص١٦٧ ، وشرح التصريح ٢١٠/١ ، والهمع ٤٣١/١.

(3) انظر : الإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ص٣٣٤ ، وابن يعيش ١٠٢/١ ، وائتلاف النصرة ص١٦٧ .

أنّ الفعل مختص به .

٥ ــ أنّ معانيها معاني الأفعال ، فمعنى : "إنَّ" : أؤكد ، و"كأنَّ" : أُشَبِّه ، و"ليت": أتمنى ، و"لعل" : أترجَّى .

فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه الخمسة ، وجب أن تعمل عمل الفعل ، فكما أن الفعل له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول به[١].

القول الثاني : أن خبر "إنَّ وأخواتها" لا يرتفع بها ، وإنما هو باقٍ على رفعه قبل دخوله ، وهو مذهب الكوفيين[٢]، وإليه ذهب السهيلي[٣].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به على أنها عوامل ضعيفة من وجهين :

أحدهما : أنه يدخل على خبرها ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به[٤]، ومن ذلك قول الشاعر :

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيْراً إنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا[٥]

فنصب الفعل بإذن الذي هو "أَهْلِكَ" ، مع أنّ "إِذَنْ" في ظاهر اللفظ غير واقعة في صدر الكلام ، حيث إنها مسبوقة بإنّي ، ولو كان الفعل خبراً لم يعمل فيه "إِذَنْ"، كما لو

---

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : الأصول لابن السراج ٢٣٠/١ ، ومجالس العلماء ص١٠٣ ، والإنصاف ١٧٦/١ ، وأسرار العربية ص١٥٠ ، والتبيين ص٣٣٣ ، وابن يعيش ١٠٢/١ ، وائتلاف النصرة ص١٦٦ ، وشرح التصريح ٢١٠/١، والهمع ٤٣١/١ .

(3) انظر : نتائج الفكر ص٢٦٤ ، والسهيلي هو : أبو القاسم ، وقيل : أبو الحسن عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد، إمام في اللغة والنحو والحديث ، توفي بمراكش سنة ٥٨١هـ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص١٨٢، وبغية الوعاة ٨١/٢ .

(4) انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ، والتبيين ص٣٣٧ ، واللباب للعكبري ٢١١/١ .

(5) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢ ، والإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ص٣٣٧ ، واللباب ٢١١/١ ، والجنى الداني ص٣٦٢ ، واللسان مادة "شطر" ، والشطير : البعيد، وأهلك : أموت ، وأطيرا : أي أذهب بعيداً ، أو أحلق في الجو .

قيل: أنا إِذَنْ أُكْرِمُك [1].

الثاني : أنها تلغى ويبطل عملها ، إذا اعترض بينها وبين اسمها بأدنى شيء[2]، ومن ذلك قولهم : "إنَّ بك زيد مأخوذٌ"[3]، وقولهم : "إنّ فيك زيدٌ راغبٌ"[4]، وقولهم: "إنَّ بك يَكْفُلُ عَمْرٌو"[5]، وإذا ألغيت ، و لم يلغ الفعل بان ضعفها في العمل[6].

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على أنها ليست عاملة في الخبر ؛ لأنها إنما عملت النصب في الاسم عندما أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ، وذلك جري على القياس في حط الفروع عن الأصول ، فوجب أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخولها [7].

٣ ــ الإجماع ، حيث استدلوا به على أن هذه الأحرف فروع في العمل ؛ لإجماعهم على ذلك ، وإنما نصبت الاسم عندهم ؛ لأنها أشبهت الفعل ، ولذلك فهي فرع عليه ، والفرع أضعف من الأصل[8].

واستدل السهيلي على أنَّ "إنَّ وأخواتها" لم تعمل في الخبر، وعملت في الاسم ، بأنّ الخبر لا يليها ؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها، كما يلي "كان" خبرها ، ويلي الفعل مفعوله[9].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف من أن خبر "إنّ وأخواتها" مرفوع بها ؛ لما يأتي :

---

(1) انظر : التبيين ص٣٣٧ ، واللباب ٢١١/١ .

(2) انظر : الإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ص٣٣٧ .

(3) انظر : الكتاب ١٣٤/٢ ، والإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ص٣٣٧ ، وشرح التسهيل ١٣/٢ .

(4) انظر : التبيين ص٣٣٧ .

(5) انظر : الإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ص٣٣٧ ، واللباب ٢١١/١ .

(6) انظر : التبيين ص٣٣٧ .

(7) انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ، وأسرار العربية ص١٥٠ ، وائتلاف النصرة ص١٦٧ .

(8) انظر : المصادر السابقة .

(9) انظر : نتائج الفكر ص٢٦٤ .

١ ــ أن هذه الأحرف تقتضي اسمين ؛ لأنها تدخل على مبتدأ وخبر ، والمبتدأ يقتضي الخبر ، والخبر يقتضي المبتدأ ، و"إنَّ" تقتضيهما جميعاً ، فإذا عملت في الاسم الأول لاقتضائها إياه ، عملت في الثاني كذلك[1].

٢ ــ أن استدلال الكوفيين على أنها عوامل ضعيفة ، لا ترفع الخبر ، حيث يبطل عملها وتلغى إذا اعترض عليها بأدنى شيء لا حجة لهم فيه ؛ لأن ذلك يحتمل التقدير، حيث يجوز تقدير حذف اسم "إنّ" في قولهم : "إنه بك زيدٌ مأخوذٌ" ، وما شاكله من الأقوال الأخرى ، فيكون ما بعدها جملة في موضع الخبر ، إذ التقدير : إنه بك زيدٌ مأخوذٌ[2]، ومثل ذلك كثير في الكلام ، ولعل منه قول الشاعر :

إنَّ مَنْ لاَمَ في بني بِنْتِ حَسَّانَ أَلُمْهُ وأَعْصِــهِ في الْخُطُــوبِ[3]

فاسم "إنّ" ضمير الشأن محذوف تقديره : إنَّه ؛ لأن "مَنْ" شرطية لها صدر الكلام، لا تصلح لأن تكون اسماً لــ "إنّ" [4].

ومثله قول الشاعر :

فَلو كُنْتَ خِبّيًّا عَرَفْتَ قرابَتِي ولكنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ المشَافِرِ[5]

فاسم "لكنَّ" محذوف ، تقديره : لكنَّك [6].

٣ ــ أن الاستدلال على أن "إنّ وأخواتها" فروع في العمل ، ولذلك فهي تنحط عن الأصل مسلم به ، ولكن لا يسلم أنّ أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر ؛ لأنه وجد من الفروع ما هو مشبه بالفعل ، ومع ذلك عمل عمل الفعل ، فرفع ونصب ، كاسم الفاعل،

---

(1) انظر : التبيين ص٣٣٣-٣٣٤ ، واللباب ١/٢١٠ ، وابن يعيش ١/١٠٢ .

(2) انظر : الكتاب ٢/١٣٤ ، والإنصاف ١/١٧٩، والتبيين ص٣٣٨ .

(3) البيت من الخفيف ،للأعشى، وهو في الديون ص٣٣٥ ، والكتاب ٣/٧٢ ، والإنصاف ١/١٨٠ ، والتبيين ص٣٣٩ ، وابن يعيش ٣/١١٥ ، والخزانة ٥/٤٢٠، ٤٢١ .

(4) انظر : الكتاب ٣/٧٢ ، وابن يعيش ٣/١١٥-١١٦ ، والخزانة ٥/٤٢١ .

(5) البيت من الطويل ، للفرزدق ، الديوان ص٤٨١ ، وهو في الكتاب ٢/١٣٦ ، والإنصاف ١/١٨٢، والجنى الداني ص٥٩٠، وقد رواه ابن منظور في اللسان : شقر ، برواية مختلفة حيث نصب ما بعد "لكنّ" ، وهو "زنجي" على أنه اسم "إنّ"، والخبر محذوف ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، والمشفر للبعير : كالشفة للإنسان.

(6) انظر : الكتاب ٣/٧٢ ، والإنصاف ١/١٨٢ ، والجنى الداني ص٥٩٠ .

واسم المفعول، وأسماء الفعل[1].

٤ ــ أن الاستدلال بالإجماع على أن هذه الأحرف لم تعمل النصب في الاسم ، إلا لأنها أشبهت الفعل حجة عليهم ، وذلك أنها إنما عملت عندما قويت بمشابهتها للفعل، ولا يلزم من المشابهة أن تعمل في أحد جزأي الجملة دون الآخر[2].

٥ ــ وأما ما استدل به السهيلي على أنّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، بأنه لا يليها خبرها ، لا حجة فيه ؛ لأن الغرض من التزام تقديم المنصوب على المرفوع ، وعدم جواز الوجهين : التقديم والتأخير ، كما جاز ذلك مع الفعل ؛ لئلا تجري الفروع مجرى الأصول ؛ ولإظهار ضعف هذه الحروف ، وانحطاطها عن رتبة الفعل ؛ ليقع الفرق بينها وبين ما شبهت به في العمل[3].

٦ ــ أن الأدلة السماعية التي استدل بها الكوفيون على ضعف عمل "إنَّ وأخواتها" يدخلها الاحتمال والتقدير ، وقد ذكر النحويون أن الدليل متى دخله الاحتمال سقط به الاستدلال [4].

---

(1) انظر : الإنصاف ١/١٧٨-١٧٩ ، والتبيين ص٣٣٧ ، وابن يعيش ١/١٠٢ ، وائتلاف النصرة ص١٦٧.

(2) انظر : الإنصاف ١/١٨٥ ، وابن يعيش ١/١٠٢ .

(3) انظر : أسرار العربية ص١٥٠-١٥١ .

(4) انظر : التذييل والتكميل ١/١٦٦ ، والإصباح في شرح الاقتراح ص١٣٢ .

٤ -٦ : كسر همزة "إنّ" بعد القسم .

المختار عند ابن العريف كسر همزة "إنَّ" بعد القسم ؛ لأنه أجود وأكثر في لسان العرب ، حيث قال : "وتكسر – أيضاً – بعد القسم ، كقولك : والله إنّ زيداً قائم، وتالله إنَّ أخاك قائم ، قال الله – عزّ وجل – : M n o p q L ، ثم قال: M إِنَّ ¤ £ ¢ L [(١)]، وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ، والكسر أجود وأكثر في لسان العرب ، والفتح جائز قياساً، كما ذكرنا"[(٢)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في كسر همزة "إنّ" وفتحها بعد القسم على أربعة أقوال :

القول الأول : أنه يجب الكسر سواء أكان في خبرها أو في اسمها اللام أم لم تكن، وهو مذهب البصريين[(٣)] .

دليل هذا القول :

السماع ، حيث استدل البصريون على أن جواب القسم ، إنما هو جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ؛ ولذا ينبغي أن تكون "إنّ" فيه مكسورة ، كما تكون إذا وقعت في صدر الكلام ، وعلى ذلك جرى السماع[(٤)]، قال الله تعالى : M < = > ? @ A B C L [(٥)].

القول الثاني: قيل إنه يجوز الفتح والكسر، والمختار الفتح ، ونسب إلى الكوفيين[(٦)]،

---

(1) سورة الطور : ١-٢ ، ٧ .

(2) شرح الجمل ص ٢٢٧ .

(3) انظر : المقتضب ١٠٧/٤ ، والارتشاف ١٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢١٩/١ ، والهمع ٤٣٩/١ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١ ، والبسيط ٨٢٦/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٨٤/١ .

(5) سورة يس : ١-٣ .

(6) انظر : الارتشاف ١٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢١٩/١ ، والهمع ٤٣٩/١،وحاشية الصبان على الأشموني٢٨٤/١.

والبغداديين ، والطوال[1].

دليل هذا القول :

احتج أصحاب هذا القول بالقياس ، ووجه القياس عندهم أنَّ "علمت" قد أجريت مجرى القسم ، فقالوا : علمت لزيد قائم ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم ، وعلمت ليقومنّ زيد، فإذا أجريت "علمت" مجرى القسم ، جرى القسم مجرى "علمت" ، وأخواتها، فكما يقولون: علمت أنّ زيداً قائم ، ويفتحون "أنّ" هنا ، قالوا : والله أنّ زيداً قائم ، ففتحوا "أنَّ" بعد القسم[2].

القول الثالث : قيل : إنه يجوز الفتح والكسر أحسن ، وإليه ذهب الزجاجي[3] وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

دليل هذا القول :

أن الكسر بعد القسم أجود وأكثر في لسان العرب ، والفتح يجيزه القياس[4].

القول الرابع : قيل : إنه يجب الفتح ، ونسب إلى الفراء[5].

دليل هذا القول :

إجراء القسم مجرى "علمت" ، فكما تفتح همزة "إنّ" بعد "علمت"، فكذلك تفتح همزتها بعد القسم[6].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، من أنه يجب كسر همزة "إنّ" بعد القسم لما يأتي :

١ ــ إنّ جواب القسم جملة تتعاقب ففيه الجملتان : الاسمية والفعلية ؛ ولذا ينبغي أن

---

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : البسيط ٨١٨/٢ .

(3) انظر : الجمل ص٥٨ .

(4) انظر : المصدر السابق .

(5) انظر : الارتشاف ١٣٩/٢ ، والهمع ٤٣٩/١ .

(6) انظر : البسيط ٨١٨/٢ .

تكون فيه همزة "إنّ" مكسورة ، كما تكون إذا وقعت في صدر الكلام، وعلى ذلك جرى السماع[1].

٢ ــ أن الفتح يتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول ، وجواب القسم ليس كذلك ، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها المفرد ، وجواب القسم كذلك[2].

٣ ــ أن جواب القسم بمنـــزلة الجملة المستأنفة ، ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء فيه ، في نحو : والله لزيد قائم[3].

٤ ــ أنّ إجراء القسم مجرى "علمت" مردود بأنه إنما فتحت بعدها همزة "إنّ" ؛ لأنها لو أسقطت "أنّ" بعد "علمت" ؛ لعملت في المبتدأ والخبر ونصبتهما ، ولذلك فتحت همزة "إنّ" بعدها ، وإذا قيل : والله إنّ زيداً قائمٌ ، لو أسقطت "إنّ" لم يجز أن يقال: والله زيداً قائماً ، بنصب الاسمين بالقسم ، فإذا لم يكن كذلك ، والموضع موضع تتعاقب فيه الجملتان، وجب أن تكون "إنّ" مكسورة الهمزة [4].

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١ ، والبسيط ٨٢٦/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٨٤/١ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٢ ، والبسيط ٨١٧/٢ ، والأشموني ٢٨٦/١ .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١ .

(4) انظر : البسيط ٨٢٦/٢ .

٤ -٧ : أصل اللام التي في خبر "إنْ" المخففة من الثقيلة .

المختار عند ابن العريف أن اللام التي في خبر "إنْ" المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء التي كانت مع "إنَّ" في حال التشديد ، حيث قال : "فإن خففت "إنّ" كان الرفع المؤثر فيما بعدها ، فتقول : إنْ زيدٌ لقائم ، على الابتداء والخبر ، وتكون اللام زيدت في الخبر عوضاً من الثقيلة الذاهبة ، إذا كانت بمعنى التوكيد ، فرق بين "إنْ" التي للإيجاب ، و"إنْ" التي هي للنفي ، إذ فيها معنى النفي ... "[1].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في معنى "إنْ" المخففة ، ومعنى اللام إذا جاءت بعدها على قولين:

القول الأول : أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام الابتداء ، لزمت للفرق بين "إنْ" التي هي لتأكيد النسبة وبين "إنْ" النافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [2]، وإليه ذهب البصريون[3]، واختاره ابن العريف ، وأبو الحسن بن الأخضر[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6].

دليل هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا بقوله تعالى : M وإنْ O N Q P

---

(1) شرح الجمل،ل/٢٣ب .

(2) انظر : الكتاب ١٣٩/٢-١٤٠ .

(3) انظر : الإنصاف ٦٤٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣/٢-٣٤ ، والارتشاف ١٤٩/٢ ، والمغني ص٣٠٥ .

(4) انظر : الارتشاف ١٤٩/٢ ، والمساعد ٣٢٧/١ ، والهمع ٤٥١/١ .

وابن الأخضر هو : أبو الحسن علي بن عبدالرحمن بن مهدي الإشبيلي ، توفي سنة ٥١٤هـ ، انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٧٤/٢ .

(5) انظر : شرح الجمل ٤٣٨/١-٤٣٩ .

(6) انظر : شرح التسهيل ٣٤/٢، ٣٦ .

L 8 [1]، في رواية نافع وابن كثير[2]، بإعمال "إنْ" المخففة ، حيث نصبت "كلا"[3].

٢ ــ القياس ، حيث إنهم وجدوا لذلك نظيراً في كلام العرب ، ومن ذلك قول سيبويه[4]: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : "إنْ عمراً لمنطلق"[5]، بتخفيف "إنْ"، وكذلك قول الأخفش : "زعموا أنّ بعضهم يقول : "إنْ زيداً لمنطلق" "[6]، وهي مثل : M , - . / 0 1 L[7]، يقرأ بالنصب والرفع[8].

٣ ــ الإجماع ، حيث استدلوا على أنهم أجمعوا على أنه يجوز تخفيف "إنّ" ، وإن اختلفوا في بطلان عملها مع التخفيف[9].

القول الثاني : أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها ليست لام الابتداء ، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق ، وهو مذهب أبي علي الفارسي[10]، واختاره ابن أبي العافية[11]، وأبو علي الشلوبين[12]، وابن أبي الربيع[13].

---

(1) سورة هود : ١١١ .

(2) القراءة في : التبصرة في القراءات السبع ص٥٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٠-٢٩١ .

(3) انظر :الكتاب ٢/١٤٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣ ،وشرح الكافية للرضي ٤/٣٦٥-٣٦٦ ، وشرح التصريح ١/٢٣١ ، والهمع ١/٤٥٣ .

(4) الكتاب ٢/١٤٠ .

(5) انظر : الكتاب ٢/١٤٠ ، والمعاني للأخفش ١/١٢٠ ، والإنصاف ٢/٦٤٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣٥ .

(6) معاني القرآن ١/١٢٠ .

(7) سورة الطارق : ٤ .

(8) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٢٠ .

(9) انظر : الإنصاف ٢/٦٤٢ ، وشرح التصريح ١/٢٣١-٢٣٢ .

(10) انظر : البغداديات ص١٧٦-١٧٧ .

(11) انظر : الارتشاف ٢/١٤٩ ، والمساعد ١/٣٢٧ ، وشرح التصريح ١/٢٣٢ ، والهمع ١/٤٥١ .
وابن أبي العافية، هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، مات سنة ٥٥٨٣، انظر ترجمته في:بغية الوعاة ١/١٥٤ .

(12) انظر : المصادر السابقة ، وقد رجعت إلى شرح المقدمة الجزولية و لم أصل إلى هذا الاختيار .
والشلوبين هو: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ، توفي سنة ٦٤٥، انظر ترجمته في:إشارة التعيين ص٢٤١،وبغية الوعاة ٢/٢٢٤ .

(13) انظر: الارتشاف ١/١٤٩،وشرح التصريح١/٢٣٢ ،والهمع ١/٤٥١ ،وقد رجعت إلى البسيط في شرح =

دليل هذا القول :

السماع ، حيث استدل أبو علي الفارسي على أن اللام التي بعد "إنْ" المخففة ليست لام الابتداء ، بل هي لام أخرى ، اجتلبت للفرق بأن الفعل الذي قبلها يعمل فيما بعدها، ودليل ذلك من القرآن قوله تعالى[1] : M وَإِن » ¬ ® L[2]، وقوله تعالى : M £ ¤ ¥ ¦ § L[3].

واستدل – أيضاً – على أنها ليست لام الابتداء بأنها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول به ، في نحو قول الشاعر:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حلَّتْ عليكَ عُقُوبَــةُ المُتَعَمِّدِ[4]

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف من أنّ "إنْ" تكون مخففة من الثقيلة ، وتلزم معها لام الابتداء عند الإهمال للفرق بين "إنْ" إذا خففت ، وبين "إنْ" النافية لما يأتي :

١ ــ أنّ ما استدل به أبو علي الفارسي من أن اللام بعد "إنْ" المخففة من الثقيلة

=الجمل،و لم أصل إلى اختياره .

وابن أبي الربيع، هوعبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي، مات سنة ٦٨٨ه، انظر ترجمته في: البلغةص١٢٨، وبغية الوعاة ١٢٥/٢.

(1) انظر : البغداديات ص١٧٦-١٧٧ .

(2) سورة الأعراف : ١٠٢ .

(3) سورة الأنعام : ١٥٦ .

(4) البيت من الكامل ، لعاتكة بنت زيد الصحابية ، تخاطب ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها ، وهو بلا نسبة في البغداديات ص١٧٨ ، وروايته فيها :

هبلتك أمك إن قتلت لفارساً .....

والإنصاف ٦٤١/٢ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٦/٤ ، وروايته فيه :

تالله ربك إن قتلت لمسلماً وجبت .....

والمغني ص٣٧ ، والأشموني ٢٩٩/١ ، وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦/٢ ، والشيخ خالد في شرح التصريح ٢٣١/١ ، وصاحب الخزانة ٣٧٨/١ .

ليست لام التوكيد ، وإنما هي لام فارقة اجتلبت للفرق مردود من وجهين :

أحدهما : أنه إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ؛ لأن من قال : إنْ قتلت لمسلماً ، بمنـــزلة من قال : إنّ قتيلك لمسلم[1].

والوجه الثاني : أنه لما بطل عمل "إنْ" بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه ، التحقت بما يميزها من "إنْ" النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد من التأخر في اللفظ والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ؛ لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير[2].

٢ ــ ذكر ابن مالك أنّ الأخفش نص في كتابه – "كتاب المسائل الكبير" – على أنّ اللام الواقعة بعد "إنْ" المخففة هي الواقعة بعد "إنّ" المشدّدة [3].

---

(1) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٤ ، وشرح التصريح ٢٣٢/١ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٤ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٢ .

٥ : الفاعل :

٥ -١ : حكم حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله

المختار عند ابن العريف أن حذف التاء من الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، وفي غير ذلك فهو شاذ ولا يقاس عليه ، حيث قال : "فإن كان التأنيث حقيقياً ، أثبت التاء على كل حال، فصلاً بين ما تأنيثه حقيقي ، وما تأنيثه غير حقيقي ، فتقول : قامت المرأة ، وذهبت الجارية، ولا يجوز : قام المرأة ، ولا ذهب الجارية ، لأنّ هنا تأنيثاً حقيقياً ، إلا أنّهم قالوا: حضر القاضي امرأة ، وهذا شاذ ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه، ومع هذا فإنهم قد فصلوا بين الفاعل والفعل بالمفعول ، فكأنهم يرون المفعول الذي قد فصلوا به بينهما عوضاً عن التاء المحذوفة ، وهذا احتيال"[(١)]، وقال في موضع آخر : "ولا يجوز قام هند، إلا إذا فصل بين الفعل والفاعل بكلام في الشعر ، كأنهم يجعلون ذلك الكلام عوضاً من علامة التأنيث، كقوله :

لَقَدْ وَلِدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ ..... [(٢)]

وكقولهم في المثل ، وهو يجري مجرى الشعر : حَضَرَ القاضِيَ امْرَأَةٌ"[(٣)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في تأنيث الفعل للفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً مع فصله عن فعله بفاصل على قولين :

---

(1) شرح الجمل ص٢٣٢.

(2) صدر البيت من الوافر ، وتمامه :

..... على بابِ استِها صُلْبٌ وشَامُ

وهو لجرير ، الديوان ص٣٨٨، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والعيني ٤٦٨/٢-٤٦٩ ، والأخيطل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف ، وصلب : جمع صليب ، وشام : جمع لشامة ، وهي الخالة .

(3) شرح الجمل ص٨٣٥ .

القول الأول : أنه يجوز حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً مفصولاً عن فعله بفاصل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[1] وجمهور النحويين[2].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدل هؤلاء بما حكاه سيبويه من أنّ بعض العرب يقول: "قال فلانة"[3]، بحذف التاء من الفعل بدون فاصل[4] .

٢ ــ أنه إذا طال الكلام كان الحذف أحسن ، كما في قولهم :

"حَضَرَ القاضِيَ امْرَأَةٌ"[5].

القول الثاني : أنه لا يجوز حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً مفصولاً عن فعله إلا في ضرورة الشعر ، وهو ظاهر مذهب المبرد [6]، وهذا ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول :

١ ــ إنّ جوازه للضرورة في الشعر يكون جوازاً حسناً[7].

٢ ــ أنه لو كان جائزاً في الكلام عند النحويين ؛ لكان جوازه على بعد ؛ للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام ، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث كما في نحو: حَضَرَ القاضيَ امْرأَةٌ [8].

---

(1) انظر : الكتاب ٣٨/٢ .

(2) انظر : ابن يعيش ٩٢/٥ ، وشرح التسهيل ١١٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/١ .

(3) الكتاب ٣٨/٢ .

(4)انظر : الكتاب ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/١ .

(5) المصادر السابقة .

(6) انظر : المقتضب ١٤٨/٢ ، وابن يعيش ٩٣/٥ .

(7) انظر : المقتضب للمبرد ١٤٨/٢ .

(8) انظر : المصدر السابق .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من جواز حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً مفصولاً عن فعله بفاصل، لما يأتي:

١ ــ أنّ النصوص المسموعة تجيز الحذف ، وما ساقه المبرد تعليل في مقابلة النص[١].

٢ ــ أن حجّة المبرد بأن ما ورد في الشعر من عدم التأنيث ضرورة ، لا يعتد به لانتفائه بورود حذف التاء من الفعل في النثر[٢].

٣ ــ أنه ورد في كلام بعض العرب حذف تاء التأنيث من الفعل وفاعله مؤنث تأنيثاً حقيقياً ، مع عدم الفصل ، كما جاء في حكاية سيبويه : "قال فلانة"، وهذا يدل على أن الحذف مع الفصل أولى .

---

(1) انظر : ابن يعيش ٥/٩٥ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٢/١١٢.

٦ : الاشتغال :

٦ -١ : العامل في الاسم المشغول عنه .

المختار عند ابن العريف أن الاسم المشغول عنه منصوب بإضمار فعل ، تقديره: ضربت زيداً ضربته ، حيث قال : "وإن اشتغل الفعل عنه بالضمير ، نصبته بإضمار فعل، تقديره : ضربت زيداً ضربته ، .... ثم قال : وهذا الفعل المضمر لا يجوز إظهاره إلا تمثيلاً؛ لأن الظاهر ينوب عنه ويترجمه"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في عامل النصب في الاسم المشغول عنه ، في نحو : زيداً ضربته ، على قولين :

القول الأول : أنّ ناصب الاسم المشغول عنه في المثال السابق ، فعل مقدّر، إذ التقدير فيه : ضربت زيداً ضربته ، وهو مذهب البصريين[٢]، وهذا ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول :

أنّ في الفعل الذي ظهر ، ونصب الضمير دلالة على الفعل المقدّر ، إذ إنه يفسره، فاستغني بالفعل الظاهر عن المضمر[٣].

القول الثاني : أنّ ناصب الاسم المشغول عنه في المثال السابق ، الفعل الواقع على الضمير الذي هو "الهاء" ، وهو مذهب الكوفيين[٤].

دليل هذا القول :

أنّ المكْنِيّ "الهاء" العائد على الاسم ، هو نفس الاسم المشغول عنه في المعنى ، فينبغي

---

(1) شرح الجمل ص١٧٠-١٧١ بتصرف .

(2) انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، والتبيين ص٢٦٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، والتبيين ص٢٦٦ ، وابن يعيش ٣١/٢ .

أن يكون الاسم المشغول عنه منصوباً بذلك الفعل ، كما في نحو : أكرمت أباك زيداً، فالعامل فيهما واحدٌ[1].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف من أن ناصب الاسم المشغول عنه هو : فعل مقدر يفسره الفعل الظاهر بعده ، لما يأتي :

١ ــ أنّ هذا الاسم المشغول عنه المنصوب ، لا يجوز أن يعمل فيه الفعل الذي بعده، وإن كان واقعاً عليه من جهة المعنى ؛ فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ؛ لأنه قد اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدّى إلى الاسم المشغول عنه المنصوب ، لأنّ هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحدٍ، ولذلك يضمر له فعل من جنسه ، ويكون هذا الظاهر تفسيراً له[2].

٢ ــ أن استدلال الكوفيين على أن الاسم المشغول عنه المنصوب ، منصوب بالفعل بعده ، لأنّ المكنيّ هو الاسم الأول في المعنى ، وقياسهم ذلك على البدل ، كما في نحو: أكرمت أباك زيداً ، مردود بأنه إنما جاز ذلك ، لأنّ البدل تأخر عن المبدل منه ، وأما في نحو : زيداً ضربته ، فقد تقدم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون "زيداً" بدلاً من الهاء؛ لأنه لا يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه[3].

---

(1) انظر : الإنصاف ٨٢/١-٨٣ ، والتبيين ص٢٦٧ ، وابن يعيش ٣١/٢ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : الإنصاف ٨٣/١ ، والتبيين ص٢٦٧ ، وابن يعيش ٣١/٢ .

٧ : التنازع :

٧ -١ : أولى العاملين بالعمل في التنازع

المختار عند ابن العريف أنّ الأولى في إعمال الفعلين في التنازع يكون للأقرب منهما إلى الاسم ، حيث قال عند شرحه لموطن الشاهد في قول الشاعر :

ولكنَّ نَصفاً لو سببتُ وسبني بنو عبد شمس من منافٍ وهاشمِ[١]

وشاهد هذا البيت قوله : سببت وسبني ، أدخله شاهداً على قوله : ضربت وضربني على إعمال الثاني ، وتفسير ما أتى عليه الشاهد أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبني بنو عبد شمس" ؛ لأنه أقرب إلى الاسم ، فحمله عليه ، وهو الوجه ، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس ..." [٢].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أولى العاملين في العمل في التنازع على قولين :

القول الأول : أنَّ أولى العاملين في العمل في التنازع هو الفعل الثاني ، وهو مذهب البصريين [٣]، وهو اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) السماع ، حيث استدلوا به على أن الأولى في العمل في التنازع هو الفعل الثاني، وأدلة ذلك كثيرة ، فمن القرآن قوله تعالى : M è é ê ë L[٤]، وقوله

---

(1) البيت من الطويل ، للفرزدق ، الديوان ٣٥٦/٢ ، وروايته فيه : ولكنّ عدلاً ... ، وهو في الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٤/٤ ، والإنصاف ٨٧/١ ، واللباب ١٥٤/١ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، والسبع الطوال ص٦٣ .

(2) شرح الجمل ص٣٧٢ .

(3) انظر : الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٣/١ ، واللباب ١٥٣/١ ، والتبيين ص٢٥٢، وشرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(4) الكهف : ٩٦ .

تعالى: L p o n M[1]، حيث أعمل الثاني دون الأول، وهو "أفرغ ، واقرؤوا" ولو أعمل الفعل الأول لكان التقدير في الآيتين : "آتوني قطراً أفرغه عليه ، وهاؤم كتابيه اقرؤوه"[2].

ودليل ذلك من الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم – :

"ونخلع ونترك من يفجرك"[3]، حيث أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لكان التقدير: "ونخلعُ من يفجرك ونتركه".

وأدلة إعمال الثاني من الشعر قوله :

وكُمتـــــاً مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَهـــا جَرَى فوقها واسْتَشْعرَت لونَ مذهبِ[4]

حيث أعمل الفعل الثاني ، وهو "استشعرت" في "لون مذهب" ، فنصبه ولم يعمل الأول[5].

(٢) القياس ، حيث استدلوا به على أن الأولى بالعمل في التنازع هو الفعل الثاني لقربه من المعمول ، قياساً على قولهم : "خشنت بصدرهِ وصدرِ زيدٍ " [6]، حيث عملت الباء في المعطوف ، ولم يعمل فيه الفعل ؛ لأنها أقرب إلى الاسم "صدر" من الفعل "خشنت" ؛ ولذلك جاء الاسم مجروراً ، وليس في إعمال الباء نقص للمعنى[7].

والذي يدل على أنّ للقرب أثراً ما جاء من قولهم :

---

(1) الحاقة : ١٩ .

(2) انظر : الإنصاف ٨٧/١ ، واللباب ١٥٤/١ ، وشرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(3) أخرجه الحافظ أبو بكر البيهقي في السنن الكبرى ٢١٠/٢ برقم ٣١٤٢ .

(4) البيت من الطويل ، لطفيل الغنوي، الديوان ص٢٣، وهو في الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، وجمل الزجاجي ص١٢٧، والإنصاف ٨٨/١، وابن يعيش ٧٨/١، والعيني ٢٤/٣ ، والكمت من الخيل : السود المشربة بحمرة ، المدماة : شديدة الحمرة ، استشعرت : لبست .

(5) انظر : الإنصاف ٨٨/١، وابن يعيش ٧٨/١، والتبيين ص٢٥٤ .

(6) انظر : الكتاب ٧٤/١ ، والمقتضب ٧٣/٤ ، والإنصاف ٩٢/١ .

(7) انظر : الإنصاف ٩٢/١ .

"هذا حجر ُضبٍ خربٍ "[1]، حيث حملهم القرب والجوار على أنْ يُجْروا "خربٍ " على "ضبٍ " في الجر ، وهو في الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب، فدل ذلك على أن إعمال الفعل الثاني في التنازع هو الأولى لقربه ومجاورته للمعمول[2].

القول الثاني : أنّ أولى العاملين بالعمل في التنازع هو الفعل الأول ، وهو مذهب الكوفيين [3].

أدلة هذا القول :

(١) السماع ، حيث استدلوا به على إعمال الأول ، بقول الشاعر :

فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفانِي —و لم أطلبْ— قليلٌ من المالِ[4]

حيث أعمل الأول ، وهو "كفاني" ، فرفع به "قليلٌ" ، ولو أعمل الثاني ، وهو "أطلب" لنصبه ؛ لأنه يحتاج إلى مفعول به [5].

وكذلك استدلوا بقول الشاعر :

وَقَدْ نَغْنَ بها ونَرَى عُصَّوراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الحِذالا[6]

فأعمل الأول ، وهو "نرى" فنصب به "الخرد الخدالا" ، ولو أعمل الثاني، لقال: تَقْتَادُنا الخردُ الخدالُ ، بالرفع[7].

---

(1) المقتضب ٧٣/٤ ، والتبيين ص٢٥٧ ، وابن يعيش ٧٩/١ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : الإنصاف ٨٣/١ ، واللباب ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(4) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، الديوان ص١٦٧، وهو في الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٤/١، وابن يعيش ٧٩/١ ، والخزانة ١٥٨/١ .

(5) انظر : الكتاب ٧٩/١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وابن يعيش ٧٩/١ .

(6) البيت من الوافر ، للمرار الأسدي ، ومثله :

فرد على الفؤاد هوىً عميداً وسُوئِلَ لو يُبينُ لنا السُّؤالا

والبيتان في : الكتاب ٧٨/١ ، والمقتضب ٧٦/٤-٧٧ ، وجمل الزجاجي ص١٢٨ ، والإنصاف ٨٥/١-٨٦، والتبيين ص٢٥٥ .

(7) انظر : الإنصاف ٨٦/١ ، والتبيين ص٢٥٥ .

(٢) القياس ، وقد استدلوا به على إعمال الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ الفعل الأول سابق للثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ، ولما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به قياساً على "ظننت" إذا وقعت مبتدأ في أول الكلام ، نحو : "ظننت زيداً قائماً" ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة حيث يجوز إلغاؤها ، نحو : "زيد ظننت قائم" ، ونحو : "زيد قائم ظننت "[1].

والوجه الثاني : أنّ إعمال الأول أولى من الثاني ؛ لأنك إذا أعملت الثاني أدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وهذا لا يجوز[2].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف من أنّ الأولى في العمل في باب التنازع يكون للفعل الثاني ؛ لأنه أقرب إلى الاسم إذا لم ينتقض المعنى، للأسباب الآتية :

١ ــ أنّ هذا الوجه المختار هو الذي ورد به التنـــزيل [3].

٢ ــ أنّ استدلال الكوفيين بقول الشاعر :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني و لم أطلب قليل من المال

ليس من هذا الباب ؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر ، وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك ؛ لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال ، والثاني موجه إلى الملك ، و لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان مطلوبه الملك ، وإنما أعمل الأول فيه لأنّ المعنى عليه ؛ إذ لو كان السعي لأمر حقير، كفاه القليل، ولو نصب على هذا لأدى ذلك إلى تناقض المعنى [4].

٣ ــ أنّ استدلالهم على عمل الأول بالقياس على المبدوء به من الأفعال التي تنصب مفعولين نحو : ظنّ وأخواتها لقوتها بالابتداء ، مردود بأنه لو كان الاهتمام به أشد عند جعله

---

(1) انظر : المصدرين السابقين ، واللباب ١٥٦/١ .

(2) انظر : الإنصاف ٨٧/١ ، والتبيين ص٢٥٦ .

(3) انظر : ابن يعيش ٧٨/١ ، وشرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(4) انظر : المصدرين السابقين ، واللباب ١٥٦/١ .

قبل المعمول ؛ لجعل معموله إلى جانبه لشدة الاهتمام به[1]، وقد ورد خلاف ذلك في قول الشاعر الذي استشهدوا به على إعمال الأول ، وهو :

وقد تغنى بها ونرى عصوراً بهـــا يقتدننا الخردَ الخدَلا

حيث فصل بين العامل الأول ، وهو "ترى" ، ومعموله "الخرد" بقوله : "عصوراً بها يقتدننا" ، وقد يكون ذلك بسبب الضرورة الشعرية ، إذ إنّ القافية منصوبة فأدى ذلك إلى إعمال الأول ؛ لتكون القافية على نسق واحد[2]، وللشاعر أن يقول ما شاء إذا كان مضطراً ما لم يكن هناك نقض للمعنى ، إضافة إلى أن إعمال أي من الفعلين جائز عند كلا المذهبين ، إذ حل الخلاف في الأولى في العمل .

وأما ما استدلوا به من أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز مردود بما ورد من النصوص القرآنية ، حيث جـــاء الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى: f e M : ، وقوله تعالى [3] L ¦ ¥ ¤ M L g[4]، يعني الشمس[5].

---

(1) انظر : اللباب ١٥٦/١ .

(2) انظر : الإنصاف ٩٣/١ .

(3) الأحزاب : ٣٥.

(4) ص : ٣٢ .

(5) انظر : الإنصاف ٩٣/١ ، والتبيين ص٢٥٧ .

٨ : المفعول المطلق :

٨ -١ : الأصل في الاشتقاق

المختار عند ابن العريف أن المصدر هو أصل المشتقات ، حيث قال عند شرحه لقول الزجاجي : "الفعل ما دل على حدث ، والحدث المصدر ، وهو اسم الفعل ..."[١]، قال أبو القاسم ابن العريف : "سمي حدثاً ؛ لأن الفاعل يحدثه ، أي يوجده ويخرجه من العدم إلى الوجود ، ومنهم من يسميه المصدر ، واسم الفاعل ، وسمي مصدراً؛ لأن الفعل يصدر عنه ، والمصدر في اللغة : المكان الذي يصدر عنه ، تقول : هذا مصدري ، أي المكان الذي يصدر عنه .

ومن تلقبيهم إياه مصدراً علمنا أن الفعل صدر عنه ، والدليل على أن الفعل مشتق منه: أن الفعل أمثلة : أعني ضروباً ثلاثة : ضرب ، ويضرب ، واضرب ... ، والمصدر في ذلك كله مثال واحد يوجد في أمثلة الفعل كله ، فوجود الفضة والذهب في الآنية المصورة منهما لوجودهما فيه ، ... ثم قال : وكذلك المصدر أصل الأمثلة ، لوجوده فيها على اختلافها – وأيضاً – فإن المصدر اسم ، وهو أصل للفعل ، والفعل فرع محمول عليه، ولا بد للفرع من أصل يؤخذ منه ، وذلك الأصل قائم بنفسه غني عما سواه، فعلم أنّ الفعل فرع ، وله أصل ، ولا أصل له غير المصدر ، والاجتماع على تلقيبه مصدراً يدل على أنه أصل للفعل ، وسمي اسم الفعل ؛ لأنه الاسم الذي أخذ منه الفعل" .

ثم أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات ، وقال : "قال أبو القاسم ابن العريف : والاختيار عندي قول البصريين : أنّ الفعل مأخوذ من المصدر ؛ لأن المصدر على قول الكوفيين إن أخذ من الفعل الماضي ، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشى ، وإن أخذ من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأت ، والحال لا وجود له"[٢].

---

(1) الجمل،ل/١٣أ بتصرف .

(2) المصدر نفسه .

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون حول أصل المشتقات على قولين :

القول الأول : أن أصل المشتقات هو المصدر ، وهو مذهب البصريين[1]، وهو ما اختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) أن الفعل يدل على ما تضمنه معنى الحدث ، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل ، وهذا دليل على فرعيته [2].

(٢) مفهوم المصدر عام ؛ لأنه جنس يصدق على الكثير والقليل ، ومفهوم الفعل خاص بالحدث ، والعام أصل للخاص ومقدم عليه [3].

(٣) أنّ هناك من المصادر ما لا فعل له ، مثل : ويح ، وويل ، ولو كان الفعل أصلاً؛ لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها[4].

(٤) أن المصدر اسم ، والأسماء قبل الأفعال ، فهي تقوم بنفسها ، والفعل لا يقوم بنفسه[5].

(٥) أن المصدر مفرد ، والفعل مركب من حدث وزمان ، والمفرد سابق على المركب[6].

القول الثاني : أن الفعل هو أصل الاشتقاق ، وهو مذهب الكوفيين[7].

---

(1) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٥٦ ، والإنصاف ٢٣٥/١ ، واللباب ٢٦٠/١ ، والأشموني ١١٢/٨ .

(2) انظر : الإيضاح ص٥٧ ، والإنصاف ١٣٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٢ .

(3) انظر : اللباب ٢٦٠/١ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٢ .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٢ .

(5) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٥٧ ، وشرح التسهيل /١٧٩ .

(6) انظر : اللباب ٢٦٠/١ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٢ .

(7) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٥٦ ، والإنصاف ٢٣٥/١ ، واللباب ٢٦٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ ، والأشموني ١١٢/٢ .

أدلة هذا القول :

(١) أنّ الفعل عامل في المصدر ، والعامل قبل المعمول ، وسابق عليه[١].

(٢) أنّ الفعل مؤكَّد ، والمصدر مؤكِّد ، نحو : أَقْدَمَ محمدٌ إقداماً ، (فإقدام) مؤكِّد للفعل (أقدم) ، والمؤكَّد سابق للمؤكِّد[٢].

(٣) أنّ المصدر يعتل باعتلال الفعل ، نحو : اسْتَقَامَ اسْتِقامَةً ، ويصح بصحته ، نحو: ذهب ذهاباً[٣].

(٤) أنّ هناك من الأفعال ما لا مصدر له ، نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعسى، وليس، ولو كان المصدر أصلاً للفعل ؛ لكانت هذه الأفعال فروعاً لا مصدر لها[٤].

(٥) أنّ المصدر لا يتصور معناه ، ما لم يكن فِعْلَ فاعلٍ ، والفعل وضع له: فَعَلَ يَفْعُلُ، فالمصدر مجهول من دون دلالة الفعل عليه[٥].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح مذهب البصريين الذي اختاره ابن العريف من أنّ المصدر أصل الاشتقاق ؛ لأنّه من جهة المعنى يصبح المصدر أصلاً للفعل بدلالة عموم معنى المصدر، وصدقه على الكثير والقليل ، وتحقق معناه دون الارتباط بزمن معين ، بخلاف الفعل، فدلالته محصورة بزمن معين ، وهذا يجعله أخص من المصدر ، كما أنّ دلالته على الحدث مرتبطة بوجود الذات المحدثة [٦].

وأما المصدر فدلالته مطلقة غير مقيدة بزمن أو ذات ، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل ؛ لأخذ الحدث المطلق ، وفصل عن زمانه ومحدثه ، وأما إذا أخذ الفعل من المصدر، فإنّ ذلك يتسق مع المفهوم العقلي لوجود الأشياء ؛ لأنّ الوجود الجزئي المقيد فرع عن

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ .

(2) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٦١ ، والإنصاف ٢٣٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٢ .

(3) انظر : الإيضاح في علل النحو ص٦٠ ، والإنصاف ٢٣٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١ .

(4) انظر : الإنصاف ٢٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١ .

(5) انظر : الإنصاف ٢٣٦/١ .

(6) انظر : الإنصاف ٢٣٧/٢ .

الوجود الكلي المطلق [1].

(1) انظر : الإنصاف ٢٣٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/١ .

٩ : الاستثناء :

٩ -١ : عامل النصب في المستثنى

المختار عند ابن العريف أن الناصب للمستثنى الفعل الذي قبل"إلا" ، حيث قال: "اختلف النحويون في الناصب للمستثنى فقال سيبويه : إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعدها[١]، ومعنى قوله : إنك لما شغلت الفعل بالاسم الأول ، لم يكن فيما بعده إلا النصب ، ... والمبرد والزجاج يذهبان إلى أن النصب في الاستثناء بتقدير : أستثني زيداً ، ونابت "إلا" عن الفعل وقامت مقامه ، وكأنه قال : أتاني القوم أستثني زيداً[٢] ، وهذا خطأ؛ لأنا نقول : أتاني القوم غير زيد، ولا يجوز أن نقدر : أستثني غير زيد، والذي يوجبه القياس وقول سيبويه أن ينصب "زيداً" بالفعل الذي قبل "إلا" ، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به ، بعد ارتفاع الفاعل ..." [٣].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في عامل نصب المستثنى على أربعة أقوال :

القول الأول : أن المنصوب بعد "إلا" في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة "إلا" ، وهو مذهب البصريين [٤]، وظاهر اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

١) أن "إلا" لما دخلت على الفعل قوته ، حيث أحدثت فيه معنى الاستثناء ، كما يقوى بحرف الجر في نحو : مررت بزيد[٥].

٢) أن الاستثناء يخرج المستثنى من عموم المستثنى منه ، فيقتضي البيان على حد

---

(1) انظر : الكتاب ٣٧/٢، ٣٣٠ .

(2) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ .

(3) شرح الجمل ص٥٧٤بتصرف .

(4) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، واللباب ٣٠٣/١ ، والتبيين ص٣٩٩ ، وابن يعيش ٧٦/٢ ، والتصريح ٣٤٩/١.

(5) انظر : الإنصاف ٢٦٢/١ ، واللباب ٣٠٣/١ ، والتبيين ص٤٠١-٤٠٢ ، وابن يعيش ٧٦/٢ .

اقتضاء العشرين ما بعدها ، إذا قيل : عندي عشرون درهماً ، فينتصب ما بعد "إلا" لاقتضائه ذلك البيان ، فهو كالتمييز لما قبله[1].

القول الثاني : أنّ الناصب للمستثنى "إلا" نيابة عن "أستثني" ، وهو مذهب المبرد[2]، والزجاج[3]، وطائفة من الكوفيين[4].

دليل هذا القول :

أنّ "إلا" قامت مقام "أستثني" فينبغي أن تعمل عمله؛ لأنها بمعناه[5].

القول الثالث : أنّ "إلا" مركبة من "إنّ"، و"لا" ، فإذا نصبت كان النصب بـــ"إنْ" المخففة من الثقيلة بعد التركيب ، وإذا رفعت كانت "لا" حرف عطف، وهو مذهب الفراء[6]، وهو المشهور من مذهب الكوفيين[7].

أدلة هذا القول :

١) أنّ "إلا" تعمل عملين ، فإن نصب ما بعدها في الإيجاب ، فذلك لاعتبار "إنْ"؛ لأنها تنصب ما بعدها ، وإذا رفع ما بعدها ، فعلى اعتبار أنّ "لا" هي العاملة ، لأنها حرف عطف في حال النفي[8].

٢) أنّ تأويل "قام القوم إلا زيداً" : إنّ زيداً لم يقم [9].

---

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ .

(3) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، والتبيين ص٣٩٩ ، وابن يعيش ٧٦/٢ .

(4) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن يعيش ٧٦/٢ ، وائتلاف النصرة ص١٧٤ .

(5) انظر : المصادر السابقة .

(6) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، واللباب ٣٠٣/١ ، والتبيين ص٤٠٠ ، وابن يعيش ٧٦/٢ ، وائتلاف النصرة ص١٧٤ .

(7) انظر : المصادر السابقة .

(8) انظر : الإنصاف ٢٦١/١-٢٦٢ ، ابن يعيش ٧٦/٢-٧٧ ، التصريح ٣٤٩/١ .

(9) انظر : المصادر السابقة .

القول الرابع : أنّ المستثنى بعد "إلا" منصوب على التشبيه بالمفعول به كالتمييز، وهو مذهب الكسائي في أحد قوليه [1].

دليل هذا القول :

أنه لما كان ما بعد "إلا" متعلقاً بالفعل الذي قبلها ، فكأنه أشبه المفعول به ، فنصب كما ينصب التمييز [2]، بعد تمام الكلام ؛ لأنه لو قيل: قام القوم ، فالكلام تام من حيث المعنى، إلا أنه لما قيل: "إلا زيداً" ، فكأن ما بعد "إلا" فضلة ، والفضلات حقها النصب.

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف ، من أنّ عامل النصب في المستثنى ما قبل "إلا" من فعل أو شبهه ؛ لأنّه يتقوى بها ، فيعمل النصب فيما بعدها ، وذلك أن نحو : "قام القوم زيداً" ، لا يصح من حيث المعنى إلا أن يقال : "قام القوم إلا زيداً" ؛ لأنّ الصحة صادقة مع حدوث "إلا" ، فوجب أن ينسب ذلك إليها، وأنها هي التي علقت ما بعدها بالفعل الذي قبلها ، فهي تجري مجرى واو المعية ، وحروف الجر ، والفعل في هذه المواضع هو الذي يعمل ، ولكن بواسطة الحروف ، فكذلك في حال الاستثناء بـــ "إلا"[3].

وأما الاستدلال على أنّ "إلا" نصبت ما بعدها على معنى : أستثني ، فهو مردود لضعفه في نحو : أتاني القوم غير زيد؛ لأنّ "غير" منصوبة، ولا يجوز أن تقدر بأستثني غير زيد، لعدم صحة المعنى ، وليس قبل "غير" حرف يقام مقام الناصب [4]؛ ولأنّ فيه إعمال

---

(1) نسب إلى الكسائي قول آخر ، حيث حكي عنه أنه قال : "إنما نصبنا المستثنى لأنّ تأويله : قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم ، فهو منصوب على أنه لم يفعل . انظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن يعيش ٧٧/٢، وائتلاف النصرة ص١٧٤.

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : الإنصاف ٢٦٢/١ ، واللباب ٣٠٣/١ ، والتبيين ص٤٠٢ .

(4) انظر : الإنصاف ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٧٦/٢ .

معنى الأفعال إيجازاً واختصاراً ، وإعمالها فيه تطلع إلى الأفعال ، وفيه نقض للغرض وتراجع عن ذلك الإيجاز والاختصار[1].

وكذلك الاستدلال على أنّ "إلا" مركبة من "إنّ" و"لا" مردود بنحو: ما أتاني إلا زيدٌ، برفع "زيد" ؛ لأنه فاعل وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معاً[2].

وأما استدلال الكسائي على أنّ ما بعد "إلا" مشبهاً بالمفعول به ، فقيل : إنه يرجع إلى معنى قول البصريين من أنّ المستثنى ينصب بعد تمام الكلام كما ينتصب ما بعد العشرين ونحوه ، لأنّه مشبه بالمفعول به كالتمييز [3]؛ لأنه فضلة ، والفضلات أبداً منصوبات.

---

(1) انظر : ابن يعيش ٢/٧٦ .

(2) انظر : التبيين ص٤٠١ ، وابن يعيش ٢/٧٧.

(3) انظر : الإنصاف ١/٢٦٥ ، والتبيين ص٤٠١ ، وابن يعيش ٢/٧٧ .

١٠ : حروف الجر :

١٠ -١ : متعلق الباء في البسملة

المختار عند ابن العريف أن الباء في البسملة متعلقة بفعل تقديره : أبدأ ، حيث قال: "القول في موضع الباء في "باسم الله" قال البصريون : الباء في موضع رفع تقديره: ابتدائي باسم الله ، فهذا المضمر مبتدأ ، والباء وما اتصل بها سدت مسد الخبر .

وقال الكوفيون والكسائي والفراء وغيرهم : الباء في موضع نصب ، وتقدير الكلام: أبدأ باسم الله ، فهذا الفعل المقدر متعدٍ ، ولا بد له من مفعول ، فلما منعت الباء من تعدي الفعل نصب موضع المفعول ، وإذا حذف الفعل ؛ لأنّ من شأن العرب الإيجاز والاختصار ، وحذف الفعل جائز ، إذا كان فيما بقي دليل على ما ألقي ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه : أنك إذا رأيت رجلاً في هيئة الحاج ، قلت : مكة والله، أضمرت تريد حج مكة[١] ... ، ومن ذلك قولهم في القسم : والله وتالله ، معناه : أحلف بالله ، والإضمار لعلم المخاطب كثير ، وكذلك لما قلت : باسم الله ، علم أنك أضمرت فعلاً، وأخبرت بهذا الابتداء عنه"[٢].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في متعلق الباء من "بسم الله الرحمن الرحيم" على قولين :

القول الأول : أنّ الباء في البسملة متعلقة بمحذوف مبتدأ تقديره : ابتدائي باسم الله، فالجار والمجرور خبره ، أي كائن باسم الله ، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار ، وهو مذهب البصريين [٣].

---

(1) انظر : الكتاب ٢٥٧/١ .

(2) شرح الجمل ص٩-١٠بتصرف .

(3) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ١٦٩/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣/١ ، والزبد في إعراب القرآن ، للهمداني ١٥١/١ ، والبحر المحيط ٢٩/١ .

دليل هذا القول :

(١) أنّ الاسم إذا قدم فهو عربي جيد [١].

(٢) أن تقدير المتعلق به مبتدأ ، يبقي أحد جزأي الإسناد [٢].

القول الثاني : أن الباء في البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره : أبدأ ، أو ابتدأت، والجار والمجرور في موضع نصب ، وهو مذهب الكوفيين [٣] ، وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

دليل هذا القول :

ـــ أن الأصل في العمل للفعل [٤].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره ابن العريف من أنّ الباء في البسملة متعلقة بمحذوف فعل ، تقديره : أبدأ ، أو ابتدأت ؛ لما يأتي :

١ ـــ أن فعل الابتداء يصح تقديره في كل بسملة أُبْتُدِئ بها فعل[٥].

٢ ـــ أنّ فعل الابتداء مستقل بالغرض من البسملة ، وتقدير الفعل أوقع بالمحل[٦].

٣ ـــ أنّ الفعل قد ظهر في قوله تعالى : L O N M L K M[٧]، وظهوره في هذه الآية يدل دلالة واضحة على أن تقدير الفعل مع البسملة أولى وأجدر.

---

(1) انظر : الكتاب ١٢٧/٢ .

(2) انظر : البحر المحيط ٢٩/١ .

(3) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٩/١ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١٦٩/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣/١ ، والبحر المحيط ٢٩/١ .

(4) انظر : الكشاف للزمخشري ١٢/١ ، والبحر المحيط ٢٩/١ .

(5) انظر : حاشية أحمد بن المنير على الكشاف ١٢/١ .

(6) انظر : المصدر السابق .

(7) العلق : ١ .

١١ : نعم وبئس :

١١ -١ : نعم وبئس بين الاسمية والفعلية

المختار عند ابن العريف أنهما فعلان ماضيان جامدان ، حيث قال : "وأما نعم وبئس، ففعلان ماضيان لا يتصرفان لتصرف الفعل ؛ لما فيهما من معنى المدح والذم ؛ لأنهما معدولان عن الفعل ، ولا يكونان إلا بالماضي ؛ لأنهما لما وقع"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في : نعم وبئس ، هل هما فعلان أو اسمان؟ على قولين :

القول الأول : أنهما فعلان جامدان ، وهو مذهب البصريين [٢]، والكسائي [٣]، من الكوفيين ، وهذا ما اختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به من ثلاثة أوجه ، هي :

أ ــ اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب [٤]، ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – : "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل"[٥].

وقول الشاعر :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ شَبْجاءُ مُحْفَــرَةٌ دَعائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٦]

---

(1) شرح الجمل ص٣٦١ .

(2) انظر : الكتاب ٢٦٦/٣ ، والمقتضب ١٤١/٢ ، والإنصاف ٩٧/١ ، واللباب ١٨٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ ، والارتشاف ١٥/٣ ، وائتلاف النصرة ص١١٦ .

(3) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ص٤٨ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح التسهيل ٥/٣ ، والارتشاف ١٥/٣ .

(4) انظر : التبصرة للصيمري ٢٧٥/١، والإنصاف ١٠٤/١، واللباب ١٨٠/١ ، والتبيين ص٢٧٥ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٤، وشرح التسهيل ٥/٣.

(5) الحديث أخرجه الترمذي في سننه في أبواب الوتر ، تحت باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ورقمه فيها ٤٩٧ .

(6) البيت من البسيط ، لذي الرَّمة ، الديوان ص٦٨ ، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ ، وابن يعيش ١٣٦/٧، وشرح التسهيل ٢٠/٣ ، واللسان : نعم ، والحرة : الكريمة ، والعيطل : طويلة العنق ، والشبجاء: ضخمة الشبج وهو الوسط .

وقول العرب : "إنْ فَعَلتَ ذلك فبها ونِعْمَتْ" [1].

ب ــ اتصالهما بضمير الرفع البارز في لغة حكاها الكسائي عن العرب ، نحو : أخواك نعما رجلين ، وإخوتك نعموا رجلاً [2].

ج ــ أنهما يرفعان وينصبان ، يرفعان المعارف ، كما في قوله تعالى : M فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ L [3]، وقوله تعالى : M h g f L [4]، وينصبان النكرات ، كما في قوله تعالى : M ¦ § ¨ L [5]، فدل ذلك على أنهما فعلان [6].

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على فعليتهما ، بأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين ، لما بنيا على الفتح من غير علة [7].

القول الثاني : أنهما اسمان ، وهو مذهب الفراء [8]، وباقي الكوفيين [9].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به على اسميتهما من عدة أوجه ، هي :

أ ــ دخول حرف الجر عليهما في الشعر والنثر ، فمن الشعر قوله :

---

(1) اللسان : نعم .

(2) انظر : الإنصاف ١٠٤/١ ، وأسرار العربية ص٩٦ ، واللباب ١٨٠/١ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٢/٤ ، وشرح التسهيل ٥/٣ ، وائتلاف النصرة ص١١٦ .

(3) الصافات : ٧٥ .

(4) الجمعة : ٥ .

(5) الكهف : ٥ .

(6) انظر : الأمالي لابن الشجري ٤٢٢/٢ ، والإنصاف ١٠٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ .

(7) انظر : الإنصاف ١١١/١ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وائتلاف النصرة ص١١٧.

(8) انظر : معاني القرآن ١٤١/٢ .

(9) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ص٤٨ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وأسرار العربية ص٩٦ ، والتبيين للعكبري ص٢٧٤، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٥/٣ ، وائتلاف النصرة ص١١٥ .

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُوْلِفُ بَيْتَهُ أَخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما[1]

ومن النثر قول العرب : "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" [2]، والخفض من خصائص الأسماء .

ب ــ دخول حرف النداء على "نِعْمَ" في قول العرب : "يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيْرُ"[3]، ووجهه أنه صح دخول حرف النداء على : نِعْمَ ، وهذا دليل – أيضاً – على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء [4].

ج ــ ورود "نِعْمَ" على فَعِيْل في قول العرب :

"نَعِيْمَ الرَّجلُ" [5]، وهذا البناء ليس من أبنية الفعل ، فدل على أنه اسم [6].

د ــ دخول اللام عليهما [7]، كما في قوله تعالى : L p o n M [8]، وقوله تعالى : L n m M [9]، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم، أو على الفعل المضارع ، ونعم وبئس ليسا فعلين مضارعين ، والماضي لا تدخل عليه اللام، فثبت أنهما اسمان[10].

---

(1) البيت من الطويل ، لحسان بن ثابت ، الديوان ص٢١٨ ، وروايته فيه :

..... لذي العرف ذا مال كثير ومعدما

وهو في النحو لابن الورّاق ص٢٩٢ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وأسرار العربية ص٩٧ ، وابن يعيش ١٢٧/٧، وائتلاف النصرة ص١١٥ ، والمُصْرِمْ : قليل المال ، انظر : اللسان : صرم .

(2) الأمالي لابن الشجري ٤٠٥/٢ ، والإنصاف ٩٨/١ ، وأسرار العربية ص٩٧ ، والتبيين ص٢٧٦ ، وشرح التسهيل ٥/٣ ، والهمع ١٧/٣ .

(3) الأمالي لابن الشجري ٤٠٥/٢ ، والإنصاف ٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ .

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) أمالي ابن الشجري ٤١٣/٢ ، والإنصاف ١٠٤/١ ، وأسرار العربية ص٩٨ ، والتبيين ص٢٧٧ .

(6) انظر : المصادر السابقة .

(7) انظر : التبيين ص٢٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٤ ، وائتلاف النصرة ص١١٦ .

(8) سورة النحل : ٣٠ .

(9) سورة البقرة : ٢٠٦ .

(10) انظر : التبيين ص٢٧٧.

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على اسميتها من وجهين ، هما :

أ ــ أنهما لو كانا فعلين ؛ لتصرفا مثل بقية الأفعال المتصرفة ، فلما لم يتصرفا دل ذلك على أنهما ليسا بفعلين [١].

ب ــ أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، كسائر الأفعال ، فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الرجل غداً ، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين[٢].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، والكسائي ، واختاره ابن العريف من أن: نِعْمَ وبِئْسَ ، فعلان ماضيان لعدة أمور منها :

١ ــ أن ما احتج به الكوفيون على اسمية : نعم وبئس من الأدلة السماعية والقياسية مردود من عدة أوجه هي :

أ ــ أن دخول حرف الجر عليهما لا حجة لهم فيه ؛ لأن ذلك على تقدير الحكاية ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، كما في قول الشاعر :

واللهِ ما لَيْلِي بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ[٣]

ولو كان الأمر كما زعموا ، لوجب أن يحكم لــ : نام ، بالاسمية ، لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية ، لتقدير الحكاية ، فكذلك الأمر بالنسبة لــ: نعم وبئس ، لا يجوز أن يحكم لهما بالاسمية ، لدخول حرف الجر عليهما ، لتقدير الحكاية ، إذ التقدير في قول الشاعر :

ألست بِنِعْمَ الجارُ .....

ألست بجار مقول فيه : نعم الجار [٤]، وكذلك التقدير في قول بعض العرب: نعم

---

(1) انظر : أمالي ابن الشجري ٤١٤/٢ ، والإنصاف ١٠٤/١ ، وأسرار العربية ص٩٨ ، والتبيين ص٢٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٩/١ ، وائتلاف النصرة ص١١٦ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، وهو في الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ ، والإنصاف ١١٢/١ ، والتبيين ص٢٧٩ ، وابن يعيش ٦٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٤ ، ولسان العرب : نوم .

(4) انظر : الإنصاف ١١٣/١ ، وأسرار العربية ص٩٩ ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

السير على بئس العير : نعم السير على عير مقول فيه بئس العير [1]، وكذلك التقدير في قول الشاعر :

واللهِ ما لَيْلِي بِنامَ صاحِبُهْ .....

واللهِ ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه [2]، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : M L e d c [3]، أي : دورعاً سابغات[4]، فصار التقدير فيه : ألست بمقول فيه نعم الجار ، ونعم السير ، على مقول فيه بئس العير، وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه [5]، ثم حذفوا الصفة التي هي : مقول ، وأقاموا المحكي بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيراً [6]، ومن شواهد ذلك في القرآن ، قوله تعالى : M [\ ] [^ _ ` a b c d e f L[7]، أي يقولون : ما نعبدهم [8]، وقوله تعالى : M g h i j k l m n o L[9]، أي يقولون: سلام عليكم [10]، وقوله تعالى : M u v w x y L[11]، أي يقولون : إنا لمغرمون [12].

---

(1) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٦/٢ ، والإنصاف ١١٣/١ ، وأسرار العربية ص١٠٠، وشرح التسهيل ٦/٣.

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) سورة سبأ : ١١.

(4) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٣٣٤/٣ ، والإنصاف ١١٣/١ ، والفريد في إعراب القرآن ٥٩/٤ .

(5) انظر : الإنصاف ١١٣/١ .

(6) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٦/٢ ، والإنصاف ١٣٣/١ ، وأسرار العربية ص١٠٠ ، والتبيين ص٢٧٩ .

(7) سورة الزمر : ٣ .

(8) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٤/٤ ، والإنصاف ١١٤/١ ، والفريد في إعراب القرآن ١٨٣/٤ .

(9) سورة الرعد : ٢٣، ٢٤ .

(10) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٣٥٧/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ ، وإعراب القرآن للعكبري ٧٥٧/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٣٥/٣ .

(11) سورة الواقعة : ٦٥، ٦٦ .

(12) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٣٤١/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٨/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ .

ب ــ أن دخول حرف النداء على : نعم ، في قول العرب : "يا نعم المولى ويا نعم النصير" ، لا حجة لهم فيه – أيضاً – ؛ لأن المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، إذ التقدير: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت ، فدل حرف النداء عليه ، كما دل المنادى على حرف النداء في قوله تعالى : M ¾ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا L[1]، أي : يا يوسف [2]، ومثل قولهم في إيلاء حرف النداء الفعل، قول الشاعر :

أَلاَ يا اسْلَمي يا هِنْدُ هِنْدُ بني بَدْرٍ وإنْ كان حيّانا عِدىً آخِرَ الدَّهرِ[3]

أراد : ألا يا هذه اسلمي [4].

وكذلك إجماع النحويين على أن الجمل لا تنادى ، وقد أجمع النحويون على أن: نِعْمَ الرجل ، جملة ، وإن وقع الخلاف في : نِعْمَ وبِئْسَ ، هل هما اسمان أو فعلان؟ ، ومن ذلك إجماعهم على امتناع : يا زيدُ منطلقٌ ، إلا على تقدير حذف المنادى [5].

ج ــ أن استدلالهم بقول العرب : نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ ، لا حجة لهم فيه – أيضاً – ؛ لأن معظم النحويين ذكر أنها رواية شاذة ، تفرد بها قطرب وحده [6]، ولئن صحت هذه الرواية ، فليس فيها حجة ؛ لأنه يحتمل أن تكون هذه الياء ، نشأت عن إشباع الكسرة ؛ لأن الأصل في : نِعْمَ ، نَعِمَ ، على وزن : فَعِلَ ، يدل على ذلك قول الشاعر :

مــا أَقَلَّتْ قَدَمٌ ناعِلَها نَعِمَ الساعون في الأمرِ المُبِرّ[7]

---

(1) سورة يوسف : ٢٩ .

(2) انظر : أعراب القرآن لابن النحاس ٣٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢ ، والفريد في إعراب القرآن ٥١/٣.

(3) البيت من الطويل ، للأخطل ، الديوان ص٧٠ ، وهو في أمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢ ، والإنصاف ٩٩/١ ، واللسان : عدى .

(4) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢ ، والإنصاف ٩٩/١ .

(5) انظر : أمالي ابن الشجري ٤١٤/٢-٤١٥ ، والإنصاف ١٢٠/١ ، والتبيين ص٢٧٧ .

(6) انظر : أمالي ابن الشجري ٤١٨/٢ ، والإنصاف ١٢١/١ ، وأسرار العربية ص١٠٢ .

(7) البيت من الرمل، لطرفة بن العبد ، الديوان ص٥٤، وروايته فيه :

خالتي والنفس قدماً أنهم نعم الساعون في القوم الشطر

وهو في أمالي ابن الشجري ٤١٩/٢ ، وروايته فيه :

ما أقلت قدمي إنهــم .....

=

د ـــ أن استدلالهم على اسمية : نِعْمَ وبِئْسَ ، بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، وبأنه لا يجوز تصرفهما ، مردود بأن : نِعْمَ ، موضوع لغاية المدح ، وبِئْسَ موضوع لغاية الذم[1]، وهذا لا يكون إلا بما هو موجود ؛ لأنه المتيقن ، فلما اختصا بهذا المعنى علم زمانهما ، ولهذا لم يتصرفا [2].

كما يدل على ضعف مذهب الكوفيين – أيضاً – القياس ، حيث إن : عَسَى ، فعل عند الجميع ، ولا يقترن بها زمان ، ولا تتصرف لدلالتها على معنى القرب [3].

هـــ ـــ أن استدلالهم على اسمية : نِعْمَ وبِئْسَ بدخول اللام عليهما مردود بأن اللام قد دخلت على الحرف [4]، وذلك كما في قوله تعالى : V U T M L W[5]، ورد – أيضاً – بأن اللام قد تدخل على الفعل الماضي المحض [6]، كما جاء في قول الشاعر :

إِذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الحفيظةِ إِنْ ذو لُوثَةٍ لاَنا[7]

٢ ـــ أن الأدلة السماعية عند القائلين باسميتهما تقبل التأويل ، إذ إن دخول الحرف عليهما على تقدير الحكاية ، ودخول حرف النداء على تقدير حذف المنادى ، وقول العرب: نعيم الرجل زيد ، على تقدير الإشباع لحركة الكسرة ، وقد ذكر النحويون أنه متى دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال [8].

والإنصاف ١٢٢/١ ، واللباب ١٨٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١ ، وروايته فيه كرواية الديوان، وخزانة الأدب ٣٧٦/٩ ، وروايته فيه كرواية ابن الشجري .

(1) انظر : الإنصاف ١٢١/١ ، واللباب للعكبري ١٨٣/١ ، والتبيين ص٢٨٥ ، وائتلاف النصرة ص١١٨ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : التبيين ص٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٩/١ .

(4) انظر : التبيين ص٢٨٠ .

(5) سورة الضحى : ٥ .

(6) انظر : اللباب ١٨١/١ ، والتبيين ص٢٨٠ .

(7) البيت من البسيط ، لقريط بن أنيف العنبري ، كما نسبه المحققون ، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٥/١ ، واللباب ١٨١/١ ، والتبيين ص٢٨٠ ، ومغني اللبيب ص٣٠ ، وخزانة الأدب ٤٤٥/٨، ٤٤٦.

(8) انظر : التذييل والتكميل ١٦٦/١ ، والاقتراح ص١٣٢ .

٣ ــ لقد أجمع معظم النحويين على فعليتهما ، ونسبه ابن عقيل إلى الجمهور[1].

(1) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٩٧ .

١١ -٢ : نوع(أل) في فاعل "نِعْمَ وبِئْس"

المختار عند ابن العريف أن(أل) في فاعل : "نعم وبئس" يراد بها الجنس ، حيث قال: "والاختيار ما ذهب إليه بعض النحويين ، وهو نعم الممدوح من هذا الصنف زيد ، يريد صنف الرجال"[(١)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في (أل) في فاعل : نعم وبئس على قولين :

القول الأول : أن المراد بها الجنس، وهو مذهب الجمهور[(٢)]، واختلفوا على هذا ، فقيل : للجنس حقيقة ، فالجنس كله هو الممدوح في قولك : نعم الرجل زيد ، فزيد مندرج في الجنس ، لأنه فرد من أفراده [(٣)]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

وقيل : إنها للجنس مجازاً ، جعل المخصوص جميع الجنس مبالغة [(٤)].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث احتجوا به على أنه يجوز في فصيح كلام العرب : نعم المرأة، ونعمت المرأة [(٥)]؛ بإلحاق علامة التأنيث وحذفها ، ولا يجوز : قام المرأة إلا شذوذاً ، نحو ما حُكي من كلامهم : "قام فلانة"[(٦)]، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك [(٧)].

٢ ــ القياس ، فقد احتجوا به على أن المراد بفاعل : نعم وبئس ، المقترن بالألف واللام الجنس ، لالتزامهم في هذا الفاعل ، الألف واللام ، أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو أن يكون مضمراً يفسّره اسم الجنس ، فلولا أنه يراد به الجنس ، لما التزمت فيه

---

(1) شرح الجمل ص٣٦٤ .

(2) انظر : الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨ ، والمقتضب ١٤٢/٢ ، والإيضاح العضدي ٨٥/١ ، والتبصرة ٢٧٤/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٧ .

(3) انظر : الارتشاف ١٦/٣ ، والهمع ٢٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣.

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ ، والارتشاف ١٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٩٨/٢ ، وشرح التصريح ٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣ .

(5) انظر : الكتاب ١٧٨/٢ ، والمفصل للزمخشري ص٣٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ .

(6) الكتاب ٣٨/٢ و شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ .

(7) انظر : ابن يعيش ١٣٦/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ .

هذه الألف واللام الدالة على الجنس ، أو ما هو بمنـــزلتها [1]؛ ولأنه لا يجوز وقوع سائر المعارف بعد : نعم وبئس ، فلا يقال : نعم زيد ، ولا نعم هو [2].

القول الثاني : أن المراد بـــ(أل) في فاعل : نعم وبئس العهد ، [3]، واختلف على هذا، فقال قوم : إنها لمعهود ذهني [4]، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة : رجل ، وإليه ذهب ابن الحاجب [5].

وقيل : لمعهود شخصي [6]، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم ، وإليه ذهب ابن ملكون [7]، والجواليقي [8]، ورجحه الشلوبين الصغير [9].

دليل هذا القول :

أنه يجوز في فاعل : نِعْمَ وبِئْسَ المقترن بالألف واللام ، التثنية والجمع ، فيقال : نِعْمَ

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ .

(2) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١ .

(3) انظر : شرح ابن عقيل ٩٨/٢ ، والتصريح ٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣ .

(4) انظر : الارتشاف ١٦/٣ ، والمساعد ١٢٦/٢ ، والهمع ٢٠/٣ ، وحاشية الخضري ٩٨/٢ .

(5) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ .

وابن الحاجب، هو عثمان بن أبي بكر، ولد في مصر وأخذ عن ابن مالك وله الإيضاح في شرح المفصل، مات سنة ٦٤٦هـ، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣،وبغية الوعاة ١٣٤/٢.

(6) انظر : المساعد ١٢٦/٢ ، والهمع ٢٠/٣ ، والتصريح ٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣ ، وحاشية الخضري ٩٨/٢-٩٩ .

(7) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١ ، والارتشاف ١٦/٣ ، والمساعد ١٢٦/٢ ، والهمع ٢٠/٣ ، والتصريح ٩٥/٢ .

وابن ملكون هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، ت سنة ٥٨١هـ ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص١٨ ، والبلغة ص٤٨ ، والبغية ٤٣١/١ .

(8) انظر : الارتشاف ١٦/٣ ، والمساعد ١٢٦/٢ ، والهمع ٢٠/٣ ، والتصريح ٩٥/٢ .

والجواليقي ، هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخضر البغدادي ، ت سنة ٥٤٠هـ، انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٥٤١/٥، وإشارة التعيين ص٣٥٧، والبغية ٣٠٨/٢ .

(9) انظر : المصادر السابقة .

والشلوبين الصغير ، هو أبو عبدالله محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ت سنة ٦٦٠هـ ، انظر ترجمته في : إشارة التعيين ص٣٣٣، والبلغة ص٢١٠ ، والبغية ١٨٧/١ .

الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك[1].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما اختاره ابن العريف ، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحويين من أن المراد بـــ(أل) في فاعل : نعم وبئس الجنس ؛ لما يأتي :

١ ـــ أن استدلال القائلين : إن فاعل نعم وبئس يراد به المعهود ، و(أل) فيه عهدية بدليل جواز تثنيته وجمعه مردود من وجهين :

أحدهما : أن المراد بقولهم : نعم الرجلان زيد وعمرو ، ونعم الرجال إخوتك ، عند التثنية والجمع : نعم هذا الجنس ، إذا فصلوا وقسموا إلى : رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً ، أي : حالة كونهم ، أي : أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى ، أو رجالاً رجالاً في المجموع، وحاصله أن القائل : نعم الرجلان ، أو الرجال ، ثنى أو جمع أولاً، ثم عرف بأل الجنسية ، فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفراده التي هي مثنيات، ولجنس الجمع الذي في ضمن جميع أفراده التي هي جموع [2].

والآخر : أنه قد ورد في القرآن الكريم جمع ما فيه (أل) التي تفيد الجنس، ومن ذلك قوله تعالى : M ! " # $ L[3]، ولا شبهة في أن الغرض هنا الجنس، لا رجالا بأعيانهم [4].

٢ ـــ أن إرادة الجنس في باب هذين الفعلين يقتضي ذلك ، دون غيره ، وذلك أنه إذا قصد المدح أو الذم كان ذلك على سبيل المبالغة ، فمدح أو ذم جنسه كله ، ثم اختص الممدوح أو المذموم بالذكر ؛ ليكون ذلك أبلغ في المدح أو الذم من سياقهما إلى المخصوص

---

(1) انظر : النكت الحسان ص١٣٤ ، والهمع ٢٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣ .

(2) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٤/١ ، وابن يعيش ١٣٧/٧ ، وشرح الأشموني ٢٣/٣ ، وحاشية الصبان ٢٣/٣ .

(3) سورة النساء : ٣٤ .

(4) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٤/١ .

في أول وهلة [1].

٣ ــ أن التخصيص بعد العموم مذهب متسع في كلام العرب واستعمالهم ؛ ولهذا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : M m n o p q r s L t [2]، فخص جبريل وميكال بالذكر تفضيلاً لهما ، وإن كان قوله : "وملائكته" قد شملهما ودخلا فيها [3].

---

(1) انظر : المرتجل لابن الخشاب ص١٤٠ .

(2) سورة البقرة : ٩٨ .

(3) انظر : المرتجل ص١٤٠ .

١١ -٣ : إعراب المخصوص بعد : نعم وبئس

المختار عند ابن العريف أن المخصوص يجوز فيه وجهان من الإعراب ، حيث قال عند إعرابه لـــ : نعم الرجل زيد : "فنعم : فعل ماض ، والرجل : رفع بنعم ، وزيد: خبر ابتداء مضمر ، كأنك قلت : هو زيد ، وإن شئت جعلت زيداً ابتداء ، وهو الاسم الذي بعد اسم الجنس ، أعني : الرجل من قولك : نعم الرجل ، والخبر في : بئس ونعم"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في إعراب المخصوص بعد : نعم وبئس على ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب المبرد [٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، والصيمري [٦]، واختاره ابن العريف إلى أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب:

١ ـــ إعرابه مبتدأ ، والجملة قبله من قولك : نعم الرجل ، في موضع الخبر ، كما لو قلت ، فقدمت المبتدأ : زيد نعم الرجل ، والرابط العموم المفهوم من الفاعل ؛ لأنه لما كان شائعاً ينتظم الجنس ويجمعه ، كان (زيد) داخلاً فيه ، فصار بمنـــزلة الذكر الـــذي يعـــود

---

(1) شرح الجمل ص٣٦٤ .

(2) انظر : المقتضب ١٤١/٢-١٤٢ .

(3) انظر : الأصول ١١٢/١ .

(4) انظر : الجمل ص١٠٨ .

(5) انظر : الإيضاح العضدي ٨٥/١، ٨٧ .

(6) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ .

والصيمري، هو عبدالله بن علي بن إسحاق من نحاة القرن الرابع، له التبصرة والتذكرة، و لم يعرف تاريخ وفاته، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص١٦٨-١٦٩،وبغية الوعاة ٤٩/٢.

عليه[1]، وإلى هذا الوجه ذهب ابن الباذش [2]، وابن خروف [3]،واختاره الرضي[4]، وابن مالك [5]، ونسب إلى سيبويه [6]، ولا رابط عند الرضي؛ لأنه يرى أن الجملة في تقدير المفرد [7].

٢ ــ إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، أي : الممدوح زيد، أو هو زيد ، ونسب هذا الوجه إلى الجمهور [8].

القول الثاني : قيل : إنه مبتدأ خبره محذوف وجوباً [9]، وأجازه ابن عصفور [10].

القول الثالث : قيل : إنه بدل من فاعل : نعم وبئس [11] ، ونسب إلى ابن كيسان[12].

---

(1) انظر : الإيضاح ٨٥/١ ، والتبصرة ٢٧٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٣/١ ، شرح التسهيل ١٦/٣.

(2) انظر : النكت الحسان ص١٣٤ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ .

وابن الباذش، هو علي بن أحمد الغرناطي، من نحاة الأندلس، له شرح كتاب سيبويه، مات سنة ٥٢٨ه، انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٤٢/٢-١٤٣.

(3) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٤/٢ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ .

وابن خروف، هو علي بن محمد بن خروف الأندلسي، أخذ عن ابن طاهر، له شر الجمل، مات سنة ٦٠٩ه، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص٢٢٨،والبلغة ص١٦٤.

(4) انظر : شرح الكافية ٢٤٤/٤.

والرضي، هو إمام مشهور، لقب بنجم الأئمة، قال عنه السيوطي :" ولم أقف على اسم، ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ٦٨٣ه " ، مات في الفترة مابين سنة، (٦٨٤-٦٨٦ه).

(5) انظر : شرح التسهيل ١٦/٣ .

(6) انظر : الارتشاف ٢٥/٣ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣ .

(7) انظر : شرح الكافية ٢٤٥/٤ .

(8) انظر : شرح التصريح ٩٧/٢ .

(9) انظر : شرح التسهيل ١٧/٣ ، والارتشاف ٢٥/٣ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣.

(10) انظر : شرح الجمل ٦٠٥/١ .

(11) انظر : شرح التسهيل ١٧/٣ ، والارتشاف ٢٥/٣ ، وشرح التصريح ٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣ .

(12) انظر : شرح التصريح ٩٧/٢ .

الترجيح :

بالنظر إلى الوجهين اللذين اختارهما ابن العريف ، وأجازهما جماعة من النحويين يظهر أن الوجه الراجح ، هو الوجه الأول ، وهو جعله مبتدأ ، والجملة قبله خبراً لما يأتي:

١ ــ أنه يجوز حذف المخصوص بالمدح أو الذم [١]،كما حذف في قوله تعالى:

L < ; 9 8 7 6 5 4M [٢]، أي : أيوب ، وقوله تعالى :

M وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ L [٣]، أي : نحن ، وكما في قول الشاعر :

إنِّي اعْتَمَدتُك يا يَزِيْدُ فَنِعْمَ مُعْتَمَدُ الوسائلِ [٤]

أراد : فنعم معتمد الوسائل أنت ، ولو كان المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبراً محذوف المبتدأ ، للزم من ذلك حذف الجملة بأسرها ، والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا عوضت من الجملة ، نحو : أزيد قام ، فتقول : نعم ، تقديره : نعم زيد قائم ، فنعم عوض عن هذه الجملة [٥].

٢ ــ أنه لو كان مبتدأ خبره محذوف ؛ للزم من ذلك أن يكون محله مشغولاً بشيء يسد مسده ؛ لأن هذا الحذف لازم[٦]، ولا يمكن أن يحذف خبر مبتدأ إلا وهو مراد في النفس ، فيحذف للعلم به اختصاراً ، فحمل هذا على حذف الخبر فيه تجويز الإعراب من غير التفات إلى المعنى ، وذلك ليس بشيء ، بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه[٧].

٣ ــ كما أن إعرابه بدلاً من فاعل : نعم وبئس ، مردود بأن المخصوص لازم،

---

(1) انظر : النكت الحسان ص١٣٤ ، والارتشاف ٢٤/٣ ، والمساعد ١٣٣/٢ ، والهمع ٢٨/٣ .

(2) سورة ص : ٤٤ .

(3) سورة الذاريات : ٤٨ .

(4) البيت من مجزوء الكامل، للطرماح ، الديوان ص١٦٠ ، والعيني ١١/٤ .

(5) انظر : النكت الحسان ص١٣٤ .

(6) انظر : شرح التسهيل ١٧/٣ ، والهمع ٢٨/٣ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣ .

(7) انظر : المصادر السابقة .

والبدل ليس بلازم [1]، – وأيضاً – يرده كون المخصوص لا يصلح لمباشرة : نعم وبئس، إذ إنه يصح أن يقال في : نعم الرجل زيد : نعم زيد؛لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه[2].

(1) انظر : شرح الأشموني ٢٨/٣ ، وحاشية الخضري ١٠٣/٢ .

(2) انظر : المقتضب ١٤٢/٢ ، والارتشاف ٢٥/٣ ، والهمع ٢٨/٣ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣ .

١١ -٤ : إعراب حبذا

المختار عند ابن العريف أن: "حبذا" كله فعل ماض، وفاعله المخصوص، حيث قال عند إعرابه لـــ : حبذا زيد راكباً : "فحبذا : فعل ماض ، وزيد رفع بحبذا، وزعم قوم أن زيداً ابتداء ، وحبذا خبره ، والأول أحسن" [١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في إعراب "حبذا" والمخصوص بعدها على ثلاثة أقوال:

القول الأول : ذهب ابن كيسان [٢]، وابن درستويه [٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن برهان [٥]، وابن خروف [٦]، إلى أن "حب" فعل ماض، و"ذا" فاعل ، والمخصوص بعدها مبتدأ ، والجملة قبله في محل رفع خبر ، واستغني باسم الإشارة عن الضمير [٧]، كما كان ذلك في قوله تعالى : L Q P O N M[٨]، في قراءة من رفع "لباس التقوى"[٩]، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ وخبره محذوف ، ونسب هذا القول إلى الخليل، وسيبويه

---

(1) شرح الجمل ص٣٦٦ .

(2) انظر : الارتشاف ٢٩/٣ ، والهمع ٣١/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(3) انظر : الارتشاف ٢٩/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(4) انظر : البغداديات للفارسي ص٢٠١-٢٠٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، والارتشاف ٢٩/٣ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٢٣/٣ ، والارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤١/٢ ، والتصريح ٩٩/٢ .
وابن برهان، هو عبدالواحد بن علي الأسدي من علماء اللغة والنحو، له شرح اللمع، مات سنة ٤٥٦ه، انظر ترجمته في:إنباه الرواة ٢١٣/٢-٢١٤،وبغية الوعاة ١٢٠/٢-١٢١.

(6) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢ .

(7) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢ .

(8) سورة الأعراف : ٢٦ .

(9) قرأ المدنيان وابن عامر والكسائي بنصب السين، وقرأ الباقون الباقون برفعها، انظر: التبصرة في القراءات السبع ص٥٠٩ ، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٢٠/٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٨/٢ .

وسيبويه [1]، واختاره ابن مالك[2].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به على أنه قد جاء الاقتصار على (حبّ) عند العطف[3]، كقول الراجز :

فحبَّذا رَبَّاً وحُبَّ دِيْنا [4]

أي : وحبذا دينا ، فحذف "ذا" ولم يتغير المعنى ، ولا يفعل ذلك ، بنحو : "إذ ما" وأخواته من المركبات التي يتغير حكمها بالتركيب [5].

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على أن "حبذا" فعل وفاعل ، بأنه لم يتغير بعد التركيب ، لا لفظاً ولا معنىً ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه من فعلية "حب"، وفاعلية "ذا" كما وجب بقاء حرفية "لا" واسمية ما ركب معها في نحو لا غلام لك، مع أن التركيب قد أحدث في اسم "لا" لفظاً ومعنى ما لم يكن ، فبقاء جزأي "حبذا" على ما كانا عليه أولى ؛ لأن التركيب لم يحدث فيهما تغييراً [6].

القول الثاني : ذهب المبرد [7]، وابن السراج [8]، والسيرافي [9]، والصيمري[10]، إلى أن: حبذا ، تركبا وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء ، والمخصوص خبره ، أو العكس،

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، والارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤١/٢ ، والهمع ٣١/٣ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(4) البيت من الرجز ، لعبدالله بن رواحة ، وهو في ديوانه ص١٠٧ ، ولسان العرب : بدا ، والمقاصد النحوية ٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الهمع ٨٨/٢ ، والأشموني ٣٨٢/٢ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(6) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ .

(7) انظر : المقتضب ١٤٥/٢ .

(8) انظر : الأصول ١١٥/١ .

(9) انظر : شرح كتاب سيبويه١٢/٣ .

(10) انظر : التبصرة ٢٨٠/١ .

ونسب إلى الخليل وسيبويه [1]، واختاره ابن عصفور [2].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث استدلوا به من وجهين هما :

أ ــ أنه يجوز دخول حرف النداء عليها كثيراً في كلام العرب ، والنداء من خواص الأسماء [3]، ومن ذلك قول الشاعر :

يا حَبَّذا جبلُ الريانِ مِنْ جَبَلٍ وحبَّذا ساكنُ الريانِ مَنْ كانا[4]

وقول الرّاجز :

يا حبَّذا القمراءُ والليلُ السَّاجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسَّـــاجْ[5]

ب ــ أنه يجوز تصغيره ، كقول العرب : "ما أُحَيْبَذُه" [6].

٢ ــ القياس ، حيث استدلوا به على اسمية "حبذا" من أربعة أوجه هي :

أ ــ أن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ؛ لأن الأسماء أصل الأفعال ، والأصول أبداً تغلب على الفروع إذا اجتمعت [7].

ب ــ أن اسم الإشارة ، لا يتصرف بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرف ، كتصرفه في غير هذا الموضع [8].

ج ــ أن العرب لا تفصل بين "حب" و"ذا" بشيء ، فلا تقول حبّ في دارِ ذا زيد[9].

---

(1) انظر : الارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤١/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠/٣ .

(2) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ .

(3) انظر : اللباب ١٨٨/١ ، وابن يعيش ١٤٠/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ .

(4) البيت من البسيط ، لجرير ، الديوان ص١٦٥ ، والمقرب لابن عصفور ٧٠/١ ، واللسان : (حبب) ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١١١ ، والهمع ٨٨/٢ ، وشواهد التوضيح ص٨ .

(5) البيت من الرجز ، للحارثي في لسان العرب (سجا) ، وبلا نسبة في الخصائص لابن جني ١١٥/٢، وابن يعيش ١٣٩/٧ ، وأساس البلاغة (سجو) .

(6) انظر : اللباب ١٨٩/١ .

(7) انظر : ابن يعيش ١٤٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٤، والتصريح ١٠٠/٢ .

(8) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، والهمع ٣١/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(9) انظر : البغداديات للفارسي ص٢٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، والهمع ٣١/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

د ـــ أنه قد وجد من الأسماء ، ما هو مركب ، نحو : بعلبك ، ورام هرمز ، وخمس عشرة، وأمثال ذلك كثير ، و لم يوجد من الأفعال ما هو مركب [1].

القول الثالث : ذهب قوم منهم الأخفش [2]، وخطاب المارزي [3]، وهو اختيار ابن العريف إلى أنهما تركبا وصارا فعلاً ، والمخصوص هو الفاعل .

أدلة هذا القول :

١ ـــ السماع ، حيث استدلوا به على فعليتها بأنه قد حكي عن العرب : "لا تُحَبِّذْه بما لا يَنْفَعُه" [4]، حيث صرفوه ، فجاؤوا لها بمضارع [5].

٢ ـــ القياس ، فقد احتجوا به على فعلية "حبذا" من وجهين هما :

أ ـــ أن الأسبق في اللفظ هو الفعل ؛ ولذلك يجب أن يغلب على الاسم ؛ لأنه الأكثر حروفاً [6].

ب ـــ أن جعل "حبذا" كلها فعلاً يؤدي إلى سلامة مدعيها مما لزم مدعي الاسم من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه في نحو : حبذا الزيدون [7]، وكذلك سلامته من تمييز ما ليس بمبهم ، في نحو حبذا زيد رجلاً [8].

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، والتصريح ١٠٠/٢ .

(2) انظر : الارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢ ، والتصريح ١٠٠/٢ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

وخطاب المارزي، هو خطاب بن يوسف بن هلال، من أهل قرطبة، له كتاب (الترشيح في النحو، مات بعد سنة ٤٥٠ه، انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص١١٢.

(4) انظر : ابن يعيش ١٤١/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٤ ، والارتشاف ٢٩/٣ ، والهمع ٣١/٣ ، والتصريح ١٠٠/٢ .

(5) انظر : المصادر السابقة .

(6) انظر : أسرار العربية ص١٠٩ ، وابن يعيش ١٤١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، وشرح التصريح ١٠٠/٢ .

(7) انظر : التصريح ١٠٠/٢ .

(8) انظر : المصدر السابق .

الترجيح :

يظهر أن الراجح أن "حبَّ" فعل ، و"ذا" هو الفاعل لما يأتي :

١ ــ أن الأصل في "حبذا" حُببَ ذا ، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد ، استثقلوا اجتماعهما متحركين ، فحذفوا حركة الحرف الأول ، وأدغموه في الثاني، فصار "حبّ" وركبوه مع "ذا" ، فصار بمنـــزلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح ، وتقريب الممدوح من القلب [١].

٢ ــ أنه لو كان "حبذا" مبتدأ ، لدخلت عليه نواسخ الابتداء ، كما تدخل على غيره من المبتدآت ، فكان يقال : إنّ حبذا زيداً ، وكان حبذا زيداً ، وفي امتناع ذلك دلالة على أن "حبذا" ليس اسماً مبتدأً [٢].

٣ ــ أنه لو كان اسماً للزم إذا دخلت عليه "لا" أن يعطف عليه منفي بلا أخرى، فكان يمتنع أن يقال : لا حبذا زيد ، حتى يقال : ولا مرضي فعله [٣].

٤ ــ أن الاستدلال على اسميتها بدخول حرف النداء عليها مردود من وجهين هما:

أ ــ أن دخول حرف النداء على فعل الأمر أكثر من دخوله على "حبذا" [٤]، ومن ذلك قراءة الكسائي : "ألا يا اسجدوا" [٥]، ومع ذلك جعله العلماء على تقدير حذف المنادى ، أي : ألا يا هؤلاء اسجدوا [٦]، فكذلك يكون التقدير في : يا حبذا : يا قوم

---

(1) انظر : أسرار العربية ص١٠٧ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ ، واللسان : (حبب) .

(2) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ ، والمساعد ١٤٣/٢ .

(3) انظر : المصدرين السابقين .

(4) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ .

(5) النمل : ٢٥ ، والقراءة في التبصرة ص٦٢٠ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، وهي بتخفيف اللام والوقوف على (يا)، والابتداء بـــ (اسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر ، على معنى : ألا يا هؤلاء ، أو يا أيها الناس اسجدوا .

(6) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٢٠٦/٣ ، وإعراب القرآن للعكبري ١٠٠٧/٢ ، والفريد في إعراب القرآن ٦٨١/٣ .

حبذا[1]، وقد أجمع النحويون على أن حذف المنادى وبقاء حرف النداء جائز [2]، ومن ذلك قول الشاعر :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحين على سمعانَ مِنْ جارِ[3]

ب ــ أن بعض العلماء يجعل "يا" في مثل هذا لمجرد التنبيه ، دون قصد نداء ، فتكون مثل : "ها" ، ومثل : "ألا" الاستفتاحية [4]، ويؤيد هذا كثرة دخولها على "ليت" في كلام من لا يحضره منادى ، ولا يقصد نداء [5]، كقوله تعالى : M ± 2 3 L[6]، وكقول الشاعر :

يا لَيْتَ شِعْرِي هل يُقْضَى انْقِضاءُ نَوَىً فَيَجْمَعُ اللهُ بين الرُّوحِ والجسدِ[7]

٥ ــ أن ادعاء كون "حبذا" فعلاً فاعله المخصوص مردود بجواز حذف المخصوص، والفاعل لا يحذف[8].

٦ ــ أن تغليب الفعل على الاسم تغليب لأضعف الجزأين على أقواهما [9]، – وأيضاً – فإنه لا نظير لتركيب فعل من فعل واسم ، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم، نحو: برق نحره ، وشاب قرناه [10].

٧ ــ أن جعل "حَبَّذا" كلمة مركبة تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو

---

(1) انظر : اللباب ١٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٥/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨٠٤/٢ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٢٥/٣ .

(3) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، والكامل للمبرد ١٦٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٥/١ ، ١٥٤ ، والإنصاف ٧/١ ، وابن بعيش ٢٤/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، والعيني ٢٦١/٤.

(4) انظر : الكتاب ٢٢٤/٤ ، والتبيين للعكبري ص٢٧٨ ، وشرح التسهيل ٢٥/٣ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٢٥/٣ .

(6) سورة النساء : ٧٣ .

(7) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٢٦/٣ .

(8) انظر : الهمع ٣١/٣ .

(9) انظر : شرح التسهيل ٢٦/٣ ، وحاشية الصَّبان ٣٠/٣ .

(10) انظر : المصدرين السابقين .

أصله[1].

(1) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١١٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٥ .

١٢ : التوكيد :

١٢ -١ : حكم توكيد النكرة توكيداً معنوياً

المختار عند ابن العريف عدم جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، حيث قال: "واعلم أنّ الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات ، فإنها لا تؤكد ، لو قلت : قام رجل نفسه، وقبضت درهماً كله ، لم يجز ؛ لأن النكرة لم يثبت لها عين فتؤكد ؛ لأن الأسماء التي تؤكد بها معارف ، ولا تتبع النكرات توكيداً لها"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً على قولين:

القول الأول : أنه لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، وهو مذهب البصريين[٢]، وهو اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) أنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، ولا معنى لتأكيدها ؛ لأنّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وما ورد من ذلك ، فهو محمول على الوصف لا على التأكيد[٣]، نحو قولهم : رأيت درهماً كل الدرهم .

(٢) أنّ النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد الآخر ؛ فلا يصلح أن تؤكد النكرة ؛ لأن ذلك يُصَيِّر الشائع متخصصاً ، فهو ممتنع ، كما يمتنع وصف النكرة بالمعرفة[٤].

---

(1) شرح الجمل ص٢١٣-٢١٤ .

(2) انظر : الإنصاف ٤٥١/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢ ، والتصريح ١٢٤/٢ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : المصادر السابقة .

القول الثاني : أنه يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً إذا كانت مؤقتة ، أي محدودة، نحو: قعدت يوماً كلَّه ، وقمت ليلة كلّها، وهو مذهب الكوفيين[1]، والأخفش[2].

أدلة هذا القول :

(١) السماع ، حيث استدلوا به على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، ومن ذلك ما ورد عن العرب ، كقول الشاعر :

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[3]

حيث أكد "حول" وهي نكرة بقوله : "كلِّه" .

وكذلك قول الشاعر :

إِذَا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يوماً جَدِيداً كُلَّهُ مُطَّرِدا[4]

حيث أكد "يوماً" وهو نكرة بقوله : "كُلَّه" .

وكذلك قول الآخر :

قَدْ صَرَّت البَكْرَةُ يوماً أجْمَعَا [5]

حيث أكد "يوماً" بقوله : "أجمعا".

---

(1) انظر : المصادر السابقة .

(2) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣ ، والأشموني ٥٩/٣ ، والتصريح ١٢٤/٢ .

(3) البيت من البسيط ، لعبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي ، كما في الانتصاف من الإنصاف ٤٥١/٢ ، وهو في الإنصاف ٤٥١/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٣ ، والأشموني ٥٩/٣ ، والتصريح ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٧٠/٥ .

(4) البيت من الرجز ، لم أقف على قائله ، وهو في الإنصاف ٤٥٢/٢ ، واللباب ٣٩٦/١ ، وابن يعيش ٤٥/٣، والخزانة ١٧٠/٥ ، والقعود : ما يقتعده الراعي من الإبل في كل حاجة ، والحفَدَ : ضرب من سير الإبل، ومطرد : تام متتابع الجري .

(5) البيت من مشطور الرجز ، لم أقف على قائله ، وهو في الإنصاف ٤٥٤/٢ ، واللباب ٣٩٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، والخزانة ١٦٩/٥ ، وصرت: صوتت من صرّ الباب يصر ، والبكرة : هي التي يستقى عليها.

(٢) القياس ، حيث استدلوا به على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وذلك أنّ اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والحول كذلك مؤقت ؛ لأنه العام ، فهو نكرة محدودة ذات أول وآخر معروفان ؛ ولذلك صح معنى التوكيد[١].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف من عدم جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، لما يأتي :

١ ــ أنّ النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتوكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال[٢].

٢ ــ أن ألفاظ التوكيد المعنوي معارف ، فلا يجوز أنْ تجري على النكرات تأكيداً لها، كما لا يجوز أن توصف النكرات بالمعارف؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة، فكل واحد منهما ضد صاحبه[٣].

٣ ــ أنّ ما استدل به الكوفيون من الأدلة السماعية قيل عنها : أنه لا حجة لهم فيها، أما قول الشاعر :

..... يا ليت عدة حول كله رجب

فيروى رواية أخرى بإضافة "حول" إلى ياء المتكلم ، فيكون من توكيد المعرفة توكيداً معنوياً ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه[٤].

وأما قول الآخر :

..... يوماً جديداً كله مطردا

---

(1) انظر : الإنصاف ٤٥٤/٢ ، والتصريح ١٢٥/٢ .

(2) انظر : الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١-٢٦٩ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وابن يعيش ٤٥/٣ .

فقيل : إنه لا حجة لهم فيه – أيضاً – ؛ لأنه يحتمل أن يكون "كله" توكيداً للمضمر في "جديداً" ، والمضمر معرفة[1].

وأما قول الآخر :

قد صرت البكرة يوماً أجمعا

فقيل : لا حجة فيه ؛ لأنه بيت لم يعرف قائله مع شذوذه[2].

٤ ــ إن الأدلة السابقة يدخلها الاحتمال ومتى دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال [3].

---

(1) انظر : المصدرين السابقين ، واللباب ٣٩٧/١ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : الاقتراح ص١٣١ .

١٣ : العطف :

١٣ -١ : زيادة واو العطف

المختار عند ابن العريف أن واو العطف يجوز أن تجيء مقحمة ، أي زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها ، حيث قال : "وتكون مقحمة ، أي زائدة في الكلام، لو لم تجئ بها لكان الكلام تاماً ، كقوله – عزّ وجلّ – : M ! " # $% & ') (* + , L[1]، والمعنى : أوحينا إليه ، فيكون "أوحينا" جواب "فلما" ، وكذلك قوله تعالى : M ! " # $ & L[2]، والمعنى : ناديناه ، وهو جواب "فلما"، والواو فيه مقحمة، ومثله :M ¬ ® - ° ± L[3]، والواو زائدة ، و"فتحت" جواب "حتى إذا" ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَلمَّا أَجزْنَا ساحةَ الحيِّ وانْتَحَى بنا بطنُ حقفٍ ذي رِكامٍ عقَنْقَلِ[4]

الواو مقحمة في قوله : "وانتحى" ، والتقدير : فلما أجزنا ساحة الحي انتحى ، فيكون "انتحى" جواب "فلما" "[5].

---

(1) يوسف : ١٥ .

(2) الصافات : ١٠٣-١٠٤ .

(3) الزمر : ٧٣ .

(4) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، الديوان ص١٤٩ ، وهو في معاني القرآن للفراء ٢١١/٢ ، والإنصاف ٤٥٧/٢، وروايته فيه : ..... بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل

والحقف من الرمل : المعوج ، والركام : الذي بعضه فوق بعض ، والعقنقل : المنعقد المتداخل .

(5) شرح الجمل ص٢٥٤-٢٥٥ .

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في جواز مجيء "واو العطف" مقحمة ، أي زائدة في الكلام على قولين:

القول الأول : أنه لا يجوز مجيء واو العطف مقحمة زائدة في الكلام ، وهو مذهب البصريين [1].

أدلة هذا القول :

(١) أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ، إذا أمكن حمله وإجراؤه على أصله[2].

(٢) أن جميع ما يستشهد به على زيادتها يمكن أن تحمل فيه الواو على أصلها[3].

القول الثاني : أنه يجوز أن تجيء الواو مقحمة زائدة في الكلام ، ويكون دخولها كخروجها ، وهو مذهب الكوفيين [4]، والأخفش [5]، وهو ما اختاره ابن العريف.

دليل هذا القول :

السماع ، حيث استدلوا على أنه قد جاءت زيادة الواو كثيراً في كتاب الله تعالى، وكلام العرب ، ومن ذلك قوله تعالى : M ¬ ® ¯ ° ± L [6]، فالواو زائدة،إذ التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : M ¬ ® ¯ L [7]،

---

(1) انظر : الإنصاف ٤٥٦/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، وائتلاف النصرة ص١٤٨ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : معاني القرآن للفراء ٢١١/٢ ، الإنصاف ٤٥٦/٢، ائتلاف النصرة ص١٤٨ .

(5) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٧/٢ ، الإنصاف ٤٥٦/٢ ، وائتلاف النصرة ١٤٨ .

(6) الزمر : ٧٣ .

(7) انظر : معاني القرآن للفراء ٢١١/٢ ، والإنصاف ٤٥٧/٢ .

كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها : M Z] \ [^ L[1]، ولا فرق بين الآيتين[2].

ومن كلام العرب قول الشاعر السابق :

فَلمَّا أَجزْنَا ساحةَ الحيِّ وانْتَحَى بنا بطنُ حقفٍ ذي رِكامٍ عقَنْقَلِ

أي : فلما أجزنا ساحة الحي انتحى بنا ... فالواو زائدة .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون من أن الواو تأتي للعطف ، ولا يجوز أن تكون مقحمة زائدة في الكلام ؛ لأنّ الأصل في الحرف ألا يخرج عما وضع له ، إذا أمكن ذلك[3]؛ ولأن الشواهد التي استدل بها الكوفيون ومن تابعهم يدخلها الاحتمال والتقدير ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال [4]، إذ التقدير في قوله تعالى : M ¬ ® - ° ± L : فازوا ونعموا ، فيكون جواب "إذا" محذوف[5].

وكذلك قوله تعالى : M ! " # $ % & L، التقدير فيه: كان ما كان من الاستبشار والاغتباط[6].

وكذلك يكون التقدير في قول الشاعر السابق : فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى: خلونا ونعمنا[7].

---

(1) الزمر : ٧١ .

(2) انظر : الإنصاف ٤٥٧/٢ .

(3) انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٤٣٣/٣ ، والإنصاف ٤٥٩/٢ ، وائتلاف النصرة ص١٤٨ .

(4) انظر : الاقتراح ص١٣١ .

(5) انظر : الإنصاف ٤٥٩/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٨ .

(6) انظر : إعراب القرآن للهمداني ١٣٩/٤ .

(7) انظر : الإنصاف ٤٦٠/٢ .

١٣ -٢ : العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع

المختار عند ابن العريف أن العطف على الضمير الواقع في محل رفع يكون بعد توكيده ، حيث قال : "وأما المضمر المرفوع ، فإن الأحسن إذا كان أردت أن تعطف عليه، أن تؤكده ، فتقول : قمت أنا وزيد ، ويقبح أن تقول : قمت وزيد ؛ لأن التاء هي الفاعل في المعنى ، والفعل والفاعل بمنـــزلة شيء واحد ، و- أيضاً - فإنك قد أسكنت لها ما كان في الفعل متحركاً ، فقبح العطف عليها ..."[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في العطف على الضمير الواقع في محل رفع على قولين :

القول الأول : أن العطف على الضمير المتصل ، الواقع في محل رفع لا يجوز في اختيار الكلام من غير توكيده بضمير الرفع المنفصل ، إلا على قبح ، ويجوز العطف للضرورة الشعرية ، وهو مذهب البصريين [٢]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) أنه إذا كان الضمير المتصل الواقع في محل رفع مقدراً في الفعل ، نحو : قام وزيد، فكأنه عطف اسماً على فعل [٣].

(٢) أنّه إذا كان الضمير المتصل المرفوع ملفوظاً في الكلام ، نحو : قمت وزيد، فالتاء بمنـــزلة الجزء من الفعل ، فيكون - أيضاً - بمنـــزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[٤].

القول الثاني : أنه يجوز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في اختيار

---

(1) شرح الجمل،ل/٢٦ب-٢٧أ .

(2) انظر : الكتاب ٣١/٢ ، والإنصاف ٤٧٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

(3) انظر : الإنصاف ٤٧٧/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٣ ، والتصريح ١٥١/٢ .

(4) انظر : المصادر السابقة .

الكلام، نحو : قمت وزيد ، من غير توكيده ، وهو مذهب الكوفيين[1].

دليل هذا القول :

السماع، حيث استدلوا به على جواز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع من غير توكيده،ودليلهم من القرآن قوله تعالى:M : ; > = < ? @ L[2]، حيث عطف "هو" على الضمير المستتر الواقع في محل رفع في "استوى" [3].

ودليلهم من كلام العرب قول الشاعر :

قلتُ إذا أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الفلا تعسَّفن رملا[4]

حيث عطف "زهر" على الضمير المستتر في "أقبلت"[5]، وكذلك قول الآخر:

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيه مـــا لم يكن وأبٌ له لينالا[6]

حيث عطف "أبٌ" على الضمير المستتر الواقع في محل رفع اسماً لـــ "يكن"، فدل ذلك على جوازه[7]، وكذلك قولهم : "مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ"[8]، حيث عطف "العدم" على الضمير المستتر في "سواء"[9].

---

(1) انظر : معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ ، والإنصاف ٤٧٤/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٣ .

(2) النجم : ٦، ٧ .

(3) انظر : معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ .

(4) البيت من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة ، الديوان ص٤٦٢ ، وهو في الكتاب ٣٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٧٥/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، والزهر : جمع زهراء ، وهي البيضاء ، والنعاج : بقر الوحش ، وتعسفن : ركبن.

(5) انظر : الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ .

(6) البيت من الكامل ، لجرير ، الديوان ص٣٤٠ ، وهو في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ ، والأشموني ٨٧/٣ .

(7) انظر : الإنصاف ٤٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣ ، والأشموني ٨٧/٣ .

(8) الكتاب ٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣ ، والتصريح ١٥١/٢ .

(9) انظر : المصادر السابقة .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف من أنّ العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع لا يجوز في اختيار الكلام إلا بعد توكيده ، بضمير الرفع المنفصل ، لما يأتي :

١ ــ أن الاستدلال بقوله تعالى : M : ; > = < ? @ L ، يدخله الاحتمال والتقدير ، حيث إنه قيل فيه : إنّ الواو فيه للحال [1]، وليست للعطف، والدليل إذا دخله الاحتمال والتقدير سقط الاستدلال به [2].

٢ ــ أنّ العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في البيتين السابقين ، قيل عنه: إنه للضرورة الشعرية[3]، والشاعر إذا كان مضطراً له أن يقول ما شاء .

٣ ــ أنّ سيبويه قد ذكر أن قول العرب : "مررت برجل سواء والعدم" بعطف العدم بالرفع على محل الضمير في "سواء" فيه قبح[4].

---

(1) انظر : الفريد في إعراب القرآن للهمداني ٣٧٨/٤ .

(2) انظر : الاقتراح ص١٣١ .

(3) انظر : الإنصاف ٤٧٧/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، وائتلاف النصرة ص٦٣-٦٤ .

(4) انظر : الكتاب ٣١/٢ .

١٣ -٣ : العطف على الضمير المتصل الواقع في محل جر

المختار عند ابن العريف أن عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل خفض لا يجوز إلا بإعادة الخافض ، حيث قال : "واعلم أنه لا يجوز أن تعطف ظاهراً مخفوضاً على مكنى مخفوض ، لا يجوز أن تقول : قمت إليه وزيد ، إلا أن تعيد الحرف، فتقول : قمت إليه وإلى زيد ؛ لقبحه في الكناية ، كقولك : مررت به وك ، حتى تقول: مررت به وبك ... ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، لا يدخل في أحدهما ما لا يدخل في الآخر"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في جواز عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل جر على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز العطف على الضمير الواقع في محل جر إلا بعد إعادة حرف الجر ، وهو مذهب البصريين[٢]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) أن الجار والمجرور بمنـــزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار ؛ لأنّ الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار و لم ينفصل منه، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز [٣].

(٢) أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلم يجز العطف عليه كالتنوين[٤].

---

(1) شرح الجمل،ل/٢٦ب .

(2) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

(3) انظر : الإنصاف ٤٦٦/٢ ، وابن يعيش ٢٧٩/٣ ، وائتلاف النصرة ص٦٣ .

(4) انظر : الإنصاف ٤٦٧/٢ ، وابن يعيش ٢٧٧/٣ ، وائتلاف النصرة ص٦٣ .

(٣) أن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصلح حلوله محل المعطوف ، فامتنع العطف عليه[١].

القول الثاني : أنه يجوز عطف الظاهر المخفوض على الضمير الواقع في محل خفض من غير إعادة الخافض ، وهو مذهب الكوفيين[٢]، ووافقهم ابن مالك [٣]، واختاره أبو علي الشلوبين [٤]، وأبو حيان[٥].

دليل هذا القول :

السماع حيث استدلوا به على جواز عطف الظاهر المخفوض على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض ، ودليلهم من القرآن قوله تعالى : **(وتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)** [٦] في قراءة من قرأ بجر "الأرحام" عطفاً على الضمير في "به"[٧].

وقوله تعالى : **(فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا)**[٨]، بعطف "أشد" على الكاف في "ذكركم"، وقوله تعالى: **(ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب)** [٩].

ودليلهم من الشعر قوله :

فاليومَ قربتَ تهجونا وتشتمُنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ[١٠]

---

(1) انظر : الإنصاف ٤٦٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(2) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، والارتشاف ٦٥٨/٢.

(3) انظر : شرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(4) انظر : الارتشاف ٦٥٨/٢ ، والمساعد ٤٧٠/٢ .

(5) انظر : الارتشاف ٦٥٨/٢ .

(6) النساء : ١.

(7) القراءة لحمزة ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش من القراء السبعة ، انظر : التبصرة في القراءات السبع ص٤٧٢ .

(8) البقرة : ٢٠٠.

(9) النساء : ١٢٧.

(10) البيت من البسيط، لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٣٩٢/١ ، والإنصاف ٤٦٤/٢ ، والخزانة ١٢٣/٥.

حيث عطف "الأيام" على الضمير في "بك" [1].

وقول الآخر :

تُعَلِّقُ في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ[2]

حيث عطف "الكعب" بالجر على الضمير في "بينها" [3].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز عطف الظاهر على المضمر الواقع في محل جر من غير إعادة الجار ، لما يأتي :

١ ــ أن ما استدل به البصريون من أنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين مردود بأنه لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار ، لمنع منه مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بحال ؛ ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، وللعطف أسوة بهما [4].

٢ ــ أن استدلالهم على أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه إلا بإعادة الجار، مردود – أيضاً – بأنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف، لم يجز ، نحو : رُبّ رجلٍ وأخيه ، ونحو : كلُ شاةٍ وسخلتِها بدرهم[5].

---

(1) انظر : الإنصاف ٤٦٥/٢ .

(2) البيت من الطويل ، لمسكين الدارمي ، الديوان ص٥٣ ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٧٩/٣، وابن الناظم ص٥٤٥ ، والأشموني ٨٨/٣، والخزانة ١٢٥/٥ ، والسواري : جمع سارية .

(3) انظر : الإنصاف ٤٦٥/٢ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(5) المصدر السابق .

٣ ــ أن قراءة حمزة بجر "الأرحام" في آية سورة النساء متواترة عن الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، فلا يجوز ردها أو الطعن فيها ، فهو أحد القراء السبعة .

٤ ــ أن كثيراً من الأحكام ثبتت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقلها البصريون، كما أن كثيراً من الأحكام ثبتت بنقل البصريين و لم ينقلها الكوفيون[1].

٥ ــ أن الزمخشري جعل "أشد" في قوله تعالى : (**فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم)** معطوفاً على الكاف في (فاذكروا الله كذكركم أباءكم)، و لم يجز عطفه على "الذكر"[2].

(1) انظر : البحر المحيط ١٥٩/٣ .

(2) انظر : الكشاف ٢٤٥/١ .

١٤ : النداء :

١٤ -١ : عامل نصب المنادى

المختار عند ابن العريف أن المنادى منصوب بفعل مضمر ، حيث قال: "وكل منادىً مفعول بفعل مضمر قد تركت العرب إظهاره ، فكأن حرف النداء ومد الصوت عوض من الفعل ؛ لأن الهيئة تنبئ عنه ، فإذا قلت : يا عبدالله ، فكأنك قلت : أدعوه، والكوفيون يقولون : ليس منصوباً بإضمار فعل ؛ لأنّ الحال لا يجوز معه، والرد عليهم أن الحال يستحيل فيه لا من أجل العامل ، لكن لتناقض معنى الكلام ، وذلك لو قلنا : يا زيد قائماً ، على معنى الحال ، لكان التقدير : أن النداء في حال القيام ، فإنْ لم يكن قائماً فلا نداء ، وهذا يستحيل ؛ لأنّ النداء قد وقع ، فتقدير البصريين : أن "يا" صارت بدلاً من قولك : أدعو ، وأريد ، كأنك تخبر أنّك تفعل"[(١)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في عامل نصب المنادى على قولين :

القول الأول : أنه منصوب بفعل مضمر ، لم يستعمل إظهاره ، لدلالة "يا" عليه، وهو مذهب البصريين [(٢)]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول :

(١) أن "يا" حرف ، والأصل في الحروف ألا تعمل [(٣)].

(٢) أنّ حروف النداء لو عملت ، لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف؛ لقلة حروفها عند النداء بالهمزة التي هي على حرف واحد[(٤)].

---

(1) شرح الجمل ص٤٣٨ .

(2) انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٦/١ .

(3) انظر : اللباب للعكبري ٣٢٩/١ ، والتبيين ص٤٤٣ .

(4) انظر : المصدرين السابقين .

القول الثاني : أنه منصوب بحرف النداء نفسه ، ونسب هذا القول إلى المبرد[1]، والكوفيين[2].

دليل هذا القول :

أن حرف النداء "يا" يشبه الفعل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ معناه معنى الفعل ، بل أقوى من حيث إنّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي ، كقولك : ضَرَبَ ، و"يا" هي العمل نفسه ، ويعبر عنه بـــ "نادى"[3].

والوجه الثاني : أنها تمال ، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل [4].

والوجه الثالث : أنه يُعلَّق بها حرف الجر ، كما في نحو : يا لِزيدٍ ، وحرف الجر لا يتعلق به إلا الفعل ، أو ما يعمل عمله[5].

الترجيح :

يظهر أن الراجح أنّ عامل النصب في المنادى ، هي حروف النداء ؛ لأنّ فيها معنى الفعل وزيادة ، وهو التنبيه للمنادى ، في حال وقوع النداء ، فصارت كالفعل والزيادة ، فقويت ؛ ولذلك لا يقدر بعدها فعل ؛ لأنّ تقدير الفعل بعد حروف النداء يؤدي إلى التكرار في المعنى، كما لو قيل : أنادي يا زيد ، أو أدعو يا زيد[6].

---

(1) انظر : ابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٦/١ .

(2) انظر : الجنى الداني ص٣٥٥ .

(3) انظر : اللباب ٣٢٩/١ ، والتبيين ص٤٤٣ .

(4) انظر : المصدرين السابقين ، وابن يعيش ١٢٧/١ .

(5) انظر : المصدرين السابقين ، وابن يعيش ١٢٧/١ .

(6) انظر : المصادر السابقة .

١٥ : التحذير والإغراء :

١٥ -١ : الإغراء بـــ"على" للغائب

المختار عند ابن العريف أنه يجوز الإغراء بـــ"على" خاصة للغائب دون غيرها، حيث قال: "وقد حُكِيَ عن رجل من العرب مجيباً لرجل له أنّ فلانا ذكرك بكذا، فقال: "عليه رجلاً ليسني"[١]، وإنما كان هذا في "على" خاصة؛ لأنّي قد يجوز أنْ أعلم ما يجب عليّ مِمَّنْ غاب عني، ويجوز أنْ يعلم هو ذلك ، فإذا بلغه أني قلت هذا استوينا في المعرفة؛ ولذلك لم يجز في "دونك" ، ولا "عندك"، وجاز في "عليك" ، وقد قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : "من استطاع منكم الباءة فيلتزوج، وإلا فعليه بالصوم فإنّه له وجاء"[٢].

وإنما أُمِرَ الغائب ؛ لأنّه قد جرى للمأمور ذكر ، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر، ولو كان المأمور اسماً ظاهراً لم يجز، لا تقول : عَلَى زيدٍ عمراً، وقد قيل: أنّ معنى الحديث الخبر، وقد قيل في الأول أنّه مثل ، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام"[٣].

مناقشة المسألة :

اتفق النحويون على أنه لا يجوز الإغراء بالغائب ، فلا يقال : "دونه زيداً، ولا عليه زيداً"[٤]، ولكن اختلفوا حول الإغراء بـــ "على"؛ لورودها في حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، "فعليه بالصوم"، وقول العرب : "عليه رجلاً ليسني"، على قولين :

القول الأول : أنّه يجوز الإغراء بـــ "على" خاصة للغائب دون غيره؛ كما ورد في الحديث السابق، وكلام العرب، وهو ما ذهب إليه أبو الحسن ابن كيسان[٥]، واختاره ابن

---

(1) الكتاب ٢٥٠/١ ، والمقتضب ٢٨٠/٣ ، وعلل النحو لابن الوراق ص٣٥٦ .

(2) الحديث في صحيح البخاري ، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٥٨٧/٢ .

(3) شرح الجمل ص٦٠٣-٦٠٤ .

(4)انظر : الكتاب ٢٥٠/١ ، والمقتضب ٢٨٠/٣، وعلل النحو لابن الوراق ص٣٥٦ ، واللباب ٤٥٦/١.

(5) انظر : شرح الجمل ص٦٠٣ .

العريف.

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث ورد الإغراء بـــ "على" للغائب ، كما في الحديث وكلام العرب.

٢ ــ أنه إنما جاز في "على" دون غيرها ؛ لأنّه قد يجوز أنْ أعلم ما يجب عليَّ مِمَّنْ غاب عنّي ، ويجوز أنْ يعلم هو ذلك؛ فإذا بلغه أنّي قلت هذا استوينا في المعرفة[١].

٣ ــ أنّه إنما أمر الغائب ؛ لأنه قد جرى للمأمور ذكر ، ففي حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- قد جرى له ذكر في أول الحديث ، وهو قوله : "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة ..." .يدل على ذلك ضمير المخاطب في "منكم"[٢].

٤ ــ وأما قولهم في المثل : "عليه رجلا ليسني" ، فقال عنه سيبويه: "وهذا قليل شبهوه بالفعل"[٣]، وهذا يعني جوازه ؛ لأنه مسموع عن العرب، وإنما جاز ؛ لأنه أصبح في قوة الفعل لشبهه به.

القول الثاني : قيل إنما ورد من الإغراء بـــ "على" للغائب في الحديث السابق وكلام العرب شاذ يسمع ولا يقاس عليه[٤]، وخرجو ذلك على قولين :

القول الأول : قيل : إنّ معنى الحديث الخبر[٥].

القول الثاني : قيل إنّ ما ورد من قول العرب "عليه رجلاً ليسني" فهو مثل، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام[٦]، وهو ما ذهب إليه المبرد[٧].

---

(1) انظر :شرح الجمل ص ٦٠٣ .

(2) انظر : شرح الجمل ص٦٠٤ .

(3) الكتاب ٢٥٠/١ .

(4) انظر : الكتاب ٢٥٢/١ ، واللباب ٤٥٦/١ .

(5) انظر : شرح الجمل ص٦٠٤ .

(6) انظر : المقتضب ٢٨٠/٣ ، وشرح الجمل ص٦٠٤ .

(7) انظر : المصدر السابق .

دليل هذا القول :

أنّ الغائب والمتكلم الأمر لهما باللام ، نحو : ليقم زيدٌ ، ولأقم معه، فلما أُقيمَتْ هذه الظروف مقام الفعل كرهوا أنْ يستعملوها للغائب والمتكلم ، فتصير نائبةً عن شيئين، وهما الفعل واللام ، فوجب أنْ تختص بالمخاطب ؛ لتقوم مقام شيء واحد[1].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح في الإغراء بـــ "على" للغائب جائز إذا ورد له ذكر في أول الكلام، كما في الحديث السابق، وكما ورد في لسان العرب من قولهم : "عليه رجلاً ليسني"؛ لأنّ "على" خاصة قد تستعمل بمنـــزلة فِعْلٍ يتعدى إلى مفعولين، إذا أمرت نفسك، ولا يقاس عليه، كقولك : عليّ زيداً ، ولا يقال: عندي زيداً، ولا دوني زيداً؛ لأنّ هذه الظروف أقيمت مقام الفعل والفاعل اتساعاً، فلا يجب أنْ تتصرف تصرفه، فما اتَّسعت فيه العرب استعمل كما استعملته ، وما تركته على أصله لا يجوز تجاوزه إلى غير ذلك[2].

---

(1) انظر : علل النحو لابن الوراق ص٣٥٦ .

(2) انظر : المصدر السابق .

١٦ : نون التوكيد :

١٦ -١ : حكم دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة

المختار عند ابن العريف أن نون التوكيد الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين ولا على فعل جماعة النسوة ، حيث قال : "وإنّ الخفيفة تدخله – أي الفعل – إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء ، وإنما لم تدخل على ذلك ؛ لئلا يجتمع ساكنان ، وذلك أنك لو قلت : اضربانْ ، واضربنانْ ، لاجتمع ساكنان ، وهذه الألف في فعل جماعة النساء دخلت لتفصل بين النونات مع النون الثقيلة ، فجعلوا الخفيفة تابعة لها، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو مذهب البصريين .

وأما الكوفيون ، فيجيزون إدخال الخفيفة في هذين الموضعين ، وهو مذهب يونس وجماعة من النحويين ، وحجة البصريين ما ذكرنا من اجتماع الساكنين .

والكوفيون يجعلون الخفيفة كالثقيلة في اجتماع الساكنين ، وليسا سواء ؛ لأن الساكنين يجتمعان إذا كان أحدهما حرف مدّ ولين ، والثاني مدغم ، نحو دابّة، ولا الضالين ؛ لأن المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة المعتمد عليها ، والحرف المدغم يرفع اللسان عنه رفعة واحدة كالمتحرك "[1].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز دخولها على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، وهو مذهب البصريين[2]، إلا يونس[3]، وهو اختيار ابن العريف .

---

(1) شرح الجمل ص٧٩٦-٧٩٧ .

(2) انظر : الكتاب ٥٢٥/٣-٥٢٧ ، والمتقضب ٢٣/٣ ، والإنصاف ٦٥٠/٢ ، واللباب ٦٨/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٩.

(3) انظر : المصادر السابقة .

=

أدلة هذا القول :

(١) أنه يلزم من دخولها على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة الجمع بين ساكنين، والثاني غير مدغم ، وذلك لا يجوز[١].

(٢) أنّ السماع لا يعضده ، والقياس على الثقيلة متعذر ؛ لأنّ كلاً منهما أصل يفيد غير ما يفيده الآخر ، ولا بد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما ، وتماثل الحكمين[٢].

(٣) أنه لا يجوز تحريك الثاني ؛ لأنه يخرج النون عن حكمها وهو السكون[٣].

القول الثاني : أنه يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ، وهو مذهب الكوفيين ويونس[٤].

أدلة هذا القول :

(١) أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع البصريون والكوفيون على دخول النون الثقيلة في هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة[٥].

(٢) أن هذه النون تدخل في: القسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، والشرط، لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز دخولها للتوكيد على كل فعل مستقبل في هذه المواضع، فكذلك يجوز دخولها في ما وقع الخلاف فيه[٦].

هو يونس بن حبيب الضبي، أحد أعلام البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه، مات سنة ١٨٢ه، انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٥١-٥٣، وإنباه الرواة ٤/٧٤-٧٨.

(1) انظر : الكتاب ٣/٥٢٥-٥٢٧ ، والمتقضب ٣/٢٣ ، والإنصاف ٢/٦٥٠ ، واللباب ٢/٦٨ ، وابن يعيش ٩/٣٨.

(2) انظر : الإنصاف ٢/٦٥٢ ، واللباب ٢/٦٨ ، وابن يعيش ٩/٣٨ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) انظر : الإنصاف ٢/٦٥٠ ، واللباب ٢/٦٨ ، وابن يعيش ٩/٣٨ .

(6) انظر : الإنصاف ٢/٦٥٠-٦٥١ .

(٣) أن الألف فيها مدّ يشبه الحركة ، فيجوز وقوع الساكن بعدها ، ويؤيد ذلك قراءة نافع[١]: **(قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين)** [٢]، بسكون الياء من محياي، حيث جمع بين الساكنين ، وهما : الألف والياء ، كما يؤيده ما ورد في كلام العرب من التقاء الساكنين [٣]، كقولهم : "التقت حلقتا البطان"[٤].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف من عدم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة لما يأتي :

١ ــ أنه لو دخلت نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ؛ لسقطت النون التي للإعراب في فعل الاثنين ؛ لأنّ نون التوكيد ترد الفعل إلى أصله وهو البناء، وإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة ؛ لأدى ذلك إلى أن تحذف الألف للالتقاء الساكنين ، أو أن تكسر النون ، أو تُقَرَّ ساكنة ، وحذف الألف يؤدي إلى التباس فعل الاثنين بفعل الواحد ، وكسر النون يؤدي إلى اللبس بين نون الإعراب ونون التوكيد ، وبقاؤها ساكنة يؤدي إلى اجتماع الساكنين[٥].

وكذلك لو دخلت نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النسوة ، لأدى ذلك إلى أن تظهر النون ، أو تدغم إحداهما في الأخرى ، أو تلحق الألف فاصلة بينهما نحو: يفعلنانْ، فلو أظهرت النون ؛ لأدى ذلك إلى اجتماع المثلين ، وهذا لا يجوز ، وكذلك لا يجوز

---

(1) انظر : المصدر السابق .

(2) الأنعام : ١٦٢ ، والقراءة في النشر ٢٦٧/٢ .

(3) انظر : الإنصاف ٦٥١/٢ .

(4) المستقصى ٣٠٦/١ ، المثل : ١٣١٦ ، وهو في الإنصاف ٦٥١/٢ ، واللباب ٦٩/٢ ، والمثل يضرب في تناهي الشر إلى الغاية ، وحلقتا البطان : عروتاه اللتان تحيطان بظهر البعير ، وهو أن يفر الرجل هارباً في السير، فيضطرب حزام رحله ، ويستأخر حتى تلتقي عروتاه ، وهو لا يقدر أن ينـــزل فيشده .

(5) انظر : الكتاب ٥٢٥/٣-٥٢٧ ، والإنصاف ٦٥٢/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٩ .

الإدغام؛ لأنّ شرط الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكنا ، والثاني متحركا ، وكلاهما ساكن، والساكنان لا يدغمان[1].

٢ ــ أنه لا يصح بقاء نون التوكيد ساكنة مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ؛ لأنه لم ينقل عن العرب ذلك ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز[2].

٣ ــ أنّ ما استدل به الكوفيون من أن نون التوكيد الخفيفة مخففة من الثقيلة لا يُسلَّم به؛ لأن الثقيلة أكثر تأكيداً للفعل من الخفيفة ، وإلا لما احتيج إلى وجود هذين النونين، واكتفي بأحدهما عن الأخرى ، ويدل على ذلك أنّ نون التوكيد الخفيفة تتغير في الوقف، حيث إنه يوقف عليها بالألف ، كما في قوله تعالى : (**لنسفعاً بالناصية**) [3]، وقوله تعالى: (**ليسجننَّ وليكوناً من الصاغرين**) [4]، فالوقف في هذين الموضعين بالألف[5].

٤ ــ أنّ ما استدل به الكوفيون – أيضاً – مما حكي عن بعض العرب كقولهم: "التقت حلقتا البطان" قيل عنه : إنه غير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من "حلقتا البطان" وما أشبهه لالتقاء الساكنين ، وإن صح ذلك عن أحد من العرب ، فقيل عنه إنه من الشاذ النادر ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه لقلته[6].

---

(1) انظر : الكتاب ٣/٥٢٥-٥٢٧ ، والإنصاف ٢/٦٥٢ ، وابن يعيش ٩/٣٨ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) العلق : ١٥ .

(4) يوسف : ٣٢ .

(5) انظر : المقتضب ٣/١٧ ، والإنصاف ٢/٦٥٣ ، وابن يعيش ٩/٣٨ .

(6) انظر : الإنصاف ٢/٦٦٦ ، واللباب ٢/٦٩ .

١٧ : العدد :

١٧ -١ : دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه

المختار عند ابن العريف أن دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه يكون على الجزء الأول فقط ، حيث قال : "فإن كان العدد مفسراً بواحد منصوب ، أدخلت الألف واللام في أوله ، و لم تدخلها على التمييز ؛ لأنه لا يعرف الأول إذا كان منفصلاً منه ؛ ولأن تعريف التمييز خطأ ، فتقول : ما فعلت الأحد عشر درهماً ... وما أشبهه ، هذا الاختيار عند الكتاب والعلماء ، ومن الناس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني ، فيقول : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم ... وهو قبيح ، وعليه أكثر الكتاب، والاختيار ما بدأنا به" [١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه على قولين:

القول الأول : أن الألف واللام لا يجوز دخولها في العدد المركب وتمييزه إلا على الجزء الأول منه فقط ، وهو مذهب البصريين [٢]، وإليه ذهب الزجاجي[٣]، واختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول :

(١) أنّ الاسمين لما رُكِّب أحدهما مع الآخر تنـــزلا منـــزلة اسم واحد ؛ ولذلك لا ينبغي أن يجمع فيه بين علامتي تعريف[٤].

(٢) أن العرب عرفت الاسم المركب في أوله و لم تدخل الألف واللام على جزئه الثاني[٥]، قال الشاعر :

---

(1) شرح الجمل ص٣٩٧ بتصرف .

(2) انظر : الإنصاف ٣١٢/١- ٣١٣ ، التبيين ص٤٣٤ .

(3) انظر : الجمل ص١٣٠ .

(4) انظر : الإنصاف ٣١٣/١ ، والتبيين ص٤٣٤ ، والأشموني ١٩٥/١ .

(5) انظر : الإنصاف ٣١٣/١ .

تَفَقَّأ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَاري وَجُنَّ الخَازِبازِ به جُنُونا[1]

حيث أدخلت الألف واللام على الجزء الأول دون الثاني .

(٣) أنه لم يحك عن العرب أدخال الألف واللام على جزأي المركب لا في شعر ولا في كلام[2].

(٤) أنه لا يجوز دخول الألف واللام على التمييز ؛ لأنه نكرة منصوب جاء لغرض تمييز المعدود به عن غيره ، ولا يحصل ذلك إلا بالنكرة ؛ لأنها أخف من المعرفة[3].

القول الثاني : أنه يجوز دخول الألف واللام على العدد المركب وتمييزه ، نحو : الخمسة عشر الدرهم ، وهو مذهب الكوفيين[4].

أدلة هذا القول :

(١) أنه قد ورد عن العرب زيادة الألف واللام في مواضع كثيرة ، كالحارث والعباس[5]، ومن ذلك قول الشاعر :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيْرِها حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِها[6]

حيث أدخل الألف واللام على "عمرو" وهو معرفة .

كما دخلت على النسر في قول الآخر :

---

(1) البيت من الوافر ، لعمرو بن أحمد ، كما في الإنصاف ٣١٣/١ ، وابن يعيش ١٢٠/٤ ، واللسان : فقأ، وقلع، وخوز ؛ والخزانة ٤٤٢/٦-٤٤٣ ، والخازباز : حكاية صوت الذباب ، وتفقأ : تشقق، والقلع: جمع قلعة، وهي القطعة العظيمة من السحاب ، والسواري : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً.

(2) انظر : الإنصاف ٣١٤/١ ، والتبيين ص٤٣٤ ، وحاشية الصبان ١٩٥/١ .

(3) انظر : الإنصاف ٣١٥/١ .

(4) انظر : الإنصاف ٣١٢/١ ، والتبيين ص٤٣٤ ، والأشموني ١٩٦/١ .

(5) انظر : التبيين ص٤٣٤ .

(6) البيت من الرجز ، لأبي النجم العجلي ، وهو في المفصل ص٣٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣١٧/١ ، والمغني ص٧٥ ، ونسبه ابن منظور ، انظر : اللسان مادة : وبر ، وروايته فيه : "يا ليت أم الغمر" ، وعلى الرواية لا شاهد فيه .

أَمَا وَدِماءٍ مائِرَاتٍ تَخَالُها عَلَى مُنَّةِ الْعُزَّى وبالنَّسرِ عَنْدَمَا[1]

فقد أراد : "نسراً"[2]، كما في قوله تعالى : M ~يَغُوثَ وَيَعُوقَ ¢ L[3].

(٢) أن "عشراً" ، و"درهماً" اسمان نكرتان ، فجاز دخول الألف واللام عليهما كسائر الأسماء[4].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح ما ذهب إليه البصريون والزجاجي ، واختاره ابن العريف من أنه لا يجوز دخول الألف واللام في العدد المركب وتمييزه ، إلا على جزئه الأول فقط ؛ لأنّ ما جاء من الأبيات على زيادة الألف واللام في بعض المواضع من الشعر والكلام لا يقاس عليه لقلته [5]، ولدخول الألف واللام – أيضاً – على الفعل في نحو : اليجدع ، واليتقصع في قول الشاعر :

يَقُولُ الخَنَا وأَبغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيمَةِ الْيَتَقَصَّعُ[6]

حيث أراد : الذي يجدع ، والذي يتقصع ، ولم يسوغ ذلك دخولهما على فعل آخر[7]، فكذلك في العدد المركب وتمييزه ، لا يجوز دخولهما زائدتين في جزئه الثاني وتمييزه[8].

---

(1) البيت من الطويل ، لعمرو بن عبد الجن ، كما في أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣١٨/١، والتبيين ص٤٣٥ ، ونسبه البغدادي ، انظر : الخزانة ٢١٦/٧ .

(2) انظر : الإنصاف ٣١٩/١ ، والتبيين ص٤٣٥ .

(3) نوح : ٢٢ .

(4) انظر : التبيين ص٤٣٥ .

(5) انظر : الإنصاف ٣١٦/١ .

(6) البيتان من الطويل ، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٣١/١ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٣/٣ ، ونسبهما البغدادي لذي الخرق الطهوي ، انظر : الخزانة ٤٨٢/٥ .

(7) انظر : الإنصاف ٣١٦/١ ، والتبيين ص٤٣٥ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ .

(8) انظر : التبيين ص٤٣٥ .

الفصل الثاني

المسائل التصريفية

١٨ : التأنيث :

١٨ -١ : علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة

المختار عند ابن العريف أن علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (هاء)، وليست (تاء)، حيث قال : "وعلامات التأنيث ثلاث: الألف المقصورة والممدودة، والهاء"[١].

وقال في موضع آخر : "وقدام، ووراء: ظرفان تصغيرهما : قديديمة، ووريئة، وكان القياس ألا تلحقهما الهاء؛ لأنهما قد زادتا على الثلاثة ..." [٢].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في العلامة التي تلحق الأسماء المؤنثة ، هل هي (تاء) أو (هاء)؟ على قولين:

القول الأول : أنّ العلامة التي تلحق الأسماء المؤنثة (تاء) ، وليست (هاء)، وهو مذهب البصريين[٣]، وعلى هذا القول أكثر النحويين[٤].

أدلة هذا القول :

١ ــ أن (التاء) في الوصل ، و(الهاء) في الوقف، والأصل الوصل[٥].

٢ ــ أنها تقلب في الوقف (هاء)؛ ليكون فرقاً بين التاء الاسمية والفعلية، أو بين الاسمية التي للتأنيث ، نحو : عِفْرِيَّة، والتي لغيره ، نحو : عنكبوت، وعِفْرِيْت[٦].

٣ ــ أن (التاء) تأتي للتأنيث ، ولا تقلب في الوصل (هاء) كما في (التاء) التي في جمع

---

(1) شرح الجمل ، ص٧٠٢ .

(2) المصدر السابق ، ص٧١٥-٧١٦.

(3) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣ ، وائتلاف النصرة ص٨٠٨ ، والأشموني ٦٩/٤ .

(4) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢ .

(5) انظر : ائتلاف النصرة ص١٠٨، والأشموني ٦٩/٤ .

(6) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢ .

المؤنث السالم ، نحو : كاتبات[1].

القول الثاني : أنَّ علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (هاء) ، وليست (تاء)، ونسب هذا القول إلى الكوفيين[2]، وعليه ابن السراج[3]، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول :

١ ــ أن (الهاء) في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت (تاء) في الوصل؛ إذ لو تركت بحالها (هاء) لقيل: رأيت شجرهاً بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا، كما في (زيداً)، فيلتبس في الوقف بـــ (هاء) المؤنث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء بالوقف رجعت إلى أصلها، وهو (الهاء)[4].

٢ ــ أنَّ من علامات المؤنث المتفق عليها (الألف)، و(الهاء) تتفق مع (الألف) مخرجاً، فدل على أن العرب وضعت مخرجاً واحداً لعلامة التأنيث[5].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون الذي عليه أكثر النحويين، وذلك لأنّ (الهاء) لا ينطق بها إلا في حالة الوقف، والوقف موضع تغيير ، فكما أن الوقف في الاسم المرفوع في نحو : ذهب زيدٌ يكون على السكون، وكذلك الوقف في الفعل المضارع كذلك، ويوقف على الفعل الماضي – أيضاً – بالسكون ، وكلها تغييرات طارئة، فكذلك مجيء (الهاء) في الاسم المؤنث في حالة الوقف ، إنما هو تغيير طارئ لا يعتد به[6].

---

(1) انظر : المقاصد الشافية ١٤٦/٤ .

(2) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣ ، وائتلاف النصرة ص١٠٨ ، والأشموني ٦٩/٤ .

(3) انظر : الموجز، لابن السراج ص١٣٦ .

(4) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢ .

(5) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣ .

(6) انظر : ائتلاف النصرة ص١٠٨ ، والمقاصد الشافية ١٤٦/٤ .

١٩ : المقصور والممدود :

١٩ -١ : مد المقصور للضرورة الشعرية

المختار عند ابن العريف أن مد المقصور لا يجوز حتى لو دعت إليه الضرورة الشعرية ، حيث قال :" ويجوز له قصر الممدود ، ولا يجوز له مد المقصور ، واختلف في ذلك الكوفيون والبصريون ، فأما أهل الكوفة فقالوا لأهل البصرة : كما أجزتم أنتم القصر أجزنا نحن المد . والقصر هو رد الشيء إلى أصله ، فأصل هذا كله القصر ، وإنما مد المقصور؛ لتبيين الألف وذلك أنه إذا قصر الممدود ، فإنما يخفف الكلمة ويحذف منها ، ومن شأن العرب الحذف والاستخفاف ، ولو مد المقصور لأزاد في الكلمة ما ليس فيها وليس من شأن العرب الزيادة ، وأما كثير من أهل النحو فأجازوا مد المقصور وأجازه الأخفش مع من ذكرنا واستشهد عليه بقول الشاعر :

سيُغنيني الذي أغناكَ عنِّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ "[1]

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في مد المقصور للضرورة الشعرية على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وهو مذهب البصريين[2]، واختاره ابن العريف .

أدلة هذا القول:

١- أنه لا يجوز مد المقصور؛ لأن المقصور هو الأصل والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة والذي يدل على ذلك-أيضا- أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور

---

(1) شرح الجمل ص ٨٣٠ - ٨٣١

(2) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٤٥/٢، و أوضح المسالك ٢٩٧/٤.

دون الممدود، فدل على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جاز مد المقصور؛ لأدى ذلك إلى أن يرد إلى غير أصل، وذلك لا يجوز وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنه إنما جاز؛ لأنه رد إلى أصل بخلاف مد المقصور؛ لأنه رد إلى غير أصل وليس من الضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل وهذا لا إشكال فيه[1].

٣- أن مدّ المقصور غير جائزٍ؛ لأنَّه زيادة في الكلمة؛ ولذلك لم يُسغ للشاعر أن يزيد أيّ حرفٍ شاء بخلاف قصْر الممدود فإنه حذف الزائد والأصل عدم الزيادة [2].

القول الثاني : أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وهو مذهب الكوفيين[3]، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين[4].

أدلة هذا القول :

١- السماع، حيث إنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ومن ذلك قول الشاعر:

سيُغنيني الذي أغناكَ عنِّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ [5]

٢- القياس؛ لإجماع النحويين على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف، فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود[6].

الترجيح :

يظهر أن الراجح قول البصريين و اختيار ابن العريف، أنه لا يجوز مد المقصور في

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٥٠ .

(2) انظر: اللباب ٢/٩٨ .

(3) انظر : المقصور والممدود للفراء ص٤٤-٤٥ ، والضرورة للسيرافي ص١١٠ ، والإنصاف ٢/ ٧٤٥.

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) البيت من الوافر ، لم يعرف قائله ، وهو في المقصور والممدود للفراء ، والإنصاف ٢/٧٤٧، والأشموني ٤/٨٠، والتصريح ٢/٢٩٣ .

(6) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٤٩ .

ضرورة الشعر؛ لما يأتي:

١- أن قوله :" فلا فقر يدوم ولا غناء ... " لا حجة فيه، وذلك أن الإنشاد بفتح الغين والمد والغناء ممدود بمعنى الكفاية قال الشاعر:

ولا تجعليني كامرِئٍ ليس همه كهمي ولا يغني غَنائي ومشهدي[1]

٤- قال المبرد : "وللشاعر إذا اضطر أن يقصر المدود، وليس له أن يمد المقصور، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج حذفها لأنها ألف زائدة، فإذا حذفها رد الشيء إلى أصله، ولو مد المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه "[2].

(1) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد، الديوان ص٣٨، وهو في شرح المعلقات العشر للزوزني ص١٢٣ ، والإنصاف ٧٥٠/٢.

(2) الكامل ٢٨١/١

٢٠ : التصغير :

٢٠ -١ : تصغير ما ثانية حرف لين

المختار عند ابن العريف بقاء حرف اللين على أصله ، حيث قال: "وقد يجوز كسرها[١]، فيقال : شِيَيْخ، وبِيَيْت، كأنهم كرهوا الضم قبل الياء ، وكان يجب أن تقلب الياء واواً، بسبب الضمة، ولكنهم لا يغيرون الاسم بسبب ضم أول المصغر؛ لأنها حركة غير لازمة، وإنما تحدث في حال التصغير، والتصغير ليس بلازم للاسم في كل أحواله؛ لأن مجراه مجرى الصفة؛ لأنك إذا قلت: كُلَيْب ، فمعناه : كلب صغير، فكسروا أول المصغر؛ لتبقى الياء على حالها؛ ولذلك لم يجز: شُوَيّ في تصغير : شيء، فقالوا في فَلْس: فُلَيْس، وفي عَبْد: عُبَيْد، وشيخ: شُيَيْخ، وبَيْت: بُيَيْت ... وشيء: شُيَيْء، ولا يجوز شُوَيّ؛ لأنه ليس في كلام العرب"[٢].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في تصغير ما ثانية حرف لين على قولين :

القول الأول : بقاء حرف اللين الأصلي ، ورد المنقلب إلى أصله، وهو مذهب البصريين[٣]، وهو ظاهر ما اختاره ابن العريف.

أدلة هذا القول :

١ ــ أن بعض العرب يكسر أول المصغر من ذوات الياء ، نحو : نِيَيْب، وشِيَيْخ، خوفاً على (الياء) من انقلابها لضمة ما قبلها ، وهروباً من استثقال (الياء) بعد الضمة، كما لو بقيا كذلك، وهذا يدل على أن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف عند العرب[٤].

---

(1) أي الحرف الأول الذي كان مضموماً في التصغير .

(2) شرح الجمل ص ٦٠٦ بتصرف .

(3) انظر : الارتشاف ١٧٤/١، والمقاصد الشافية ٣٨٣/٤ ، والتصريح ٣٢١/٢ .

(4) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٠٩/١، والمقاصد الشافية ٣٨٣/٤ .

٢ ــ أن قلب حرف اللين (الياء) إلى الواو لضمة ما قبله لم يسمع عن العرب إلا في ألفاظ نادرة لا يقاس عليها[١].

القول الثاني : أنه يجوز قلب حرف اللين إلى (واو) إذا كان ياءً ، نحو : شيخ تُصغَّر على شُوَيْخ، وكذلك إذا كان حرف اللين ألفاً منقلبة عن (ياء) ، نحو: ناب، تصغَّر على نُوَيْب، وهو مذهب الكوفيين[٢].

أدلة هذا القول :

١ ــ السماع ، حيث سمع عن العرب أنهم صغروا (ناب)، وأصله (الياء) على نُوَيْب، بقلب الألف إلى واو، وسمع كذلك في تصغير : شيخ : شُوَيْخ[٣].

٢ ــ القياس ؛ حيث أنّ الثقل الذي يحدثه التصغير من الانتقال من الضمة إلى (الياء) يدعو إلى القلب لمجانسة الضمة[٤].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف ، وهو بقاء حرف اللين الأصلي وعدم قلبه ، ورد حرف اللين (الياء) إلى أصله إذا كان منقلباً ؛ لأنَّ السماع عن العرب هو الفيصل في ذلك، إذ لم يسمع عنهم قلب (الياء) إلى (واو) إلا في ألفاظ نادرة لا يقاس عليها، وكذلك فإنّ القياس لا يُجَوِّز قلب (الياء) إلى (واو)؛ لبعدها عن الطرف، كما أنّ الألف المنقلبة عن ياء يوجب القياس ردها إلى أصلها[٥].

---

(1) انظر : المصدرين السابقين .

(2) انظر : الارتشاف ١٧٤/١، والمقاصد الشافية ٣٨٣/٤ .

(3) انظر : المصدرين السابقين .

(4) انظر : الارتشاف ١٧٤/١ .

(5) انظر : الارتشاف ١٧٤/١ ، والتصريح ٣٢١/٢ .

٢٠ -٢ : لحاق تاء التأنيث في مصغر العلم المؤنث الثلاثي

المختار عند ابن العريف وجوب لحاق تاء التأنيث في مصغر العلم المؤنث الثلاثي سواء كان مختوماً بها أو مجرداً منها، حيث قال عند حديثه عن تصغير الثلاثي: "وإن كان مؤنثاً ألحقت في تصغيره الهاء ، كانت في مكبره أو لم تكن، كقولك في هند: هُنَيْدة، وفي سوق: سُوَيْقَة، وفي عين: عُيَيْنة، فإن زاد على الثلاثة ، لم تلحق فيه الهاء"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في تصغير العلم المؤنث الثلاثي على قولين :

القول الأول : أنه يلزم في مصغره التاء ، إذا كان مجرداً منها، وهو مذهب جمهور النحويين[٢]، ورأي الخليل وسيبويه[٣]، واختاره ابن العريف ، وإليه ذهب الرضي[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، والأزهري[٧].

دليل هذا القول :

أنّ هذا العلم ، لما سُمِّي به المؤنث صار اسماً خاصاً بالمؤنث اعتباراً بما آل إليه من كونه خاصاً بالمؤنث في العلمية[٨].

القول الثاني : أنه يجوز لحاق تاء التأنيث له ، ويجوز عدم ذلك عند تصغيره؛ ولذلك يجوز عند التصغير أن نقول في (برق) اسم امرأة : بُرَيْق، وبُرَيْقة، ونسب هذا القول إلى

---

(1) شرح الجمل ص٦٠٦ .
(2) انظر : المقاصد الشافية ٤٠٢/٤ .
(3) انظر : الكتاب ٤٨١/٣ .
(4) انظر : شرح الشافية ٢٣٧/١ .
(5) انظر : عمدة الحفاظ ٩٥٩/٢ .
(6) انظر : أوضح المسالك ٣٢٩/٤ .
(7) انظر : التصريح ٣٢٣/٢ .
(8) انظر : التذييل والتكميل ٦/ل: ٤٧أ .

الكسائي[1]، ونص أبو حيَّان على أنّ ابن الأنباري وافق الكسائي في ذلك[2].

دليل هذا القول :

السماع، حيث ذكر أن الكسائي قال : "اعلم أنّ العرب تصغر ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرف، مثل: بَرْق، ولَهْو، وخَوّر ، وجُمْل، ورِيْم، بالهاء وبغير الهاء"[3].

ونسبة هذا القول للعرب يدل على أنه عند الكسائي سماع وليس قياسا .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه جمهور النحويين ، وهو ظاهر اختيار ابن العريف؛ لأنّ هذه الأعلام المصغرة أعلام مؤنثة تدل على مسميات مؤنثة؛ ولذلك يجب أن تلحقها تاء التأنيث، ومجيئها بغير علامة التأنيث إذا كانت مجردة منها ، إنما هو بالنظر إلى أصلها الذي وضعته العرب ، فإذا صغرت رجعت إلى أصلها الدلالي، وهو الدلالة على المؤنث، فاحتاجت إلى علامة التأنيث[4].

وأما ما نقله الكسائي ونسبه إلى العرب فيحتمل أنه قاسه ونسبه إليهم ، ويحتمل أن يكون سماعاً ، ولكنه قليل لا يقاس عليه لمخالفة جمهور النحويين له[5].

---

(1) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٨/٢ .

(2) انظر : الارتشاف .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) انظر : الكتاب ٤٨٣/٣ .

(5) انظر : اختيارات الشاطبي (رسالة دكتوراه) ٧٠٣/٢ .

٢١ : النسب :

٢١ -١ : النسب إلى المقصور الرُّباعي الذي ألفه للإلحاق

المختار عند ابن العريف في النسب إلى المقصور الذي على أربعة أحرف وألفه للإلحاق أن تقلب ألفه واواً، حيث قال : "فإن كان على أربعة أحرف ، فإن شئت حذفت الألف ، وإن شئت قلبتها واواً، وقلبها أجود ، فتقول في : معنى : مَعْنَويّ، وملهى: ملهويّ، وقد يجوز: مَعْنِيّ، ومَلْهيّ، وهو قبيح"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في النسب إلى الاسم المقصور ، إذا كان على أربعة أحرف وألفه للإلحاق على قولين:

القول الأول : أنه يجوز في النسب إلى المقصور الرباعي الذي ألفه للإلحاق وجهان حذف الألف ، أو قلبها واواً، وهو الأجود ، وهو مذهب سيبويه[٢]، وهو اختيار ابن العريف.

دليل هذا القول :

القياس على النظير ، فكما يقولون في (حُبْلَى) : حُبْلَوِيّ ، يقولون في (مَلْهى): مَلْهَويّ، وكما يقولون في (مَلْهى) : مَلْهيّ، يقولون في (حُبْلَى): حُبْلِيّ، فيدخلون بعضاً على بعض تشبيهاً[٣].

القول الثاني : أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه : مَلهيّ، ومَلهويّ، ومَلهاويّ، وهو مذهب

---

(1) شرح الجمل ص٦١٦ .

(2) انظر : الكتاب ٣٥٣/٣ ، والارتشاف ٢٨١/١ .

(3) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/٤ ، وشرح الشافية للرضي ٤٠/٢ .

السيرافي[1].

دليل هذا القول :

القياس على التشبيه[2].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه السيرافي ، وهو جواز الأوجه الثلاثة في النسب إلى الرباعي المقصور الذي ألفه للإلحاق نحو : مَلْهى، فيجوز في النسب إليه : مَلهيّ، وملهويّ، وملهاويّ، وذلك للقياس ، فكما يجوز فيما كانت ألفه رابعة للتأنيث أن يقال فيه: حُبليّ، وحُبْلّويّ، وحبلاويّ، أن يقال – أيضاً – في (مَلْهى) الأوجه الثلاثة[3].

---

(1) انظر : شرح السيرافي ١٠٩/٤ .

(2) انظر : دليل القول الأول .

(3) انظر : شرح السيرافي ١٠٩/٤ ، وشرح الشافية للرضي ٤٠/٢ .

٢١ -٢ : النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْل

المختار عند ابن العريف أنه عند النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْل المجردان من التاء إثبات الياء فيهما ؛ لأنه الوجه فيما جرد من التاء ، حيث قال: "وقالوا في : حنيفة، حنفي، وجذيمة: جذمي ... وما لم يكن فيه هاء التأنيث فالوجه فيه إثبات الياء ، كما قالوا في: قريش، قريشي، وكذلك ردوا فُعَيْلاً إلى فُعَل"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْل على قولين :

القول الأول : أنه عند النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْل المجردان من تاء التأنيث، فالوجه فيه إثبات الياء ، وما جاء بغير الياء فهو من الشاذ ، الذي لا يقاس عليه ، وهو مذهب سيبويه[٢]، وأكثر النحويين[٣]، وهو اختيار ابن العريف .

أدلة هذا القول:

١ ــ السماع ، ومن ذلك قول الشاعر :

بِــكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْــهِ مَهَابَةٌ سَرِيْعٌ إلى دَاعِي النَّدى والتَّكَرُّمِ[٤]

٢ ــ أنه مما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس الذي لم يغير المنسوب

---

(1) شرح الجمل ص ٦١٥بتصرف .

(2) انظر : الكتاب ٣٣٥/٣ .

(3) انظر : الكتاب ٣٣٥/٣ ، والإنصاف ٣٥٠/١ ، وابن يعيش ١١/٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/٢، والارتشاف ٢٨٤/١ .

(4) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٣٣٧/٣ ، وروايته فيه :

بكل قريشي إذا ما لقيته .....

والإنصاف ٣٥٠/١ ، وابن يعيش ١١/٦ ، واللسان : قرش .

إليه عن حركات حروفه[1].

٣ ــ أنَّ عدم حذف الياء يبقي الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير للكلمة عن أصلها[2].

القول الثاني : أن النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْل بإثبات الياء وحذفها جائز على حد سواء وأن حذف الياء منهما يخرج من حد الشذوذ لكثرته، وهو مذهب السيرافي[3].

دليل هذا القول :

أنّ النسب إلى هذين البناءين بحذف الياء جائز ، وليس شاذاً عن القياس نظراً لكثرته حتى خرج عن حدّ الشذوذ[4].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح ما ذهب إليه السيرافي ، وهو أن النسب إلى (فَعِيْل وفُعَيْل) بحذف الياء ، نحو قولهم في (قُرَيْش، وثَقِيْف) : قُرَشِيّ، وثَقَفِيّ، جائز ، ويجوز أن يقاس عليه؛ لما يأتي:

١ ــ أنه لكثرة دورانه على الألسنة في الماضي والحاضر يجوز أن يعتبر خارجاً من حد الشذوذ ، مما يجعل القياس عليه أمراً متبعاً[5].

٢ ــ أنّ فيه اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة في الوسط ، وهو ما يؤدي إلى ثقل في الكلمة ، والعرب تكره توالي الأمثال؛ ولذا فإنّ حذف الياء يخفف من ذلك الثقل[6].

٣ ــ أنّ النسب تغيير في آخر الاسم ومنتهاه ، والتغير يساعد على التغيير[7].

---

(1) انظر : الكتاب ٣/٣٣٥ ، وشرح السيرافي ٤/٩١ .

(2) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢٨ .

(3) انظر : شرح الكتاب ٤/٩١ .

(4) انظر : المصدر السابق .

(5) انظر : المصدر السابق .

(6) انظر : شرح الشافية للرضي ٢/٢٠-٢٣ .

(7) انظر : الكتاب ٣/٣٣٥ .

٢٢ : همزة الوصل :

٢٢ -١ : أصل حركة همزة الوصل

المختار عند ابن العريف أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون مكسورة ، حيث قال : " فإن كان ثالث الفعل مكسورا أو مفتوحا كسرت الألف في الابتداء ، وحق ألفات الوصل كلها أن تكون مكسورة"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل حركة همزة الوصل على قولين :

القول الأول : أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في "ادخل" ونحوه؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل؛ ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين وهو مذهب البصريين [٢]،وهو اختيار ابن العريف

أدلة هذا القول :

١- أن أصل حركة همزة الوصل: الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلة، وإنما ضمت فيما انضم ثالثه، في الأمر ، كاقتل، أو في غيره كانطلق واقتدر ، إتباعا، واستثقالا للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه[٣].

٢- أن المقصود بزيادة الهمزة أن يلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء؛ لأنه لو لم تزد الهمزة؛ لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء؛ لأن الابتداء بالساكن محال؛ ولذا كانت زيادة الهمزة؛ لئلا يبتدأ بالساكن، ولم تزد فيما تحركت فاؤه؛ فينبغي أن تزاد

---

(1) شرح الجمل ص ٦٢١ .

(2) انظر: الخصائص ١٣٦/٣، والإنصاف ٧٣٧/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ١٥٥٦/٣.

(3) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٧/٤،و حاشية الصبان ٣٩٠/٤ .

متحركة لا ساكنة لأنه من المحال أن يقصد إلى حرف ساكن والمراد التخلص من الساكن[1].

٣- إنما وجب أن تكون حركتها الكسرة؛ لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن؛ لأن الهمزة إنما جئ بها توصلا إلى النطق بالساكن كما أن الساكن إنما حرك توصلا إلى النطق بالساكن الآخر[2].

القول الثاني : أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في اضرب إتباعا لكسرة العين وتضم في ادخل إتباعا لضمه العين وهومذهب الكوفيين[3] وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة وإنما تحرك لالتقاء الساكنين[4].

أدلة هذا القول:

١- أنه لما وجب أن يزاد حرف؛ لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركا؛ وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبا للمجانسة؛ لأنهم يتوخون ذلك في كلامهم ألا ترى أنهم قالوا: مُنتُن فضموا التاء إتباعا لضمه الميم وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة؛ لأنه من أنتن فهو منتن كما تقول: أجمل فهو مجمل، وأحسن فهو محسن، إلا أنهم ضموها للإتباع[5]،وكذلك قالوا فيها-أيضا- :منِتن فكسروا الميم إتباعا لكسرة التاء، وكذلك قالوا: المِغيرة فكسروا الميم إتباعا لكسرة الغين، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة؛ لأنه من أغار على العدو إغارة وكذلك قالوا: يُسرُوع فضموا الياء إتباعا لضمة الراء[6]، وكذلك قالوا: الأسود بن يُعفُر، فضموا الياء إتباعا لضمه الفاء، وإن كان الأصل هو الفتح؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يفعول بالضم وكذلك قالوا هو أخوك لِإمك بكسر

---

(1) انظر:الإنصاف ٢/٧٣٨ .

(2) انظر: الإنصاف٢/٧٣٨- ٧٣٩ .

(3) انظر: الخصائص ٣/١٣٦، والإنصاف ٢/٧٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي ٣/١٥٥٦ .

(4) انظر: الإنصاف ٢/٧٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٥٥٦، وحاشية الصبان ٤/٣٩٠ .

(5) انظر: الإنصاف ٢/٧٣٧ .

(6) انظر: المصدر السابق .

الهمزة إتباعا لكسرة اللام قال الله تعالى : (فلإِمه الثلث) في قراءة من قرأ بكسر الهمزة وهما: حمزة الزيات، والكسائي، من سادات القراء السبعة وعلى ذلك قراءة الحسن: (الحمدِ لله) بكسر الدال وقراءة ابن أبي عبلة (الحمدُ لُله) بضم اللام وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للإتباع طلبا للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للإتباع و لم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى[1].

الترجيح في المسألة :

يظهر أن الراجح رأي البصريين القائل إن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في ادخل ونحوه؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضم لأن ذلك مستثقل.

ويؤيد ذلك قول ابن الأنباري :" وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين طلبا للمجانسة قلنا التحريك للإتباع ليس قياسا مطردا، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جدا وذلك الإتباع على طريق الجواز لا على طريق الوجوب ألا ترى أنه يجوز أن يقال في منتن بضم التاء منتن بالكسر فيؤتى به على الأصل وأما قولهم منتن بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نتن لأنه يقال نتن الشيء وأنتن،ففيهما لغتان فلا يكون الكسر للإتباع .

وكذلك قولهم المغيرة يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه المغيرة بالضم ويحتمل أن يكون من غار أهله يغيرهم غيرا إذا مارهم وكذلك يجوز أن يقال في يسروع بالضم يسروع بالفتح على الأصل وقد قالوا: إنه أسروع – أيضا – وكذلك يجوز أن يقال في يعفر بالضم يعفر بالفتح على الأصل وكذلك يجوز أن يقال في قولهم: هو أخوك لإمك بالكسر هو أخوك لأمك بالضم على الأصل .

وأما قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال ،وقراءة من قرأ (الحمد لله) بضم

(1) انظر: المصدر السابق ٢/٧٣٨ .

اللام[1] فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس. أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر وأما ضعفهما في القياس فظاهر- أيضا - أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب، وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلا ضعيفا، كان مع الكلمتين ممتنعا البتة؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل، فإذا كان في المتصل ضعيفا امتنع في المنفصل البتة لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إتباع وإذا كان الإتباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين

والذي يدل على أن حركتها ليست إتباعا لحركة العين في نحو اضرب وادخل أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب اذهب بفتح الهمزة لأن عين الفعل منه مفتوحة فلما لم يجز ذلك؛ وقيلت بالكسرة علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر وإنما ضمت في "ادخل"، ونحوه؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل، ولم يفعلوا ذلك في "اذهب" ؛ لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ، فجيء بها على الأصل ، وهو الكسر"[2].

(1) نسب ابن جني في المحتسب ٣٧/١ ، قراءة كسر الدال من (الحمد) لزيد بن علي والحسن البصري ، ونسب قراءة ضم الدال واللام لإبراهيم بن أبي عبلة ، وقال : " وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال .

(2) الإنصاف ٧٣٩/٢- ٧٤٠ .

٢٢ -٢ : الأصل في "اِبن"

المختار عند ابن العريف أن أصل "اِبن" ، "بَنَوٌ" على وزن "فَعَلٌ"، والمحذوف منه الواو، حيث قال : "كان الأصل فيه "بَنَوٌ"، على وزن "فَعَلٌ" ، فكرهت الضمة على الواو للالتقاء المثلين ، قالوا : الضمة واو صغيرة ، تجعل على رأس الواو؛ ولئلا يلتبس بواو أخرى حذفت الواو ، وعوض عنه ألف في أوله، فأتى "ابن" ، من أجل أنه ضارع الفعل في باب الحذف آخراً ، وضارعه في باب الزيادة أولاً"[١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل "ابن" وما حذف منه على قولين :

القول الأول : أن أصله "بَنَوٌ" ، على وزن "فَعَلٌ" ، والمحذوف منه الواو، وهو مذهب البصريين[٢]، وهو ظاهر اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول :

١ ــ أنه يجمع على أبناء ، على وزن "أفعال" ، على قياس "فَعَل" مفتوح العين ، نحو: جَبَل، وأَجْبَال[٣].

٢ ــ أنّ الواو تظهر في نحو : البُنُوَّة[٤].

القول الثاني : أنّ أصل "اِبنْ" : "بَنَيٌ" على وزن "فَعَلٌ" مِنْ بَنَيْتُ، فلامه المحذوفة ياء وليست واو، وهو مذهب الكوفيين[٥].

---

(1) شرح الجمل ل / ٦ أ .

(2) انظر : شرح الجمل ل : ٦ أ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٠، وابن الشجري ٢/٢٨٤، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٥٥-٢٥٧ .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : المصادر السابقة .

(5) انظر : المصادر السابقة .

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ أصله "بَنَيٌ" ، من بنيت ؛ لأنّ الابن مبني على الأب[1].

٢ ــ أنّ ظهور الواو في البُنُوَّة ليست دليلاً على أنّ لامه واو ، لقولهم في مصدر الفتى : الفُتُوَّة، ولامه هنا ياء ، بدلالة ظهور الياء في فَتَيَانِ، وفِتْيانٍ، وفَتَيَات[2].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن العريف ، من أنّ أصل "ابن": "بَنَوٌ" ، على وزن "فَعَلٌ" ، ولامه المحذوفة واو ؛ لأنّ المؤنث من "ابن" "بِنْت"، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وكذلك فإن كلمة "البُنُوَّة"، وهي مصدر تدل على أنّ المحذوف هو الواو ، وليس الياء[3].

---

(1) انظر : ابن الشجري ٢/٢٨٤ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٥٠-١٥١ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٥٧ .

٢٢ -٣ : اشتقاق الاسم

المختار عند ابن العريف أن الأصل في اسم : سِمْو ، على ورن فِعْل، حيث قال: "كان الأصل فيه سِمو على وزن فِعل ، والدليل على ذلك قولك في الجمع أسماء كما تقول: قنو وأقناء ، فكرهت الضمة على الواو لالتقاء المثلين ، لأن الواو حرف الضمة، والضمة هي واو صغيرة ، و لم تجعل أمام الواو؛ لئلا تلتبس بالواو، فجعلت على رأس الواو، فلما حذفت الضمة بقيت الواو ساكنة والميم ساكنة، فالتقى مثلان فحذفت الواو لذلك، فلم يمكنهم العوض منها آخرا ، فعوضت الألف أولا ، وضارع الفعل في باب الزيادة أولا، لمضارعته إياه في باب الحذف آخرا "[1].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل كلمة (اسم) على قولين :

القول الأول : أن الأصل في اسم : سِمو، على وزن فِعْل، وهو مذهب البصريين[2]، واختاره ابن العريف.

أدلة هذا القول:

١- أن السمو في اللغة هو العلو يقال: سما يسمو سموا، إذا علا، ومنه سميت السماء سماء؛ لعلوها والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى[3].

٢- أن هذه الأقسام الثلاثة التي هي: الاسم، والفعل، والحرف، لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم نحو: الله ربنا، ومحمد نبينا، وما أشبه ذلك، فأخبر

---

(1) شرح الجمل ص ٤٥ .

(2) انظر: الإنصاف ٦/١ ، والمسائل الخلافية للعكبري ص ١٨، و توضيح المقاصد ١٥٥٣/٣ ، و حاشية الصبان ٣٨٤/٤.

(3) انظر : الإنصاف ٦/١ .

بالاسم عنه، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل نحو: ذهب زيد، وانطلق عمرو، وما أشبه ذلك، فأخبر بالفعل ولو أخبر عنه فقيل: ذهب ضرب، وانطلق كتب، لم يكن كلاما، ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف نحو: من، ولن، ولم، وبل، وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف، أي: علا، فدل على أنه من السمو، والأصل فيه سِمو على وزن فِعل بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضا عنها ووزنه: اِفع لحذف اللام منه[1].

القول الثاني : أن الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة وهو مذهب الكوفيين[2].

أدلة هذا القول :

١- أن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به ألا ترى أنك إذا قلت: زيد، أو عمرو، دل على المسمى فصار كالوسم عليه؛ فلهذا قيل: إنه مشتق من الوسم، والأصل في اسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه: اعل لحذف الفاء منه[3].

٢- أن الاسم علامة المسمى، والعلامة تؤذن بأنه من الوسم، وهي العلامة فيجب أن يكون مشتقاً منها[4].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف لما يأتي:

١- أن عليه أكثر اللغويين [5].

---

(1) انظر: المصدر السابق ١/٧- ٨

(2) انظر: لإنصاف ٦/١ ، والمسائل الخلافية للعكبري ص ١٨، و توضيح المقاصد ١٥٥٣/٣، و حاشية الصبان ٣٨٤/٤.

(3) انظر: الإنصاف الصفحة نفسها .

(4) انظر: المسائل الخلافية ص ٦٥ .

(5) انظر: المخصص لابن سيده ، والمصباح المنير ، مادة: سما .

أنه وإن كان صحيحا من جهة المعنى أن الاسم مشتق من الوسم، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ، ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول: أنهم مجمعون على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضا عن حذف اللام لا عن حذف الفاء، فلما حذفوا اللام التي هي الواو من "بنو" عوضوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابن، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وعد، لم يعوضوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا: اعد، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا: عدة؛ لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره، فلما وجد في أول "اسم" همزة التعويض، علم أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ماله نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم [1].

والوجه الثاني : أنه يقال : أسميته ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن يقال: وسمته، فلما لم يقل إلا أسميت دل على أنه من السمو، وكان الأصل فيه أسموت إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قالوا: أعليت وأدعيت، والأصل أعلوت وأدعوت إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء فكذلك ها هنا[2].

والوجه الثالث : أنه يقال في تصغيره: سُمي، ولو كان مشتقا من الوسم؛ لكان يجب أن يقال في تصغيره: وُسيم، كما يجب أن يقال في تصغير زنة: وُزينة، وفي تصغير عدة: وُعيدة؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمي دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم[3].

والوجه الرابع : أنه يقال في تكسيره: أسماء، ولو كان مشتقا من الوسم؛ لوجب أن

---

(1) انظر: الإنصاف ١ /٨- ١٠، و أسرار العربية ص ٣١ – ٣٢.

(2) انظر: الإنصاف ١/ ١٠ – ١٣، و أسرار العربية ص ٣١ .

(3) انظر: المصدرين السابقين ١٣/١ - ١٤، و ص ٣٠ .

يقال: "أوسام، وأواسيم"، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء، دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم[1].

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سُمىً، والأصل فيه: سَموٌ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: سُمى[2].

(1) انظر: المصدرين السابقين ١/١٤- ١٥، وص ٣٠- ٣١.

(2) انظر : الإنصاف ١/١٥.

٢٢ -٤ : أصل لفظ الجلالة (الله)

المختار عند ابن العريف أن أصل لفظ الجلالة : (إلاه)، حيث قال: "كان الأصل "إِلاه"، فأدخلت الألف واللام على الهمزة ، فأتى "الإله"، ثم حذفت الهمزة، وأدغمت اللام في اللام فأتى (الله)" [١].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في أصل لفظ الجلالة على قولين:

القول الأول : أنّ أصله "إِلاه" على وزن "فِعال" ، من أَلِه يَأْلَهُ ، إذ عبد، فإلاه "فِعَال بمعنى مَفْعُول" ، أي معبود ، ثم حذفت الهمزة وألقيت حركتها على لام التعريف، فالتقت اللامان ، فَسُكِّنَتْ الأولى وأدغمت في الثانية ، وهو مذهب سيبويه في أحد قوليه[٢]، ويونس بن حبيب[٣]، والأخفش[٤]، والكسائي[٥]، والفراء[٦]، وقطرب[٧]، وهو اختيار ابن العريف .

دليل هذا القول :

أنّ بعض العرب يقطعون همزة "لام التعريف" منه في النداء ، فيقولون: "يا أَلله" ، وهو دليل على أن الألف واللام فيه عوض عن همزة القطع[٨].

القول الثاني : أنّ أصله "لاه" ، وأصله "لَيَه" على وزن "فَعَل" ، ثم أدخل عليه الألف

---

(1) شرح الجمل ص٤٢٩ .

(2) انظر : الكتاب ١٩٥/٢، وابن الشجري ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٣/١ .

(3) انظر : ابن الشجري ١٩٦/٢ ، والخزانة ٢٦٧/٢ .

(4) انظر : المصدرين السابقين .

(5) انظر : المصدرين السابقين .

(6) انظر : المصدرين السابقين .

(7) انظر : المصدرين السابقين .

(8) انظر : ابن الشجري ١٩٦/٢، واللباب ٣٦٥/٢ ، وابن يعيش ٣/١ .

واللام ، فقيل: "الله" ، وإليه ذهب سيبويه في قوله الآخر[1].

دليل هذا القول:

السماع ، حيث ورد عن العرب قولهم : "لَهْيَ أبوك"[2]، يريدون : لاَهِ أبوك، قال الشاعر:

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزونِي[3]

فلاه في قوله : "لاهِ ابنُ عَمَّكَ" ، أصله "للَّهِ" ، فحذف لام الجر، وأعملها محذوفة، كما أعمل الباء محذوفة في قولهم : "اللهِ لأَفْعَلَنَّ"، وأتبعها في الحذف لام التعريف، فبقي "لاَهِ"، بوزن "عَالِ"[4].

الترجيح :

يظهر أن الراجح ، ما ذهب إليه سيبويه في أحد قوليه، ويونس ، والأخفش، والكسائي، والفراء، وقطرب، واختاره ابن العريف من أن أصل لفظ الجلالة "الله" هو "إله"، على وزن "فِعَال" بمعنى "مَفْعُول"؛ لأنه بمعنى : مَأْلُوه، أي : مستحق للعبادة، يعبده الخلق، ويألهونه، يدل على ذلك قول الشاعر :

للهِ دَرُّ الغانِياتِ المُـــدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[5]

أي: تعبدي ، ومعنى العبادة : الخضوع والتذلل ، من قولهم : طريق معبد، إذا كان موطوءاً مذللاً، لكثرة السير فيه[6].

---

(1) انظر : الكتاب ٤٩٨/٣ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، وابن يعيش ٣/١ ، والخزانة ٢٦٦/٢ .

(2) الكتاب ٤٩٨/٣ ، وابن الشجري ١٩٥/٢ ، والخزانة ٢٦٧/٢ .

(3) البيت من البسيط ، لذي الإصبع العدواني ، من مفضلته الشهيرة ، وهو في : المفضليات ص١٦٠، والخصائص ٢٨٨/٢ ، وابن الشجري ١٩٥/٢ .

(4) انظر : ابن الشجري ١٩٥/٢ .

(5) البيت من الرجز ، لرؤبة بن العجاج، الديوان ص١٦٥، وهو في المحتسب ٢٥٦/١، وابن الشجري ١٩٧/٢، وابن يعيش ٣/١ .

(6) انظر : ابن الشجري ١٩٧/٢ .

٢٣ : الإعلال والإبدال :

٢٣ -١ : المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين

المختار عند ابن العريف أن المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين، يجوز أن يكون عين الفعل ، أو الواو الثانية ؛ لأنها زائدة ، حيث قال: "وتسقط الياء والواو من المفعول ، نحو قولك: مقول، ومصوغ، ومكيل، ومبيع،... ثم قال : واختلف في الساقط منها ، فالخليل وسيبويه يقولان: الساقط الواو الثانية؛ لأنها زائدة؛ لأن الأول عين الفعل ، والزائد أولى بالحذف؛ لأنه مجتلب لم يكن موجوداً[١].

والأخفش يقول: المحذوف الواو الأولى، وإن كانت عين الفعل؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف، ألا ترى أنه هو الذي يحرك لاجتماع الساكنين؛ لأنه هو الذي يمنع من النطق بالثاني ، والأول وإن كان عين الفعل فالحاجة إلى الثاني أوكد؛ لأنها واو المفعول، وبها يقوم المثال، ويعرف المعنى[٢].

ثم نقل قول المازني ، حيث قال: قال المازني : "قلت للأخفش: يلزم على قولك أن تقول: مبوع، قال : كُسِر ما قبل الواو، فقلبت ياء ، كما قيل: ميزان، وميعاد"[٣]، ثم قال: وكلا القولين حسن"[٤].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنّ المحذوف واو مفعول من نحو : قال، وباع، فيكون اسم المفعول

---

(1) انظر : الكتاب ٣٤٨/٤ .

(2) انظر : المنصف ٢٨٧/١ .

(3) انظر : المصدر السابق .

(4) شرح الجمل ص٨٦٠-٨٦١ بتصرف .

(مَقُولْ، ومَبِيْع) على وزن : مَفُعْل، ومَفِعْل، وهو مذهب الخليل وسيبويه[1].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنه عند بناء اسم المفعول من قال، وباع، قيل: مَقْوُوْل، ومَبْيُوْع، فإذا ألقيت حركة الواو والياء على الحرف الذي قبلهما سكنت عين الفعل (الواو، والياء)، وبعدهما واو "مفعول" ، فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول[2].

٢ ــ أنّ واو مفعول أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى، ولم تحذف (الواو والياء) من : مَقُوْل، ومَبِيْع؛ لأنهما عينا الفعل[3].

القول الثاني : أنّ المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين من نحو: قال، وباع، هو عين الفعل (الواو والياء) ، فيكون وزن اسم المفعول من الفعل المعتل العين بالواو (مَفُوْل)، ومن المعتل العين بالياء (مَفِيْل) ، وهو مذهب الأخفش[4].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ واو (مفعول) جاءت زيادتها لمعنى، وهو الدلالة على معنى المفعول، فكان ما قبلها من الحروف أولى بالحذف؛ لأنها لم تأتِ لمعنى[5].

٢ ــ أنّ عين (مفعول) تحذف كما تحذف (الياء) من الاسم المنقوص، و(الألف) من الاسم المقصور إذا دخلهما التنوين، مع أنّ كل واحد منهما أصل[6].

القول الثالث : أنه يجوز أن يكون المحذوف من اسم المفعول الثلاثي المعتل العين، عين الفعل أو واو مفعول، وهو مذهب المازني[7]، وعليه ابن جني[8]، وهو ما اختاره ابن العريف.

---

(1) انظر : الكتاب ٣٤٨/٤ ، والمنصف ٢٨٧/١ ، واللباب ٣٦/٢ .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) انظر : المصادر السابقة .

(4) انظر : المنصف ٢٨٧/١ ، واللباب ٣٦٠/٢ ، وابن يعيش ٦٧/١٠ .

(5) انظر : المصادر السابقة .

(6) انظر : المنصف ٢٨٩/١ ، واللباب ٣٦١/٢ .

(7) انظر : المنصف ٢٨٨/١ .

(8) انظر : المنصف ٢٨٨/١-٢٨٩ .

أدلة هذا القول:

١ ــ أنّ مما يُقَوِّي أنّ المحذوف هو الواو من اسم المفعول ، وليس العين ما جاء به السماع ، ومن ذلك قول الشاعر :

سَيَكْفِيْكَ صَرْبَ القومِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ ومَــاءُ قدورٍ في القِصَاعِ مَشِيْبُ[1]

فقوله : "مَشِيْبُ" أصله : "مَشُوْبُ" ؛ لأنه من "شُبْتُ الشيءَ أشوبه"، إذا خلطته بغيره؛ فلو كانت الواو في "مَشُوْب" واو "مفعول" ، لما جاز أن يقول فيها "مَشِيْب"؛ لأنّ واو "مفعول" لا يجوز قلبها إلا أن يكون لام الفعل معتلة، نحو قولهم : "رَمَى فهو مَرْمِيّ"، لكن الواو في "مشوب" هي عين الفعل فقلبها ياء[2].

٢ ــ القياس ، حيث إنّ "مَشِيْب" قلبت فيه عين مفعول كما قلبت في نحو قولهم: "أرضٌ مميتٌ عليها" يريدون موت عليها[3].

٣ ــ ومما يقوِّي كون المحذوف هو عين اسم المفعول ، وليس الواو أنّ "الواو" جاءت لمعنى ، وهو المدّ، والعين لم تأتِ لمعنى، فحذف العين التي لم تأتِ لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى، وهو الواو الزائدة أولى ، كما تقول : مررت بقاضٍ ، فتحذف الياء؛ لأنها لم تأتِ لمعنى، وتبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف[4].

٤ ــ أنّ العين من اسم المفعول من نحو : قال وباع ، قد اعتلت فيها ، كما اعتلت في: قِيْل ، وبِيْعَ، وكذلك اعتلت في أصل "مَبِيْع، ومقول"، فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب، كذلك أُعِلَّتْ – أيضاً – بالحذف ، و واو "مفعول" لم تنقلب من شيء، ولم تعتل في الفعل، فكان تركها وحذف المعتل أوجب[5].

---

(1) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله، وهو في : المنصف ٢٨٨/١ ، واللسان : صَرَبَ، وروايته فيه : مَشُوْب، بل مَشِيْب، والصَّرْب: الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح ، واللحم المُعَرَّض : الذي لم يبالغ في إنضاجه .

(2) انظر : المنصف ٢٨٨/١ .

(3) انظر : المصدر السابق ٢٨٩/١ .

(4) انظر : المنصف ٢٨٩/١ ، واللباب ٣٦١/٢ .

(5) انظر : المنصف ٢٩٠/١ .

الترجيح :

يظهر أن الراجح ما ذهب إليه المازني ، ووافقه عليه ابن جني ، واختاره ابن العريف من أنه يجوز الوجهان: أن يكون المحذوف من الفعل الثلاثي المعتل العين، هو العين أو الواو الزائده؛ لأنّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنّ الواو زائدة ، فتحذف؛ لدلالة الميم في أول الاسم على أنه اسم المفعول[1]، والزائد أولى بالحذف، له وجه من الصواب، كما أنّ ما ذهب إليه الأخفش من أن المحذوف هو العين من اسم المفعول وليس الواو؛ لأنها جاءت زائدة لمعنى المدّ له – أيضاً – وجه من الصواب ، وذلك لأمرين:

أحدهما : أنّ حذف الزائد أولى، إذا لم يخل حذفه بالمعنى ، وهو هنا لا يخل بالمعنى، إذ ليس في اللفظ فرق بين الحذفين ، وإنما ذلك أمر تقديري حكمي ، والمعنى مفهوم على التقديرين جميعاً، فإبقاء الأصلي على هذا أولى[2].

والثاني : أنّ مما يقوي حذف العين من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل، في نحو: "مقول، ومبيع" أنها قد حذفت في نحو: "قُلْ، وبِعْ"، فكما حذفت من فعلي الأمر من "قال، وباع" ، فكذلك حذفت من اسم المفعول من هذين الفعلين[3].

ولهذين السببين يجوز أنْ يكون المحذوف الواو أو العين من اسم المفعول، كما ذهب إليه المازني وابن جنِّي واختاره ابن العريف.

---

(1) انظر : اللباب ٢/٣٦٠ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : المنصف ١/٢٩٠ .

٢٣ -٢ : علة حذف "الواو" من نحو "يَعِدُ، ويَقِفُ"

المختار عند ابن العريف أنّ علة حذف الواو من "يَعِدُ"، ونحوه؛ لوقوعها بين "ياء وكسرة" وذلك ؛ لأنّ اجتماع "الياء، والواو، والكسرة" مستثقل في الكلام، حيث قال: "وكل واو كانت فاء الفعل ، فإنها تصحُّ في الماضي ؛ لأنها مفتوحة ، والفتحة لا تستثقل ، وتسقط في المستقبل ، قال أبو الحسن : إنما صحت مع الماضي ؛ لأنها مفتوحة والفتحة لا تستثقل على الواو لخفتها، وإنما تسقط في المستثقل إذا كان على "يَفْعِلُ" بكسر العين؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، لوقوعها بين ضدَّيها .." [(١)].

مناقشة المسألة :

اختلف النحويون في علة حذف الواو من "يَعِدُ"، ونحوه على قولين :

القول الأول : أنّ علة حذف الواو من كل فعل فاؤه ، واو من باب "فَعَلَ يَفْعِلُ"؛ لوقوعها بين ضدَّيها "الياء والكسرة" ؛ لأنّ ذلك مستثقل في الكلام، وهو مذهب البصريين[(٢)]، وعليه أبو الحسن ابن كيسان[(٣)]، وهو اختيار ابن العريف.

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ اجتماع "الياء والواو والكسرة" مستثقل في الكلام؛ ولذلك وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ؛ ليخف أمر الاستثقال[(٤)].

٢ ــ أنّ "الواو والياء" إذا اجتمعتا، وكان على صفة يمكن أنْ تدغم إحداهما في الأخرى، قلبت الواو إلى الياء ، نحو : "سَيِّد، ومَيِّت" كراهية اجتماع المثلين، إذ أصلهما: "سَيْوِد، ومَيْوِت"، قلبت "الواو" ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء[(٥)]، ولَّما لم يحصل الإدغام في

---

(1) شرح الجمل ص٨٦٥ .

(2) انظر : الكتاب ٥٣/٤ ، والمنصف ١٨٨/١ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ .

(3) انظر : شرح الجمل لابن العريف ص٨٥٦ .

(4) انظر : الكتاب ٥٣/٤ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، وابن يعيش ٥٩/١٠ .

(5) انظر : الإنصاف ٧٨٣/٢ .

نحو : يَوْعِد، لتحرك الياء ، وجب التخفيف بالحذف ، فقيل: يَعِدُ، وحملوا "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" على "يَعِدُ" ؛ لئلا تختلف طُرُق تصاريف الكلمة[1].

القول الثاني : أنّ علة حذف الواو من "يَعِدُ"، ونحوه إنما هو للفرق بين الأفعال اللازمة والمتعدية فيما كانت فاؤه "واو" ، من باب "فَعَل يَفْعِلُ" بكسر العين في المضارع، وهو مذهب الكوفيين[2].

أدلة هذا القول :

١ ــ أنّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: "فعل لازم، وفعل متعدٍ"، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه "واو" ، فلمَّا تغايرا في اللزوم والتعدِّي ، واتفقا في وقوع فائهما "واو" ؛ وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فأبقوا الواو في مضارع اللازم ، نحو: "وَجِلَ يَوْجَل، ووَصِلَ يَوْصَل"، وحذفوا الواو من المتعدي نحو: "وَعَدَ، يَعِدُ، ووَزَنَ يّزِنُ"[3].

٢ ــ أنّ التعدي صار عوضاً من الواو المحذوفة في الأفعال المتعدية[4].

٣ ــ أنّ الأصل في نحو: "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ: أَوْعِدُ، ونَوْعِدُ، وتَوْعِدُ" ، ولو كان حذف الواو ؛ لوقوعها بين "ياء وكسرة"؛ لكان ينبغي ألا تحذف من هذه الأفعال؛ لأنها لم تقع بين الياء والكسرة[5].

٤ ــ أنّ "الواو" لم تحذف من نحو: "أَوْعَدَ، يُوْعِدُ" مع أنها واقعة بين "ياء وكسرة"[6].

الترجيح :

يظهر أنّ الراجح في علة حذف "الواو" من كل فعل فاؤه واو من باب "فَعَلَ يَفْعِلُ"؛ لوقوعها بين "ياءٍ وكسرة"، كما هو مذهب البصريين الذي ذهب إليه أبو الحسن ابن كيسان، واختاره ابن العريف لما يأتي :

---

(1) انظر : الإنصاف ٧٨٥/٢ ، واللباب ٣٥٥/٢ ، وابن يعيش ٥٩/١٠ .

(2) انظر : المنصف ١٨٨/١ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، وابن يعيش ٥٩/١ ، والأشموني ٢٥٦/٤ .

(3) انظر : المنصف ١٨٨/١ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، وابن يعيش ٥٩/١٠ .

(4) انظر : الإنصاف الصفحة نفسها .

(5) انظر : المصدر نفسه .

(6) انظر : الإنصاف ٧٨٣/٢ ، واللباب ٣٥٥/٢-٣٥٦ .

١ ــ أنّ استدلال الكوفيين على أنّ "الواو" حذفت من نحو : "يَعِدُ، ويَزِنُ"؛ لأنها أفعال متعدية ، و لم تحذف من نحو : "يَوْجَل، ويَوْصَل" ؛ لأنها أفعال لازمة مردود بأنّه قد وردت أفعال لازمة، وقد حذفت منها الواو، ومن ذلك "وَقَدَتْ النَّار تَقِدُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ"، فحذفوا "الواو" من المضارع ، مع أنهما فعلان لازمان[1].

٢ ــ أنّ "الواو" في "وَجِل يَوْجَل، ووَصِل يَوْصَل" لم تحذف ؛ لأنهما فعلان لازمان، وإنما من قِبَل أنّه لا كسرة بعد الواو توجب الحذف للاستثقال[2].

(1) انظر : المنصف ١٨٨/١ .

(2) انظر : المصدر نفسه .

القسم الثاني الدراسة المنهجية	
الفصل الأول	منهجه في اختياراته
الفصل الثاني	الأسس التي بنى عليها اختياراته
الفصل الثالث	الأصول النحوية في اختياراته
الفصل الرابع	موقفه من النحويين واتجاهه النحوي
الفصل الخامس	التقويم

الفصل الأول منهجه في اختياراته	
المبحث الأول	طريقته في اختياراته
المبحث الثاني	اعتماده على قواعد النحو الكلية
المبحث الثالث	استعانته بعلم المنطق

المبحث الأول

طريقته في اختياراته

أولاً : التصريح بالاختيار .

لم يكن تصريح ابن العريف سمة غالبة في تبيين اختياره في كثير من مسائل الخلاف، إلا أنه لم تخل بعض المسائل من عبارات التصريح بالاختيار ، ومع هذا لم يلتزم بعبارة واحدة، حيث تنوعت تلك العبارات، ومن ذلك تعبيره بنحو :

"أقول قول البصريين، أجود وأكثر في لسان العرب، وهو الوجه، والاختيار عندي، والاختيار، والاختيار ما بدأنا به، والأول حسن، والأحسن، أو أحسن، أجود"، ولعل من المفيد أن يعرض الباحث بعضاً من تلك العبارات في بعض المسائل الخلافية التي اختار فيها ابن العريف رأياً من آراء النحويين ، ومنها :

ـــ عند ذكره لعلة بناء الفعل الماضي على الفتح ، نقل رأي البصريين والكوفيين، ثم قال : "وأقول قول البصريين ..."[1].

ـــ عند حديثه عن كسر همزة "إنَّ" بعد القسم ذكر أن بعض النحويين أجاز فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، ثم قال: "والكسر أجود وأكثر في لسان العرب"[2].

ـــ عند ذكره لموطن الشاهد في قول الشاعر :

ولكنَّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَني بَنُو عَبدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشمِ

قال: "وتفسير ما أتى عليه الشاهد : أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبني بنو عبد شمس"؛ لأنّه الأقرب إلى الاسم ، فحمله عليه، وهو الوجه"[3].

---

(1) انظر : ص٣٢ .

(2) انظر : ص١٠٦ .

(3) انظر : ص١١٨ .

ـــ وعند حديثه عن الأصل في الاشتقاق ، أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، ثم قال: "قال أبو القاسم ابن العريف: والاختيار عندي قول البصريين"[1].

ـــ وعند ذكره إعراب "حبذا"، ذكر الخلاف في إعرابها، حيث قال: "فحبذا: فعل ماض، و"زيد" رفع بـــ "حبذا"، وزعم القوم أنّ "زيد" ابتداء، و"حبذا" خبره، والأول أحسن"[2].

ـــ عند حديثه عن النسب إلى المقصور الرباعي الذي ألفه للإلحاق قال: "فإنْ شئت حذفت الألف، وإنْ شئت قلبتها واواً، وقلبها أجود"[3].

هذه بعض عباراته التي عبر بها عن تصريحه بالاختيار، ويلاحظ أن دلالتها تختلف، فتعبيره بـــ "أقول قول البصريين" أو "والاختيار" أو "والاختيار عندي" ، تعني جزمه بهذا الاختيار، وقطعه بتخطئة ما عداه ، وتعبيره بكلمات : "أجود وأكثر" ، أو"وهو الوجه"، أو "أحسن"، تعني انحيازه لأحد الآراء مع عدم جزمه بتخطئة ما عداه، ولا شك أنّ صنيعه هذا دليل على اتباعه لمنهج رسمه لنفسه، يدل على مكونات شخصيته العلمية.

ثانياً : ذكر الرأي ودعمه بالأدلة والشواهد أو أقوال العلماء .

أحياناً لا يصرح باختياره في المسألة المختلف فيها ، إلا أنه يذكر الأقوال، ثم يدعم القول الذي يختاره بالأدلة والشواهد أو أقوال العلماء ، ويدلل على ما اختاره، ومن ذلك ما ذكره من أنّ أصل "الذي" "لذي" ، حيث قال : "وأما الذي فاسم ناقص، وأصل الذي على مذهب سيبويه والبصريين "لذي" على وزن "عمٍ، وشجٍ"، وعمٍ وشجٍ: اسم للفاعل من "عمي يعمى، وشجي يشجى"، ووزن "لذي" "فَعِل"، وأنَّ الألف واللام دخلت عليه للتعريف ، والدليل على ذلك أنك تقول : قام الذي هو زيد، فهذا التشديد الذي في اللام

---

(1) انظر :ص١٢٣ .

(2) انظر : ص١٤٩ .

(3) انظر : ص١٩١ .

يدل على أنَّ أصلها "لذي" "[1]، ثم نقل قول الفراء في أصل "الذي"، و لم يعلق عليه ، وهذا بلا شك يعبر عن رضاه عن اختياره لمذهب سيبويه والبصريين من أنّ أصل "الذي" "لذي".

وفي مسألة الخلاف في فعلية "ليس" اختار رأي البصريين في أنها فعل واستدل على ذلك بالقياس ، حيث قال: "والذي يدلُّ على أن "ليس" فعل ظهور التاء للمؤنث، كما يظهر مع سائر الأفعال"[2].

وفي مسألة الأصل في "لعلَّ" ذكر أنّ اللام لم تدخل في خبرها ؛ لأنها زيدت في أولها، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

يأبتا علك أو عساكا

ثم قال: "و لم تدخل اللام في خبر "لعلّ" ؛ لدخولها فيها؛ لأنها في الأصل "علَّ" "[3].

وما ذكره من الأصل في "لعلَّ" هو مذهب البصريين، واستدلاله بقول الشاعر السابق يدل دلالة واضحة لاختياره لمذهبهم في أنّ أصلها "علّ" ، فهي حرف مركب من اللام الزائدة و"علَّ".

وفي مسألة زيادة "واو العطف" ذكر أنه يجوز أن تجيء "واو العطف" مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها، حيث قال: "وتكون مقحمة، أي: زائدة في الكلام، لو لم تجيء بها لكان الكلام تاماً"[4].

واستدل على ذلك بقول الله عزَّ وجل: M ! " # $% & ' ( ) * + , - L [يوسف: ١٥]، حيث استدل بهذه الآية على زيادة واو العطف، فقال: "والمعنى أوحينا إليه ، فيكون "أوحينا" جواب "فلما" "[5]، ثم استطرد في ذكر غيرها من الآيات التي وردت فيها الواو زائدة، على ما اختاره من مذهب الكوفيين، الذين يرون أن واو العطف تكون مقحمة في الكلام.

---

(1) انظر : ص٦١ .

(2) انظر : ص٨١ .

(3) انظر :ص ٩٥ .

(4) انظر :ص ١٥٩ .

(5) انظر : ص ١٥٩ .

ثالثاً : اعتماده على التعليل.

العلة: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[1]، ويبدو أنّ هذا الحد ليس بجامع ؛ وذلك أنّ من علل النحويين ما يكون جدلياً غير مؤثر.

ولعل أحسن ما قيل في حد العلة في علم النحو أنها : "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[2].

وقد عُني ابن العريف – رحمه الله – بالعلة عناية بالغة ، ويظهر هذا الاهتمام في حرصه على تعليل كل حكم نحوي اختاره في مسائل الخلاف ، ومن أنواع العلل التي اعتمد عليها في اختياراته ما يأتي:

ـــ علة الفرق .

من العلل التي اعتمد عليها ابن العريف في اختياراته علة الفرق.

ففي مسألة : أصل "اللام" التي في خبر "إنْ" المخففة من الثقيلة، اختار ابن العريف مذهب البصريين من أنّ اللام هي لام الابتداء ، لزمت للفرق بين "إنْ" المخففة من الثقيلة، وبين "إنْ" النافية، حيث قال : "فإنْ خففت "إنَّ" كان الرفع المؤثر فيما بعدها، فتقول: إنْ زيد لقائم على الابتداء والخبر، وتكون اللام زيدت في الخبر عوضاً من الثقيلة الذاهبة، إذا كانت بمعنى التوكيد، فرقاً بين "إنْ" التي للإيجاب، و"إنْ" التي هي للنفي، إذ فيها معنى النفي"[3].

وفي مسألة حكم حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله، ذكر ابن العريف أنه يجب إثبات تاء التأنيث في الفعل، فصلاً بين ما تأنيثه حقيقي، وما تأنيثه غير حقيقي، حيث قال: "فإنْ كان التأنيث حقيقياً، أثبت التاء على كل حال، فصلاً بين ما تأنيثه حقيقي، وما تأنيثه غير حقيقي"[4].

---

(1) التعريفات للجرجاني ص١٩٩ .

(2) العلة النحوية ، د.مازن المبارك ص٩٠ .

(3) انظر : ص١٠٩ .

(4) انظر : ص١١٣ .

ـــ علة المشابهة :

كذلك من العلل التي اعتمد عليها ابن العريف في اختياراته علة المشابهة، ومن ذلك اختياره لمذهب البصريين من أنّ علة إعراب الفعل المضارع هي لمشابهته للاسم، حيث قال: "إلا أنّ المستقبل أعرب لمضارعته للاسم"[1].

وهناك الكثير من العلل التي اعتمد عليها ابن العريف في اختياراته ، نحو: علة الاستثقال[2]، وعلة العوض[3]،... إلخ.

(1) انظر :ص ٣٩ .

(2) انظر : ص ١٨٤ .

(3) انظر : ص٥٤ ، وص ١٦٩ .

المبحث الثاني

اعتماده على قواعد النحو الكلية

القاعدة الكلية هي: "قضية كلية يُتَعرَّفُ منها أحكام جزئياتها"[1]، وهي مهمة للنحوي لضبط القواعد الجزئية ، ومعرفة كيفية الترجيح بين الأقوال المختلفة، وقد اعتمد عليها ابن العريف في اختيار بعض الأقوال ، ومن ذلك :

ـــ الشاذ يحكى ولا يقاس عليه :

منع حذف التاء من الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله إلا في ضرورة الشِّعر، موافقاً المبرد؛ لأن ما ورد من حذف التاء في غير الضرورة الشعرية شاذ لا يقاس عليه ، حيث قال: "فإن كان التأنيث حقيقياً، أثبت التاء على كل حال، فصلاً بين ما تأنيثه حقيقياً ، وما تأنيثه غير حقيقي، فتقول: قامت المرأة، وذهبت الجارية، ولا يجوز : قام المرأة، ولا ذهب الجارية؛ لأنّ هنا تأنيثاً حقيقياً، إلا أنهم قالوا: حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه"[2].

ـــ لا يجوز عطف اسم على فعل .

ذكر ابن العريف أنَّ العطف على الضمير الواقع في محل رفع فاعل لا يحسن إلا بعد توكيده ، موافقاً البصريين؛ لأن الفعل والفاعل بمنـــزلة شيء واحد، فكأنك عطفت اسماً على فعل، حيث قال: "وأما المضمر المرفوع، فإنّ الأحسن إذا أردت أنْ تعطف عليه، أنْ تؤكده، فتقول: قمت أنا وزيد، ويقبح أنْ تقول: قمت وزيد؛ لأنّ التاء هي الفاعل في المعنى، والفعل والفاعل بمنـــزلة شيء واحد، و – أيضاً – فإنك قد أسكنت لها ما كان في الفعل متحركاً، فقبح العطف عليها"[3].

---

(1) جمع الجوامع للسبكي ١/ ٢ (حاشية البناني) .

(2) انظر : ص١١٣ .

(3) انظر : ص١٦٢ .

ـــ لا يجوز الجمع بين ساكنين .

منع دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة؛ لأن دخولها يؤدي إلى اجتماع ساكنين، موافقاً البصريين في ذلك، حيث قال: "وإنْ الخفيفة تدخله – أي الفعل – إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء، وإنما لم تدخل على ذلك؛ لئلا يجتمع ساكنان"[1].

(1) انظر : ص١٧٤ .

المبحث الثالث

استعانته بعلم المنطق

علم المنطق هو "قوانين يُعْرَفُ بها الصحيح من الفاسد في الحدود المُعَرَّفة للماهيات والحجج، المفيدة للتصديقات"[1].

وهو مفيد للنحوي؛ لأنّ الأصل في الإدراك إنَّما هو المحسوسات بالحواس الخمس، وجميع الحيوانات مشتركة في هذا الإدراك من الناطق وغيره، وإنما يتميز الإنسان عنها بإدراك الكُلِّيات وهي مجردة من المحسوسات[2].

وقد استعان ابن العريف بعلم المنطق في بعض المسائل الخلافية التي يختار فيها رأياً من الآراء النحوية ، ومن هذه المسائل :

ـــ مسألة: العامل في المبتدأ والخبر، حيث اختار أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، ورُفِعَ المبتدأ؛ لأنّه اسم الجوهر الأول، ورفع خبره، حيث قال: "والابتداء غير المبتدأ، وهو معنى في النفس يرفع المبتدأ ...، ثم قال: ورُفِعَ المبتدأ؛ لأنه اسم الجوهر الأول، ورفع خبره ..."[3].

فكلمة الجوهر من ألفاظ المناطقة، ويقصد به الجنس العالي، الذي لا يوجد بعده كلِّيٌ يوافقه في شيء[4].

ـــ في مسألة : الأصل في الاشتقاق، ذكر ابن العريف الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل؟ ، واختار رأي البصريين في أنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، واستدل على ذلك مستعيناً بعلم المنطق، حيث قال: "ومن تلقيبهم إياه مصدراً علمنا أنّ الفعل صدر عنه، والدليل على أنّ الفعل مشتق منه: أنّ الفعل أمثلة: أعني ضروباً ثلاثة: ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، واضْرِب ...، والمصدر في ذلك كله مثال واحد، يوجد في

---

(1) مقدمة ابن خلدون ص٥٤١ .

(2) انظر : المصدر السابق .

(3) انظر : ص٦٤ .

(4) انظر : مقدمة ابن خلدون ص٥٤١ .

أمثلة الفعل كله، فوجود الفضة والذهب في الآنية المصورة منهما لوجودهما فيه ... ثم قال: وكذلك المصدر أصل الأمثلة لوجوده فيها على اختلافها"[1].

(1) انظر : ص١٢٣ .

الفصل الثاني الأسس التي بنى عليها اختياراته	
المبحث الأول	قوة دليل القول المختار
المبحث الثاني	ضعف دليل القول غير المختار

الفصل الثاني

الأسس التي بنى عليها ابن العريف اختياراته

يمكن تقسيم اختيارات ابن العريف إلى قسمين :

أ ـــ قسم يذكر فيه ابن العريف الرأي دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، وهذا يعني أنه يختار هذا الرأي دون غيره من الآراء .

ب ـــ وقسم يختار فيه الرأي بعد أنْ يعرض آراء متعددة في المسألة، ويستطيع الباحث في هذا القسم أنْ يعرف الأسس التي بنى عليها ابن العريف اختياراته من خلال موقفه من آراء النحويين في مسائل الخلاف ، فقد يختار الرأي لقوة أدلته، ويرد الآخر لضعفه وضعف أدلته.

وقد عقد الباحث لهذه الأسس مبحثين :

المبحث الأول : تناول فيه قوة دليل القول المختار .

المبحث الثاني : تناول فيه ضعف دليل القول غير المختار.

المبحث الأول
قوة دليل القول المختار

من الأسس التي بنى عليها ابن العريف اختياراته قوة الدليل ؛ لأن مسائل الخلاف تختلف في قوة أدلتها وضعفها، فأحياناً ترد أقوالٌ تتكافأ أدلتها، وأحياناً تكون الأدلة كلها قوية، إلا أن بعض الأقوال أقوى أدلة من الأخرى، وأحياناً تكون أدلة بعض الأقوال ضعيفة، وهذا المبحث حول الحالة التي يكون فيها الاختيار مبنياً على الأدلة القوية، ولعل من البدهي أن يختار ابن العريف القول الذي بُني على دليل قوي، ومن ذلك:

ـــ في مسألة: (علة دخول الإعراب في الكلام) أورد دليل الجمهور على علة دخول الإعراب، وهو أنه يدخل في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، ولكنه اختار ما ذهب إليه قطرب من أنّ الإعراب يدخل في الكلام حلية للفظ، وهو مع هذا يؤكد أنّ المعاني أجدر أنْ يتقدم تفسيرها على اللفظ، واللفظ أجدر أنْ يتقدم على الإعراب، وذلك يكون في اللفظ الذي هو حامل الإعراب، وهو أجدر بالتقديم من الإعراب؛ لأنّ الإعراب حلية للفظ[1].

فابن العريف هنا يؤكد على أهمية المعاني وأنها أجدر بالتقديم، وهو هنا يختار ما ذهب إليه قطرب من أنَّ الإعراب حلية للفظ، مع أنَّ الجمهور يرون أنّ الإعراب يدخل الكلام للدلالة على المعاني المختلفة ، وليس الغرض منه تزيين اللفظ، فلما كانت الأسماء فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها أو صيغها ما يدل على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب دليلاً على هذه المعاني[2].

ولما كانت الأدلة على أن الإعراب حلية للفظ أقوى من أدلة الجمهور اختار قول قطرب؛ لأنه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، كما أنه يوجد في كلامهم ما هو مختلف إعرابه ومتفق معناه[3].

---

(1) انظر :ص ٣٠ .

(2) انظر : ص ٣٠ .

(3) انظر : ص ٣٠ .

ـــ وفي مسألة: (علة بناء الفعل الماضي على الفتح) أورد ابن العريف أدلة البصريين والكوفيين على علة بناء الفعل الماضي على الفتح، واختار مذهب البصريين في هذه المسألة، معللاً لاختياره بقوله: "وأقول قول البصريين؛ لأنّ الماضي قبل المستقبل، فبناؤه وقع قبل إعراب المستقبل"[1].

فابن العريف هنا علل لاختياره لقول البصريين مع أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنه إنما بني على الفتح؛ لأنّ تحريك الماضي عند إظهار علامة الاثنين والجمع، نحو: قاما، وقاموا، أوجب حركته، وكانت حركته الفتح؛ لأنه أخف الحركات، وفي هذا من القوة ما يجعله أجدر بالتقديم على قول البصريين، إلا أنه علل ذلك بقوله السابق "أنّ الماضي قبل المستقبل، فبناؤه وقع قبل إعراب المستقبل، فأعطي أخف الحركات، وهو الفتح؛ لأنّ تحريكه بالفتح يجعل له مزية على فعل الأمر؛ لأنّ المتحرك أمكن من الساكن"[2].

ـــ وفي مسألة: (أصل "الذي") أورد دليل بعض البصريين على أنَّه على وزن "فَعِل" نحو: "عمٍ، وشجٍ"، وأنَّ "الألف واللام" دخلتا عليه للتعريف بدليل التشديد الذي في اللام، واختار هذا القول، مع أنّ بعض البصريين ذهبوا إلى أنّ "الألف واللام" دخلتا عليه زائدتين لتحسين اللفظ، ولوصفه بما فيه الألف واللام، بدليل أنهم لم يفعلوا ذلك في "مَنْ، وما"، الموصولتين؛ لتعرفهما بصلتهما، وهذا دليل قوي؛ ولكن لما كان التشديد الذي في "اللام" أظهر وأقوى اختار ابن العريف قول من قال: إنّ "الألف واللام" دخلتا عليه للتعريف، فكأنهما دخلتا على حرف من نفس الكلمة؛ ولذلك أدغمت اللام التي جاءت مع الألف في "لام" "لَذِي"، فجاءت "الَّذي"[3].

ـــ وفي مسألة: (الأصل في الاشتقاق)، أورد الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين وأدلة كل فريق، ثم اختار قول البصريين لقوة أدلتهم معللاً ذلك بقوله: "والاختيار عندي قول البصريين: أن الفعل مأخوذ من المصدر؛ لأنّ المصدر على قول

---

(1) انظر : ص٣٢ .

(2) انظر : ص ٣٢ .

(3) انظر : ص ٦١ .

الكوفيين إنْ أخذ من الفعل الماضي، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشى، وإنْ أخذ من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأتِ، والحال لا وجود له"[1].

وقد استدل الكوفيون على أنّ الفعل أصل للمصدر بدليل توكيده بالمصدر، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، وهو دليل قوي، كما استدلوا – أيضاً – بأنّ المصدر يعتل باعتلال الفعل، وأنّ هناك من الأفعال ما لا مصدر له، ومع هذا فقد اختار ابن العريف قول البصريين لقوة أدلتهم، فقد استدلوا على أنّ المصدر أصل المشتقات بأدلة قوية، ومنها:

ـــ أنّ الفعل يدل على ما تضمنه معنى الحدث، وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وهذا دليل على فرعيته .

ـــ أن هناك من المصادر ما لا فعل له، مثل: ويح، وويل، ولو كان الفعل أصلاً، لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها.

ـــ أن المصدر مفرد، والفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق على المركب.

ـــ ثم رد على الكوفيين بقوله السابق ليؤكد قوة دليل القول الذي اختاره[2].

ـــ وفي مسألة : (مد المقصور للضرورة الشعرية)، منع مد المقصور، حتى لو دعت إليه الضرورة الشعرية، موافقاً البصريين في ذلك، لقوة أدلتهم؛ معللاً ذلك بأنّ القصر هو رد الشيء إلى أصله، فأصل هذا كله القصر، وما ورد من مد المقصور، فإنما يراد به تبيين الألف؛ وذلك أنه إذا قصر الممدود، فإنما تخفف الكلمة ويحذف منها، ومن شأن العرب الحذف والاستخفاف؛ ولو مُدَّ المقصور لأدى ذلك إلى الزيادة في الكلمة ما ليس فيها، وليس من شأن العرب الزيادة[3].

---

(1) انظر : ص١٢٣ .

(2) انظر : ص١٢٣ .

(3) انظر : ص١٨٤ .

المبحث الثاني
ضعف دليل القول غير المختار

من الأسس التي بنى عليها ابن العريف – رحمه الله – اختياراته في مسائل الخلاف الموازنة بين الأدلة، فإذا وجد قولاً ضعيفة أدلته اطرحه، وقال بالقول الآخر المخالف له، ومن ذلك:

ـــ في مسألة: (عامل النصب في المستثنى) اختلف النحويون في عامل النصب، فذهب المبرد والزجاج إلى أنّ الناصب للمستثنى "إلا" نيابة عن "أستثني"، فرده ابن العريف، ومما قال: "اختلف النحويون في الناصب للمستثنى، فقال سيبويه: إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعدها، ومعنى قوله: إنك لما شغلت الفعل بالاسم الأول، لم يكن فيما بعده إلا النصب، ... والمبرد والزجاج يذهبان إلى أنّ النصب في الاستثناء بتقدير: أستثني زيداً، ونابت "إلاّ" عن الفعل وقامت مقامه، وكأنه قال: أتاني القوم أستثني زيداً، وهذا خطأ؛ لأنا نقول: أتاني القوم غير زيد، ولا يجوز أنْ نقدر: أستثني غير زيد، والذي يوجبه القياس وقول سيبويه أنْ ينصب "زيداً" بالفعل الذي قبل "إلا" وذلك أنَّ الفعل ينصب كل ما تعلق به، بعد ارتفاع الفاعل ..."[1].

فخطأ ابن العريف ما ذهب إليه المبرد والزجاج، وبيّن وجه الخطأ، وهذا أساس اختياره للرأي المقابل، وهو أنه منصوب بالفعل المتقدم بواسطة "إلا" وهو مذهب البصريين.

ـــ وفي مسألة: (عامل النصب في المنادى) اختلف النحويون في عامل النصب، فذكر أنّ الكوفيين يرون أنه ليس منصوباً بإضمار فعل؛ لأنّ الحال لا يجوز معه فرد عليهم، ومما قال: "والكوفيون يقولون: ليس منصوباً بإضمار فعل؛ لأنّ الحال لا يجوز معه، والرد عليهم أنّ الحال يستحيل فيه لا من أجل العامل، لكن لتناقض معنى الكلام، وذلك لو قلنا: يا زيد قائماً، على معنى الحال، لكان التقدير: أنّ النداء في حال القيام، فإنْ لم يكن قائماً فلا نداء،

(1) انظر : ص١٢٧ .

وهذا يستحيل؛ لأنّ النداء قد وقع، فتقدير البصريين أنَّ "يا" صارت بدلاً من قولك: "أدعو، وأريد"، كأنك تخبر أنَّك تفعل"[1].

فرده لقول الكوفيين، وبيان وجه الضعف في ما استدلوا به، وذكره لتقدير البصريين السابق على أساس اختياره لمذهب البصريين من أنّ المنادى منصوب بفعل مضمر، قد تركت العرب إظهاره، لدلالة "يا" عليه.

ـــ وفي مسألة: (دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة)، منع ابن العريف دخولها على هذين الفعلين، وذكر أن الكوفيين يجيزون إدخالها في هذين الموضعين، وذكر أنه مذهب يونس، وجماعة من النحويين، ومما قاله: "وأما الكوفيون فيجيزون إدخال الخفيفة في هذين الموضعين، وهو مذهب يونس وجماعة من النحويين، ثم قال: والكوفيون يجعلون الخفيفة كالثقيلة في اجتماع الساكنين، وليسا سواء؛ لأنّ الساكنين يجتمعان، إذا كان أحدهما حرف مد ولين، والثاني مدغم، نحو: "دابَّة"، و"لا الضَّالِّيْنْ"؛ لأنّ المدّ الذي في حرف المدِّ يقوم مقام الحركة المعتمد عليها، والحرف المدغم يرفع اللسان عنه رفعة واحدة كالمتحرك"[2].

فرده لقول الكوفيين وبيان وجه الضعف لما استدلوا به أساس اختياره لقول البصريين في منع دخول هذه النون على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة.

ـــ وفي مسألة: (تصغير ما ثانيه حرف لين)، منع ابن العريف قلب حرف اللين الأصلي إلى "واو" إذا كان "ياءً" نحو: شيخ ، منع أن تُصَغَّر على شُوَيخْ، معللاً ذلك بقوله: "لأنّه ليس في كلام العرب"[3]، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، محتجين بألفاظ سمعت عن العرب، مثل: ناب، سُمع تصغيرها على نُوَيْب، بقلب الألف إلى واو.

ولعل قول ابن العريف: "لأنه ليس في كلام العرب"، يُراد به أنه لم يَرِدْ من ذلك إلا ألفاظ نادرة، لا يقاس عليها، كما هو مذهب البصريين، حيث يرون أنّ النادر لا يقاس عليه لقلته، وهذا أساس اختياره لقول البصريين، وحجتهم أنه لم يرد من ذلك عن العرب إلا

---

(1) انظر : ص١٦٩ .

(2) انظر : ص١٧٤ .

(3) انظر : ص١٨٧ .

ألفاظ نادرة لا يقاس عليها، وأنّ ما استدل به الكوفيون على جواز قلب حرف اللين الأصلي إلى الواو إذا كان ياءً بحجة السماع عن العرب دليل ضعيف لقلة هذا المسموع[1].

(1) انظر : ص١٨٧ .

الفصل الثالث

الأصول النحوية في اختياراته

المبحث الأول	السماع
المبحث الثاني	القياس
المبحث الثالث	الإجماع
المبحث الرابع	الاستصحاب

المبحث الأول

السمـــاع

عرف الأنباري المسْموع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة"[1].

وهذا الكلام المنقول يشمل : "كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها، وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أوكافر"[2].

ويتضح موقف ابن العريف من السماع من خلال الأصول السماعية في اختياراته، وهي:

الأصل الأول: القرآن الكريم وقراءاته .

لم يتعرض ابن العريف في ما توصل إليه الباحث من مسائل إلى القراءات القرآنية، إلا أنه ذكر عند إعرابه للبسملة في أول شرحه أنه لا تجوز القراءة بكل ما وافق العربية من وجوه الإعراب؛ لأنّ قراءة القرآن لا تقاس، ولا تؤخذ بالقياس، حيث قال في إعراب "الرحمن" : "والقراءة فيه بالخفض على الصفة حملاً على الاسم، ويجوز في العربية رفعها ونصبها وخفضها، [أي: الصفة][3]، فالرفع على إضمار: هو الرحمن، والنصب على إضمار: أعني على المدح، وهو جائز كثير، ولا يقرأ به؛ لأن القراءة سنة ماضية فأخذها الآخر عن الأول"[4].

وابن العريف كغيره من النحويين يستشهد بالآيات القرآنية في بعض المسائل النحوية، ومنها:

ـــ في مسألة (زيادة "كان") ذكر عند إعرابه لقول الشاعر:

فكيفَ إِذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنـــا كانُوا كِـــرامِ

(1) لمع الأدلة ، ص٨١ .

(2) الاقتراح ، ص٦٧ .

(3) زيادة للتوضيح .

(4) شرح الجمل ، ص١٨ .

أنّ "كانَ" في البيت زائدة، ثم قال: "ومنه قوله تعالى: M Q R S T U L W V"[1].

ـــ وفي مسألة : (معاني لعلّ) ، ذكر أنّ لها ثلاثة مواضع، تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً، ثم قال: "والإيجاب قوله تعالى: M J I K L M N L"[2].

ـــ وفي مسألة : (كسر همزة "إنَّ" بعد القسم)، ذكر أن الأجود والأكثر في لسان العرب كسرها بعد القسم، واستدل بقوله تعالى: M n o p q r L وقوله تعالى: M إِنَّ ¢ £ ¤ L، ثم قال: "وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في لسان العرب، والفتح جائز قياساً، كما ذكرنا"[3].

ـــ وفي مسألة : (زيادة "واو العطف") ذكر أنه يجوز أنْ تجيء مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها، واستدل على ذلك بقوله تعالى: M ! " # $% & ' ( ) * + , L، وقوله تعالى: M ! " # $ L، وقوله تعالى: M ¬ ® ¯ ° ± L[4].

فالواو في هذه الآيات عند ابن العريف زائدة، والمعنى: "أوحينا إليه"، و"ناديناه"، و"فتحت أبوابها".

الأصل الثاني: الحديث النبوي الشريف.

لم يعتمد النحاة الأوائل الحديث الشريف مصدراً للاحتجاج اعتمادهم القرآن الكريم والشعر، وقد حذا حذوهم من جاء بعدهم من النحاة حتى نهاية القرن السادس، وبداية القرن السابع عندما أكثر ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) من الاحتجاج بالحديث الشريف، وتبعه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ومع هذا فقد ورد الاحتجاج بالحديث في مواضع يسيرة

---

(1) انظر : ص٧١ .

(2) انظر : ص٩٨ .

(3) انظر : ص١٠٦ .

(4) انظر : ص١٥٩ .

من كتب الأقدمين[1]، وابن العريف، كغيره من النحويين المتقدمين، لم يكثر من الاحتجاج بالحديث في اختياراته إلا أنه احتج ببعض الأحاديث في شرحه على قضايا لغوية[2]، ومع قلة وندرة احتجاجه لاختياراته بالأحاديث النبوية، فقد أورد مسألة واحدة احتج فيها بحديث نبوي، وهي مسألة : (الإغراء بـــ"على" للغائب)، حيث ذكر أنه يجوز الإغراء بـــ"على" خاصة للغائب دون غيرها، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، وإلا فعليه بالصوم فإنه له وجاء"[3].

الأصل الثالث : كلام العرب نثرا وشعرا .

كلام العرب يشمل الشعر والأمثال والحكم، وأحاديثهم التي تدور بينهم في مجالسهم وأسواقهم، وقد عرفه السيوطي بقوله : "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[4].

أ -النثر.

جرى النحويون واللغويون على الاستشهاد بالأمثال وحكايتها كما هي، ولا يكاد يخلو كتاب نحوي من الاحتجاج بالأمثال وأقوال العرب، وقد سار ابن العريف على نهج النحويين بالاستشهاد بالأمثال والأقوال، ومن ذلك :

ـــ في مسألة : (زيادة "كان") في قول الفرزدق:

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنـــا كانُوا كـــرامِ

تطرق لموضع الشاهد في البيت فقال: "وتفسير ما أتى عليه الشاهد فيه، أنه جعل قوله: "كانوا" حشواً ملغى مستغنى عنه، كأنه قال: "وجيرانٍ كرامٍ لنا"، ألا ترى أنك لو أسقطت "كانوا" لم يختل الكلام، ولكن أتى بكانوا؛ ليدرى أنه في الماضي، وليس لكان هاهنا خبر إذا كانت حشواً؛ لأن "كانوا" بمعنى خلقوا فلا تحتاج إلى خبر، ومثله قول العرب: "ولَدَتْ فاطمة بنت الخُرْشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم"، يريد لم يوجد مثلهم،

---

(1) انظر على سبيل المثال: الكتاب ٣٩٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٨/١ .

(2) انظر على سبيل المثال : شرح الجمل ص١١١، ٢٤٥، ٦٩٢ .

(3) انظر : ص ١٧١ .

(4) الاقتراح ص٩٠ .

فجعل "كانوا" حشواً؛ ليدل على أن الأمر كان فيما مضى، واسمها مستتر فيها؛ لأنه لا يكون فعل دون فاعل"[1].

ـــ وفي مسألة : (الإغراء بـــ"على" للغائب)، ذكر أنه يجوز الإغراء بـــ "على" خاصة للغائب دون غيرها، واستشهد بما حكي عن رجل من العرب مجيباً لرجل له أن فلاناً ذكرك بكذا، فقال: "عليه رجلاً ليسيني"[2].

ب - الشِّعر العربي في عصور الاحتجاج .

لقد أكثر العلماء من الاستشهاد بالشعر في النحو واللغة؛ لأنه قد توفرت فيه صحة النقل والبعد عن اللحن، ومعرفة القائل وفصاحته؛ ولهذا قسموا الشعراء إلى أربع طبقات: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المولدين[3].

فأجازوا الاحتجاج بالطبقات الثلاث الأول، ومنعوا الاحتجاج بطبقة المولدين، قال السيوطي: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية"[4].

وهكذا صنع ابن العريف – رحمه الله – فقد احتج في بعض اختياراته بشعر الطبقات الثلاث الأول، فمن ذلك :

ـــ في مسألة : (الأصل في "لعل") ذهب ابن العريف إلى أنَّ الأصل فيها "علَّ" متبعاً لمذهب البصريين، في أنها حرف مركب من اللام الزائدة، و"علّ"، واستشهد على ذلك بقول رؤبة بن العجاج:

يأبتا علَّك أو عساكا[5].

ـــ وفي مسألة : (حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً المفصول عن فعله)، ذهب إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر مختاراً لرأي المبرد، واستشهد على ذلك بقول جرير :

---

(1) انظر : ص ٧١ –٨٠ .

(2) انظر : ص١٧١ .

(3) انظر : الخزانة ١/٢٠–٢١ .

(4) الاقتراح ص١٢٠ .

(5) انظر : ص٩٥ .

لَقَدْ وَلِدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوْدٍ .....[1].

ـــ وفي مسألة : (زيادة "واو" العطف) ذهب إلى أنه يجوز أنْ تجيء مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها، واستشهد بقول امرئ القيس:

فلمَّا أَجَزنا ساحةَ الحيِّ وانْتَحى بِنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي رِكامٍ عَقَنْقَلِ[2]

(1) انظر : ص١١٣ .

(2) انظر : ص١٥٩ .

المبحث الثاني

القيـــــاس

القياس من الأصول النحوية التي اعتمدها النحويون في دراساتهم وبه قاسوا ما لم يرد في كلام العرب على ما ورد عنهم، و به يحمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1].

ويعد القياس من أهم أدلة النحو، حتى قيل: "النحو علم قياسي"[2]، وقال عنه أبو البركات الأنباري : "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأنّ النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة"[3].

وقد ورد القياس في بعض اختيارات ابن العريف، ومنها :

١ ــ الشاذ يحكى ولا يقاس عليه:

يقال إن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيين أوسع رواية؛ لأنهم علاّمون بأشعار العرب، مطلعون عليها[4].

وقد نهج ابن العريف منهج البصريين في عدم جواز القياس على الشاذ؛ فالشاذ عنده يحكى ولا يقاس عليه[5]، وقد يذهب ابن العريف إلى أبعد من هذا فيرد رأياً مشهوراً ومتفقاً عليه، وينسبه إلى الشذوذ الذي لا يجوز القياس عليه، ففي مسألة : (حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث الحقيقي المفصول عن فعله) اختار مذهب المبرد في عدم جواز حذف التاء إلا في ضرورة الشعر، حيث قال: "إلا أنهم قالوا: حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه"[6].

---

(1) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥ ، والاقتراح ص١٧٥ .

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤١ .

(3) لمع الأدلة ص٩٥-٩٦.

(4) انظر : الاقتراح ص٤٢١ .

(5) انظر : شرح الجمل ص٢٣٢ .

(6) انظر : ص١١٣ .

وما قاله ابن العريف مخالف لما قاله النحويون، فقد ذهبوا إلى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً كان الحذف أحسن؛ لطول الكلام، كما في قوله: "حضر القاضي امرأة"[1].

٢ ــ ما يوجبه القياس لا تجوز مخالفته :

ذكر ابن العريف في مسألة : (عامل النصب في المستثنى) أنّ الناصب له الفعل الذي قبل "إلا"، وذكر أن سيبويه كان يقول: "إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعدها، والمبرد والزجاج يذهبان إلى أنّ النصب في الاستثناء بتقدير: أستثني ونابت "إلا" عن الفعل وقامت مقامه وذكر أنّ هذا خطأ؛ لأنه لا يجوز التقدير في نحو: أستثني غير زيد، ولكن الذي يوجبه القياس وقول سيبويه أنْ ينصب المستثنى بالفعل الذي قبل "إلا" وذلك أنّ الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل[2].

٣ ــ ما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس :

ذكر ابن العريف أنه عند النسب إلى "فَعيْل وفُعَيْل" المجردان من التاء ، فالوجه فيهما إثبات الياء، قياساً على قولهم في قريش: قريشي، مختاراً لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، فهو مما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً؛ لأنه على القياس الذي لم يُغَيَّر المنسوب إليه عن حركات حروفه[3].

فابن العريف بنى اختياره هنا على القياس على ما جاء عن العرب، و لم يغيروا فيه عند النسب إليه.

---

(1) انظر : ص١١٣ .

(2) انظر : ص١٢٧ .

(3) انظر : ص١٩٣ .

المبحث الثالث

الإجمـــــاع

"وهو اتفاق أهل الحل والعقد على أمر من الأمور"[1]، وهذا التعريف يمكن أن يكون تعريفاً للإجماع النحوي، وغيره.

وقال السيوطي : "المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة"[2].

وجاء في الخصائص : "وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإنْ لا ، فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ"[3].

وجاء في موضع آخر : "يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين"[4].

وقد احتكم ابن العريف إلى الإجماع في اختياره للأصل في الاشتقاق هل هو المصدر أو الفعل؟، حيث اختار رأي البصريين معللاً لذلك بقوله: "والاجتماع على تلقيبه مصدراً يدل على أنه أصل للفعل"[5].

---

(1) التعريفات للجرجاني ص٣٠ .

(2) الاقتراح ص١٥٩ .

(3) ١٨٩/١ ، وانظر : الاقتراح المصدر السابق .

(4) انظر : الخصائص ١٨٨/١ ، والاقتراح ص١٦٠ .

(5) انظر : ص١٢٣ .

المبحث الرابع
الاستصحـــاب

"وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[1].

وهو من الأدلة المعتبرة عند النحويين، إلا أنه من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[2].

وقد بنى ابن العريف بعض اختياراته على ما يؤيده الاستصحاب ومن ذلك:

ـــ في الخلاف في الأصل في فعل الأمر، هل هو مبني أو معرب؟، حيث اختار رأي البصريين في أنّ فعل الأمر مبني على السكون؛ معللاً ذلك بأنه بنى على أصل ما يجب من الأفعال؛ لأنه لم يضارع المضارع بوجه، فبقي على أصله، واستدل بالاستصحاب، ومما قاله: "بنى فعل الأمر على أصل ما يجب من الأفعال ...، فبقي على أصله، وأصل الأفعال البناء على السكون"[3].

ـــ وفي الخلاف بين النحويين في مد المقصور للضرورة الشعرية اختار ابن العريف مذهب البصريين في أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، واستدل باستصحاب الأصل، حيث قال: "واختلف في ذلك الكوفيون والبصريون، فأما أهل الكوفة فقالوا لأهل البصرة: كما أجزتم أنتم القصر، أجزنا نحن المد، والقصر هو ردّ الشيء إلى أصله، فأصل هذا كله القصر"[4].

ـــ وفي الخلاف حول أصل حركة همزة الوصل اختار مذهب البصريين في أنّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، واستدل باستصحاب الأصل، ومما قاله: "فإنْ

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦، وانظر : الاقتراح ص٣٥٣ .

(2) انظر : لمع الأدلة ص١٤٢ ، والاقتراح ص٣٥٦ .

(3) انظر : ص٣٥ .

(4) انظر : ص١٨٤ .

كان ثالث الفعل مكسوراً أو مفتوحاً، كسرت الألف في الابتداء، وحق ألفات الوصل كلها أنْ تكون مكسورة"[1].

(1) انظر : ص١٩٥ .

الفصل الرابع

موقفه من المذاهب النحوية، واتجاهه النحوي

المبحث الأول	موقفه من النحويين
المبحث الثاني	موقفه من الزجاجي
المبحث الثالث	اتجاهه النحوي

المبحث الأول

موقفه من النحويين

أولاً : موقفه من البصريين .

منهج ابن العريف الأصولي ، بما تضمن من التأصيل في ضبط القواعد يلتقي مع منهج البصريين في ضبط القواعد النحوية، والاعتماد على الكثير، وإهمال الشاذ، والقليل والنادر، يتجلى ذلك في قوله : "والشاذ يحكى ولا يقاس عليه"[1].

وقد استدل بكلام أئمة البصريين وجعله حجة لما اختاره ، حيث قال في مسألة (عامل النصب في المستثنى): "والذي يوجبه القياس ، وقول سيبويه أنْ ينصب "زيداً" بالفعل الذي قبل "إلا"، وذلك أنْ الفعل ينصب كل ما تعلق به، بعد ارتفاع الفاعل"[2].

وقد استعمل في كتابه بعض المصطلحات النحوية التي كان يستعملها البصريون للتعبير عن بعض الأحكام النحوية .

اختياراته التي وافق فيها البصريين :

أغلب المسائل الخلافية بين النحويين اختار فيها ابن العريف مذهب البصريين، ومن ذلك:

ـــ وافق البصريين في القول بأنّ فعل الأمر مبني على السكون[3].

ـــ وافقهم في أنّ علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم[4].

ـــ وافقهم في أنّ (النّون) في المثنى وجمع المذكر السالم عوض من الحركة والتنوين[5].

ـــ وافقهم في العامل في (المبتدأ والخبر)[6]، وهو أنّ "المبتدأ" مرفوع بالابتداء، و"الخبر" مرفوع بالمبتدأ.

---

(1) انظر :ص١١٣ .

(2) انظر : ص١٢٧ .

(3) انظر : ص٣٥ .

(4) انظر : ص٣٩ .

(5) انظر : ص٥٤ .

(6) انظر : ص٦٤ .

ـــ وافقهم في أنّ (كأنّ) مركبة من (أنّ) المفتوحة الهمزة، وكاف التشبيه[1].

وافقهم في أنّ (لعلّ) حرف مركب من اللام الزائدة، و"علّ"[2].

ـــ وافقهم في العامل في خبر "إنّ وأخواتها"، وهو أنها تعمل الرفع في الخبر؛ لأنها قويت بمشابهتها الفعل المتعدي لفظاً ومعنى[3].

ـــ وافقهم في أنّ (اللام) التي في خبر "إنّ" المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء، لزمت للفرق بين "إنْ" التي هي لتأكيد النسبة وبين "إنْ" النافية[4].

ـــ وافقهم في العامل في الاسم المشغول عنه، وهو أنّه فعل مقدّر[5].

ـــ وافقهم في أنّ أولى العاملين في العمل في (باب التنازع) هو الفعل الثاني[6].

ـــ وافقهم في أنّ الأصل في الاشتقاق (المصدر)[7].

ـــ وافقهم في عامل النصب في المستثنى ، وهو أنه الفعل المتقدم بواسطة "إلا"[8].

ـــ وافقهم في أنّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان جامدان[9].

ـــ وافقهم في منع توكيد النكرة توكيداً معنوياً[10].

ـــ وافقهم في عدم جواز العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع في اختيار الكلام من غير توكيده بضمير الرفع المنفصل إلا على قبح ما لم يكن هناك ضرورة شعرية تجيزه[11].

---

(1) انظر : ص ٨٧ .

(2) انظر : ص ٩٥ .

(3) انظر : ص ١٠١ .

(4) انظر : ص ١٠٩ .

(5) انظر : ص ١١٦ .

(6) انظر : ص ١١٨ .

(7) انظر : ص١٢٣ .

(8) انظر :ص١٢٧.

(9) انظر :ص١٣٣.

(10) انظر :ص١٥٥.

(11) انظر : ص١٦٢ .

ـــ وافقهم في منع عطف الظاهر المخفوض على المضمر الواقع في محل جر إلا بعد إعادة حرف الجر[١].

ـــ وافقهم في عامل النصب في (المنادى)، وهو أنّه منصوب بفعل مضمر لم يستعمل إظهاره لدلالة "يا" النداء عليه[٢].

ـــ وافقهم في منع دخول (نون التوكيد الخفيفة) على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة[٣].

ـــ وافقهم في أنّ (الألف واللام) لا تدخل على العدد المركب وتمييزه إلا على الجزء الأول منه فقط[٤].

ـــ وافقهم في منع مد المقصور للضرورة الشعرية[٥].

ـــ وافقهم في القول ببقاء حرف اللين الأصلي، ورد المنقلب إلى أصله عند تصغير ما ثانيه حرف لين[٦].

ـــ وافقهم في أنّ الأصل في حركة (همزة الوصل) الكسر[٧].

ـــ وافقهم في أنّ أصل (ابن) "بنو" على وزن "فَعَلٌ"، والمحذوف منه الواو[٨].

ـــ وافقهم في أنّ أصل (اسم) "سِمو" على وزن "فِعْلٌ"[٩].

ـــ وافقهم في أنّ علة حذف "الواو" من نحو: "يَعِدُ، ويَقِفُ" وقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في الكلام[١٠].

---

(1) انظر : ص١٦٥ .

(2) انظر : ص١٦٩ .

(3) انظر : ص١٧٤ .

(4) انظر : ص١٧٨ .

(5) انظر : ص١٨٤ .

(6) انظر : ص١٨٧ .

(7) انظر : ص١٩٥ .

(8) انظر : ص١٩٩ .

(9) انظر : ص٢٠١.

(10) انظر : ص٢١١ .

ثانياً : موقفه من الكوفيين :

لم يكن ابن العريف في أغلب المسائل التي يختارها يعرض فيها آراء الكوفيين، وإنما يقتصر فيها على ذكر الرأي البصري، وهذا يعني أنه يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، إلا أنه في بعض المسائل يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين ويصرح باختياره لمذهب البصريين، كما سبقت الإشارة إليه أثناء الحديث عن منهج ابن العريف في اختياراته، وقد يرد مذهب الكوفيين ويعلل لذلك الرد، ويتجلى ذلك في مسألة : (الخلاف في أصل الاشتقاق) عندما علل اختياره لمذهب البصريين، ورده لمذهب الكوفيين، حيث قال بعد أن أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات : "قال أبو القاسم ابن العريف: والاختيار عندي قول البصريين: أن الفعل مأخوذ من المصدر؛ لأنّ المصدر على قول الكوفيين إنْ أخذ من الفعل الماضي، فكيف يؤخذ من شيء قد ذهب وتلاشى، وإِنْ أخذ من المستقبل فكيف يؤخذ مما لم يأت، والحال لا وجود له"[1].

وفي مسألة الخلاف حول عامل النصب في المنادى، ذكر أنه منصوب بفعل مضمر قد تركت العرب إظهاره، فكأنّ حرف النداء ومد الصوت عوض من الفعل، وذكر أنّ الكوفيين يقولون: ليس منصوباً بإضمار فعل؛ لأنّ الحال لا يجوز معه، ثم قال: "والرد عليهم أنّ الحال يستحيل فيه لا من أجل العامل؛ لكن لتناقض معنى الكلام، وذلك لو قلنا: يا زيد قائماً، على معنى الحال؛ لكان التقدير: أنّ النداء في حال القيام، فإن لم يكن قائماً، فلا نداء، وهذا يستحيل؛ لأن النداء قد وقع، فتقدير البصريين: أنّ "يا" صارت بدلاً من قولك: أدعو، وأريد، كأنك تخبر أنك تفعل"[2].

وفي مسألة : (دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة) ذكر أنها لا تدخل على هذين الفعلين لئلا يجتمع ساكنان، وهي حجة البصريين، وذكر أنّ الكوفيين يجيزون دخولها في هذين الموضعين ، ثم قال: "والكوفيون يجعلون الخفيفة كالثقيلة في اجتماع الساكنين، وليسا سواء؛ لأنّ الساكنين يجتمعان إذا كان أحدهما حرف مد ولين،

---

(1) انظر : ص١٢٣ .

(2) انظر : ص ١٦٩ .

والثاني مدغم، نحو: دابّة، ولا الضّالّين؛ لأنّ المدّ الذي في حرف المدّ يقوم مقام الحركة المعتمد عليها، والحرف المدغم يرفع اللسان عنه رفعة واحدة كالمتحرك"[1].

ورغم هذا الموقف من الكوفيين ورده لآرائهم في بعض المسائل، وجد الباحث أنّ ابن العريف وافقهم في مسائل قليلة وهي:

ـــ وافق الكوفيين في أنّ "الباء" في البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره: أبدأ، أو ابتدأت، والجار والمجرور في موضع نصب[2].

ـــ وافقهم في جواز مجيء "واو العطف" مقحمة زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها[3].

ـــ وافقهم في أنّ علامة التأنيث في الأسماء المؤنثة هي (الهاء)، وليست (التاء)[4].

ومع أنّ ابن العريف كانت له هذه المواقف من النحويين البصريين والكوفيين، لم يقف الباحث فيما توصل إليه من مسائل خلافية في شرح الجمل إلى موقف ابن العريف من النحويين الأندلسيين، ولعل مرد ذلك إلى أمرين:

أحدهما : أنّ شرحه يعد أول الشروح التي تناولت كتاب الجمل؛ نظراً لقرب عهد ابن العريف المتوفى سنة ٥٣٩٠هـــ، من عهد الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـــ.

والثاني أنّ عناية المغاربة بكتاب الجمل بدأت بعد وفاة ابن العريف، فقد كان ثاني شرح تناول كتاب الجمل بعد شرح ابن العريف، هو شرح أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٣١هـــ[5]، ثم توالت بعد ذلك شروح الجمل في القرنين الخامس والسادس.

---

(1) انظر : ص ١٧٤ .

(2) انظر : ص ١٣١ .

(3) انظر : ص ١٥٩ .

(4) انظر : ص ١٨٢ .

(5) انظر : إنباه الرواة ٢٩٨/١ ، والبغية ٤٨٢/١ .

المبحث الثاني
موقفه من الزجاجي

ألف الزجاجي كتابه (الجمل في النحو) بمكة المكرمة، وكان كلما انهى باباً طاف بالبيت سبعاً، ودعا الله أنْ ينتفع الناس به[1].

وقد أحسن في عرضه لموضوعاته، وتناولها بأسلوب سهل واضح خال من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد، مما جعل الكتاب مناسباً لمستوى المتعلمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصصون ا لنفع والفائدة، فتصدى الكثير لشرحه وشرح شواهده[2].

وتدل آراء الزجاجي وتصانيفه أنّه سار على منهج الاختيار من كلتا المدرستين البصرية والكوفية، وإنْ كان ميَّالاً إلى البصريين، والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان على أنّه لم يكن متعصباً ولا مقلِّداً[3]، وقد عده الزبيدي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين[4].

وقد سار ابن العريف على نهج الزجاجي في اختياراته إلا أنه كان أميل إلى المذهب البصري كما سيأتي الحديث عن اتجاهه النحوي؛ ولهذا عقد الباحث هذا المبحث لإيضاح موقفه من الزجاجي من خلال نقطتين هما:

أولاً : موافقته للزجاجي :

وافق ابن العريف الزجاجي في أغلب اختياراته التي اختار فيها المذهب البصري، ولا سبيل لذكرها لأنها الأوفر حظاً، ومع هذا تبدو موافقته للزجاجي فيما خالف فيه البصريين، ومن ذلك:

ـــ في مسألة: (كسر همزة "إنّ" بعد القسم، ذهب البصريون إلى وجوب كسرها، وذهب الكوفيون إلى جواز الكسر والفتح، وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الفتح والكسر أحسن واختاره ابن العريف، موافقاً لما ذهب إليه الزجاجي[5].

---

(1) انظر : البلغة ص١٢١-١٢٢.

(2) انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٧٤ .

(3) انظر تفصيل ذلك في : "الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي"، للدكتور: مازن المبارك .

(4) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص١٢٩ .

(5) انظر : ص١٠٦ .

ـــ وفي مسألة: (إعراب المخصوص بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) ذهب الزجاجي وغيره من النحويين إلى أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب: إعرابه مبتدأ، والجملة قبله في موضع الخبر، أو إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، وقد اختار ابن العريف تبعاً للزجاجي هذين الوجهين من الإعراب.

وقيل: إنه مبتدأ محذوف وجوباً، وقيل: إنه بدل من فاعل: نِعْمَ وبِئْسَ[1].

ثانياً : مخالفته للزجاجي:

رغم سير ابن العريف على نهج الزجاجي وميله إلى مذهب البصريين في أكثر اختياراته إلا أنه خالفه في بعض المسائل مع عدم ذكره لمذهب الزجاجي في تلك المسائل، ودون الإشارة إلى موقفه منه، ومن ذلك :

ـــ في مسألة: (معاني "كأنّ") ذهب الكوفيون والزجاجي في أحد قوليه أنها للتحقيق دون التشبيه، وذهب الزجاجي في قوله الآخر إلى أنها تأتي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً، وتكون للشك والظن إذا كان خبرها مشتقاً، وإليه ذهب ابن السيد، وابن الطراوة، وهو اختيار ابن العريف مخالفاً في ذلك الزجاجي في قوله الآخر أن "كأن" للتحقيق[2] .

ـــ وفي مسألة: (الإغراء بـــ "على" للغائب) منع النحويون الإغراء بها للغائب وخرجوا ما ورد من الشواهد السماعية على أنها شاذة تسمع ولا يقاس عليها إلا أبا الحسن ابن كيسان فإنه أجاز الإغراء بها للغائب واختاره ابن العريف، مخالفاً في ذلك للنحويين ومنهم الزجاجي[3].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول "زيادة واو العطف)، منع البصريون مجيء الواو زائدة مقحمة في الكلام، وأجازه الكوفيون، واختاره ابن العريف مخالفاً في ذلك للزجاجي، الذي لم يتطرق إلى الخلاف أصلاً في هذه المسألة، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل ابن العريف لم يشر إلى موقفه المخالف للزجاجي في هذا الموضع[4].

---

(1) انظر : ص١٤٥ .

(2) انظر :ص ٩٠ .

(3) انظر : ص١٧١ .

(4) انظر : ص١٥٩ .

المبحث الثالث

اتجاهـــــه النحوي

بعد الاطلاع على اختيارات ابن العريف – رحمه الله – وتقعيده لبعض الأصول النحوية كالسماع والقياس، فإنّ ذلك يجعل الباحث يحكم عليه بأنه بصري التوجه، ويتجلى ذلك من خلال النقاط التالية :

١ ـــ كثرة اختياراته لمذهب البصريين، وتعليله لها، ورده على الكوفيين في بعض مسائل الخلاف.

٢ ـــ لم يختر مذهب الكوفيين إلا في مسائل أقل من أن تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

٣ ـــ عدم مخالفته للزجاجي فيما كان يذهب إليه من آراء البصريين عدا ما سبق ذكره، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الزبيدي عدّه في الطبقة العاشرة من البصريين[١].

ومع أنّ ابن العريف في اختياراته التي رجح فيها مذهباً نحوياً على آخر، ينهج منهجاً مميزاً، حيث إنه يختار الرأي في أغلب مسائل الخلاف دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، لم تخل هذه المسائل من تعليلات اجتهادية، أصبحت سمة بارزة في اختياراته، من ذلك:

ـــ في مسألة: الخلاف حول علة دخول الإعراب في الكلام، ذهب جمهور النحويين إلى أنه دخل الإعراب في الكلام؛ للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، وذهب قُطْرُب إلى أنّ الإعراب دخل الكلام حليةً للفظ، واختاره ابن العريف معللاً ذلك بقوله: "وهو أجدر، أي: اللفظ ، بالتقديم من الإعراب؛ لأنّ الإعراب حلية اللفظ"[٢].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول حروف اللين في التثنية والجمع هل هي حروف إعراب أو دلائل على الإعراب، تعددت أقوال النحويين حول هذه المسألة، واختار ابن العريف أنها تدل على الإعراب، وليست حروف إعراب أو إعراب، موافقاً في ذلك للأخفش، والمبرد، والمازني، والزيادي، وعلّل لذلك بقوله: "والأصل في هذا أنّ الحركات الثلاث لما كان يجمعها الاسم الواحد، وأردنا التثنية والجمع كانت حروف اللين دالة عليها ومأخوذة منها"[٣].

---

(1) انظر :ص٢٥١ .

(2) انظر : ص ٣٠ .

(3) انظر : ص ٤٧ .

وقد يذهب في اجتهاداته إلى أبعد من هذا فيختار رأياً مخالفاً لما عليه جمهور النحويين، ويرمي ما ذهبوا إليه بالشذوذ، ففي مسألة: (حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث الحقيقي المفصول عن فعله بفاصل)، ذهب المبرد إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقولهم: حضر القاضي امرأة، وعلّل ابن العريف لذلك بقوله: "وهذا شاذ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه"[1].

(1) انظر : ص ١١٣.

الفصل الخامس

التقويـــــم

المبحث الأول	المحاسن
المبحث الثاني	المآخذ

المبحث الأول

المحـــاســـن

أولاً : مدى الدقة في توثيق الآراء:

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ ابن العريف سلك منهجا مميزاً في اختياراته، حيث إنه يمكن تقسميها إلى قسمين[1]:

أ ـــ قسم يختار فيه الرأي بعد أن يعرض آراء متعددة في المسألة.

ب ـــ وقسم يذكر فيه الرأي دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، وهذا يعني أنه يذهب إلى هذا الرأي دون غيره.

ففي القسم الذي يختار الرأي بعد أن يعرض الآراء الأخرى حرص على توثيق الآراء ونسبتها إلى أصحابها، ومن ذلك:

ـــ في مسألة الخلاف حول علة بناء الفعل الماضي على الفتح، ذكر أنه بني على الفتح؛ لأنه لم يخرج من أصله، ولم يضارع الفعل المستقبل، فلذلك لم يعرب، وذكر أنه بني على الفتح لبعض مضارعته لاسم الفاعل، وهو الفعل المستقبل، فأعطي أخف الحركات، وهو الفتح، ثم قال: "هذا قول البصريين"، ثم نقل رأي الكوفيين، وقال: "وأقول قول البصريين"[2].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول أصل "الذي"، ذكر أنّ الذي اسم ناقص، ثم قال: "وأصل الذي على مذهب سيبويه والبصريين "لذي" على وزن "عَمٍ، وشجٍ" ...، ثم قال: "وقال الفراء: الأصل في "الذي": "ذا" التي هي إشارة إلى ما يحضرك ..." [3].

ـــ وفي الخلاف حول العامل في المستثنى اختار مذهب البصريين، ونقل قول سيبويه في هذه المسألة، حيث قال: "اختلف النحويون في الناصب للمستثنى، فقال سيبويه: إنه عمل فيه

---

(1) انظر : ص ٢٢٧ .

(2) انظر : ص ٣٢ .

(3) انظر : ص ٦١ .

ما قبله عمل العشرين فيما بعده"[1]، ثم ذكر أن المبرد والزجاج يذهبان إلى أنّ النصب في الاستثناء، بتقدير: أستثني[2].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول متعلق "الباء في البسملة"، أورد الخلاف، ونقل قول البصريين، والكوفيين، والكسائي، والفراء، حيث قال: "القول في موضع الباء في "باسم الله"، قال البصريون: الباء في موضع رفع تقديره : ابتدائي باسم الله، فهذا المضمر مبتدأ، والباء وما اتصل بها سدت مسد الخبر، وقال الكوفيون والكسائي والفراء، وغيرهم: الباء في موضع نصب، وتقدير الكلام: أبدأ باسم الله، فهذا الفعل المقدّر متعدٍ، ولا بد له من مفعول ..."[3].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول دخول "نون التوكيد الخفيفة" على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، أورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، حيث قال: "وإنّ الخفيفة تدخله،أي: الفعل، إلا في فعل الاثنين وجماعة النسوة ... ثم قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو مذهب البصريين، ثم قال: وأما الكوفيون، فيجيزون إدخال الخفيفة في هذين الموضعين، وهو مذهب يونس وجماعة من النحويين"[4].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول مد المقصور للضرورة الشعرية، أورد الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، حيث قال: "ويجوز له قصر الممدود، ولا يجوز مد المقصور، واختلف في ذلك الكوفيون والبصريون، فأما أهل الكوفة، فقالوا لأهل البصرة: كما أجزتم أنتم القصر أجزنا نحن المد ... ثم قال: وأما كثير من أهل النحو، فأجازوا مد المقصور، وأجازه الأخفش ..." [5].

ـــ وفي مسألة الخلاف حول المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين أورد الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، ومما قاله: "فالخليل وسيبويه يقولان: الساقط الواو الثانية؛ لأنها زائدة ... والأخفش يقول: المحذوف الواو الأولى، وإن كانت عين الفعل؛

---

(1) انظر : ص ١٢٧ .

(2) انظر : ص ١٢٧ .

(3) انظر : ص ١٣١ .

(4) انظر : ص ١٧٤ .

(5) انظر : ص ١٨٤ .

لأن الساكنين إذا اجتمعا، فالأول أولى بالتغيير والحذف ...، ثم نقل قول المازني، حيث قال: قال المازني: قلت للأخفش: يلزم على قولك أن تقول: مَبُوع، قال: كُسِرَ ما قبل الواو، فقلبت ياء، كما قيل: ميزان وميعاد ..." [1].

ـــ وفي مسألة: (علة حذف "الواو" من نحو: "يَعِدُ ويَقِفُ"، ذكر أن علة حذفها؛ لأنّ اجتماع "الياء والواو والكسرة" مستثقل في الكلام، حيث قال: "وكل واو كانت فاء الفعل فإنها تصح في الماضي؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستثقل، وتسقط في المستقبل، قال أبو الحسن: إنما صحت مع الماضي؛ لأنها مفتوحة، والفتحة لا تستثقل على الواو لخفتها، وإنما تسقط في المستقبل إذا كان على "يَفْعِلُ" بكسر العين ..." [2].

ثانياً : مدى عنايته في ما يورده من شواهد شعرية :

سبقت الإشارة أثناء الحديث عن منهجه وطريقته في عرض الشواهد الشعرية، حيث إنه كان شديد الاعتناء بتلك الشواهد، فقد كان عند استشهاده ببيت من الشعر ينسبه إلى قائله، ثم يذكر مناسبته، ويبين موطن الشاهد فيه، ثم يعربه ويذكر ما فيه من الألفاظ الغريبة ويفسرها إلى غير ذلك من أساليب الاعتناء بشواهد الشعر، إلا فيما ندر من الشواهد، حيث إنّه يكتفي بذكر موطن الشاهد وتفسيره[3]، ولكن لقلة مناقشته للآراء النحوية في بعض مسائل الخلاف التي أوردها الباحث، واقتصار ابن العريف على اختياره لرأي في المسألة دون ذكر غيره من الآراء الأخرى إلا في ما ندر من المسائل التي عرض فيها للخلاف بين النحويين، مما أدى إلى قلة الشواهد التي يعرضها في المسألة، ولكنّه مع هذا لم يغفل عنايته بالشواهد الشعرية التي أوردها في بعض المسائل، ومن ذلك:

ـــ أورد الخلاف حول زيادة "كان" واستشهد على زيادتها بقول الفرزدق، ومما قاله: "وقال الفرزدق:

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانُوا كـــرامِ

(1) انظر : ص ٢٠٧ .

(2) انظر : ص ٢١١ .

(3) انظر : ص ٩٥ .

ثم قال: "والشاهد في البيت : "كانوا كرام"، ومعنى الشاهد: أن كان زائدة لا اسم لها ولا خبر، "فكان" زائدة عند الخليل، أراد: وجيران لنا كرام، جعل "كرام" نعتاً للجيران، وألغى "كان" ولم يعملها، والقصيدة مجرورة، ولو أعمل "كان" لقال: "كانوا كراماً" ...، ثم قال: ومنه قوله تعالى: L W V UT S R Q M [مريم: ٢٩]، فكان هاهنا زائدة، والصبي نصب على الحال، لا بخبر "كان"، والتقدير: كيف نكلم من في المهد صبياً، أي: في حال الصبا"[1].

ـــ أورد الخلاف بين النحويين حول أولى العاملين بالعمل إذا تنازعا، وذكر قول الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَني بَنُو عَبدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشمِ

ثم أتى إلى تفسير هذا الشاهد، ومما قاله: "وشاهد هذا البيت قوله: سببت وسبني، أدخله شاهداً على قوله: ضربت وضربني على إعمال الثاني، وتفسير ما أتى عليه الشاهد: أنه أعمل الفعل الآخر، وهو "سبني بنو عبد شمس"؛ لأنه أقرب إلى الاسم، فحمله عليه، وهو الوجه، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس ..." [2].

ثالثاً : ثقافته العلمية وأثرها في اختياراته :

كان لابن العريف – رحمه الله – ثقافة بعلم المنطق، مما جعل لتلك الثقافة أثراً في بعض اختياراته، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث في الفصل الأول، عند الحديث عن منهجه في اختياراته[3].

فعند الحديث عن أصل الاشتقاق ، هل هو المصدر أم الفعل؟ ذهب مذهب البصريين في أنّ المصدر هو أصل المشتقات مستعيناً بعلم المنطق؛ لتقريب المسألة إلى الأذهان، وهذه المسألة من المسائل التي طال فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومما قاله: "ومن تلقيبهم إياه مصدراً علمنا أنّ الفعل صدر عنه، والدليل على أنّ الفعل مشتق منه: أنّ الفعل أمثلة: أعني ضروباً ثلاثة: ضربَ، ويضرِبُ، وأضْرِبْ ... والمصدر في ذلك كله مثال واحد يوجد

(1) انظر : ص ٧١ .

(2) انظر :ص ١١٨ .

(3) انظر : ص ٢٢٤ .

في أمثلة الفعل كله، فوجود الفضة والذهب في الآنية المعمورة منهما لوجودهما فيه، ... ثم قال: وكذلك المصدر أصل الأمثلة؛ لوجوده فيها على اختلافها"[1].

(1) انظر : ص ١٢٣ .

المبحث الثاني
المـــــآخـــذ

أولاً : قلة مناقشته للآراء النحوية :

درج النحويون على ذكر وجوه اختلاف النحاة في الآراء، ويمكن ملاحظة ذلك في كثير من كتب الشروح، كشرح الجمل لابن عصفور، وشرح الجمل لابن الصَّائغ، وغيرها من شروح كتب النحو، كشرح السيرافي لكتاب سيبويه، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وعند رجوع الباحث إلى المسائل الخلافية التي اختار فيها ابن العريف رأياً من الآراء النحوية وجد أنه في بعضها يورد الخلافات بين النحويين مع مناقشتها ويرجِّح بعضها على بعض، ولكنها قليلة إذا ما قيست بغيرها من المسائل التي يذكر فيها رأياً واحداً دون أن يتطرق إلى الآراء الأخرى، وقد عدَّ الباحث ذلك من المآخذ التي تحسب على ابن العريف، ومن ذلك:

ـــ ذكر علّة دخول الإعراب في الكلام، وذهب إلى أنّ الإعراب دخل في الكلام؛ لأن الإعراب حلية اللفظ، وهذه مسألة خلافية، فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ علة دخول الإعراب في الكلام؛ للدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، وذهب قطرب إلى أنّ علة دخول الإعراب في الكلام؛ ليكون حلية للفظ؛ لأنه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة في المعاني، كما أنّ الاسم في حال الوقف عليه يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون – أيضاً – لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وهذا دليل من أدلة كونه حلية للفظ، فابن العريف لم يناقش اختلاف النحويين في هذه المسألة، ولم يذكر رأي قطرب الذي خالف فيه جمهور النحويين، بل أشار إلى أنّ الإعراب دخل في الكلام حلية للفظ، واكتفى باختياره هذا[1].

ـــ ذكر أنّ فعل الأمر الأصل فيه أن يكون مبنياً على السكون؛ لأنه لم يضارع المضارع بوجه، فبقي على أصله، وهذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر مبني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن

---

(1) انظر : ص ٣٠ .

يكون على السكون، وما أعرب من الأفعال أو بني منها على الفتح فذلك لمشابهته للأسماء، وليس بين فعل الأمر والأسماء مشابهة.

وذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة، واستدلوا على ذلك بأدلة سماعية، كما استدلوا بالقياس حملاً لفعل الأمر على ضده، وهو فعل النهي؛ لإجماعهم على إعرابه[1].

ـــ ذكر أنّ الفعل المضارع صالح للحال والاستقبال، وهو مذهب جمهور النحويين، و لم يتطرق إلى الحديث عن الآراء الأخرى المخالفة لهم، فقد ذهب الزجاج إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل؛ لأنّ فعل الحال لقصره لا يمكن أن تكون له صيغة تعبر عنه؛ ولأنه بقدر ما ينطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً؛ ولأنّ فعل الحال ليس له صيغة تخصّه، وليس من موجود في كلام العرب إلا وله صيغة تخصه، ولا يوجد في كلامهم شيء ليس له إلا اللفظ المشترك.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ الفعل المضارع أصل في الحال فرع في الاستقبال؛ لأنّ اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد، كان القريب أحق به، والحال أقرب من المستقبل[2].

وهناك الكثير من المسائل التي يختار فيها رأياً دون الإشارة إلى الآراء الأخرى، ومناقشتها، لا يتسع المجال لذكرها خوفاً من الإطالة.

ثانياً : التحيز لبعض الآراء وعدم الاعتدال:

يؤخذ على ابن العريف تحيزه لبعض الآراء النحوية وعدم الاعتدال عند رده لما يخالفها من آراء أخرى، من ذلك:

ـــ ذكر أنّ حذف التاء من فعل الفاعل المؤنث الحقيقي المفصول عن فعله لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، مختاراً لمذهب المبرد في ذلك، ومخالفا لرأي الجمهور الذين يرون جواز ذلك على أية حال سواء أكان في اختيار الكلام أم في الشعر، ومما قاله: "إلا أنهم قالوا: حضر القاضي امرأة، وهذا شاذ، والشاذ يحكى ولا يقاس عليه، ومع هذا فإنهم فصلوا بين

---

(1) انظر : ص ٣٥ .

(2) انظر : ص ٤٢ .

الفاعل والفعل بالمفعول، فكأنهم يرون المفعول الذي قد فصلوا به بينهما عوضاً عن التاء المحذوفة، وهذا احتيال"[1].

فقد عبر ابن العريف عن ميله لمذهب المبرد، ورده لمذهب جمهور النحويين بقوله: "وهذا شاذ، وهذا احتيال"، فهو يرمي ما أوردوه من مثال بالشذوذ، و رمى ما عللوا به من جواز التأنيث للفصل بين الفعل والفاعل بالاحتيال.

ـــ عند ذكره لعامل النصب في المستثنى ذكر الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، ونقل قول سيبويه، الذي ذهب إليه البصريون واختاره ابن العريف، ورد ما ذهب إليه المبرد والزجاج ورماه بالخطأ، ومما قاله: "اختلف النحويون في الناصب للمستثنى، فقال سيبويه: إنه عمل فيه ما قبله عمل العشرين فيما بعدها، ومعنى قوله: أنك لما شغلت الفعل بالاسم الأول، لم يكن في ما بعده إلا النصب ... والمبرد والزجاج يذهبان إلى أنّ النصب في الاستثناء بتقدير : أستثني زيداً، ونابت "إلا" عن الفعل، وقامت مقامه، وكأنه قال: أتاني القوم أستثني زيداً، وهذا خطأ؛ لأنّا نقول: أتاني القوم غير زيد ..."[2].

ثالثاً : قلة اعتماده على الأصول النحوية المعتبرة كالسماع والقياس :

يؤخذ على ابن العريف قلة اعتماده على السماع والقياس في معظم المسائل التي يورد فيها خلافاً بين النحويين، ويرجح فيها بعض الآراء على بعضها الآخر، واعتماده على أنواع من العلل في كثير من اختياراته، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهجه في اختياراته في الفصل الأول؛ ولذلك لم يعتمد على الأدلة السماعية أو القياسية، إلا فيما ندر من المسائل ، ومن ذلك:

ـــ عند ذكره لكسر همزة "إنَّ" بعد القسم، ذكر أنّ الأجود والأكثر في لسان العرب كسرها بعد القسم، واستدل على ذلك بقوله تعالى: M L q p o n [الطور:١-٢]، إلى قوله تعالى: M إِنَّ ¢ £ ¤ L [الطور: ٧]، ثم قال: "وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين"[3].

---

(1) انظر : ص ١١٣ .

(2) انظر : ص ١٢٧ .

(3) انظر : ص ١٠٦ .

ـــ وعند حديثه عن زيادة "واو العطف" ذكر أنه يجوز أنْ تجيء مقحمة، أي: زائدة في الكلام، ويكون دخولها كخروجها، واستدل على ذلك بعدة آيات من القرآن الكريم[1].

وهو في هذه المسألة يختار المذهب الكوفي الذي يرى زيادتها في هذه الآيات، بينما يذهب البصريون إلى أن الأصل في الحروف ألا تخرج عن معانيها التي وضعت لها فهي هنا واو العطف وليست زائدة.

ـــ وفي حديثه عن أصل "لعل" ذهب إلى أنّ الأصل فيها "علّ" متبعاً لمذهب البصريين، في أنها حرف مركب من اللام الزائدة، و"علَّ"، واستشهد على ذلك ببيت من الشعر[2]، إلى غير ذلك من المسائل التي استدل فيها بالسماع، ولكنها قليلة إذا ما قورنت بغيرها من المسائل التي اعتمد فيها على التعليل عند ترجيحه لها واختيارها.

وما يمكن قوله عن السماع ينطبق على القياس والاستصحاب والإجماع، ولا يتسع المقام لذكره خوفاً من الإطالة والتكرار الممل.

---

(1) انظر : ص ١٥٩.

(2) انظر : ص ٩٥ .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الذي تطرق إلى ترجمة ابن العريف، وتناول كتابه (شرح الجمل)، وتطرق إلى مكانته بين الشروح، وعرض لمنهجه فيه، وتناول دراسة ما وقف عليه الباحث من اختياراته النحوية، والتصريفية، كما درس منهجه في هذه الاختيارات، خرج الباحث ببعض النتائج التي يمكن إجمالها بما يلي :

١ ــ أنّ ابن العريف عاش في الأندلس في القرن الرابع، وتتلمذ على أحد علمائها، ثم رحل إلى مصر، وتتلمذ على عالمين من علمائها، وخلف آثاراً مهمة في علوم اللغة ولكنها لم تصل إلينا، وهي:

أ ــ كتاب يشتمل على مسائل في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد ابن النحاس النحوي، ذكره النحاس في كتابه المعروف بالكافي.

ب ــ كتاب في معاني الحروف وأقسامها، ذكره ابن خير في فهرسته.

ج ــ رسالة في "مسألة في العربية" وضعها لولدي المنصور بن أبي عامر.

٢ ــ لقد تبوأ ابن العريف مكانة علمية رفيعة، فقد قدمه الأمراء في مجالسهم، وأثنى عليه العلماء، وكانت له مناظرات مع بعضهم.

٣ ــ كتابه (شرح الجمل) يُعدُّ من أقدم شروح الجمل، وأقربها إلى زمن الزجاجي صاحب كتاب (الجمل)، حيث إنهما عاشا في القرن الرابع، فقد كانت وفاة الزجاجي سنة ٣٤٠هـــ، ووفاة ابن العريف في سنة ٣٩٠هـــ، وهذا يدل على سرعة انتقال علوم المشارقة إلى المغاربة.

٤ ــ كان لابن العريف سمة مميزة في اختياراته يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ ــ قسم يذكر فيه الرأي دون أن يتطرق إلى الآراء الأخرى، ويعلل له، مما يدل على أنه يميل إليه، ويختاره على غيره من الآراء.

ب ــ وقسم يذكر فيه آراء النحويين، ويناقشها، ثم يختار الرأي، ويصرح باختياره له، أو يدعمه بالأدلة والشواهد، أو أقوال العلماء، أو يعلل لما يختاره من الآراء، ولما يرفضه أو يرد على الرأي المخالف لما يميل إليه.

٥ ــ اعتمد ابن العريف على التعليل، للأحكام النحوية، فلا تخلو مسألة خلافية أوردها، من ذكر تعليلات لما فيها من أحكام.

٦ ــ استخدم ابن العريف في ترجيحه لما يختاره من الأقوال قواعد النحو الكلية، في بعض المسائل الخلافية.

٧ ــ مما يلفت النظر في عرضه لبعض مسائل الخلاف، وترجيحه لبعض الأقوال استعانته بعلم المنطق.

٨ ــ بنى ابن العريف اختياراته على بعض الأسس، كقوة دليل القول المختار، أو ضعف دليل القول غير المختار.

٩ ــ لم يعتمد ابن العريف في كثير من اختياراته على الأصول النحوية، مثلما اعتمد على التعليل، حيث استعان بأنواع العلل المعروفة لدى النحويين، كعلة الفرق، وعلة السبر والتقسيم، وعلة الأصل، وعلة المشابهة.

١٠ ــ لم يتطرق ابن العريف فيما وقف الباحث عليه من اختياراته للقراءات القرآنية في ترجيحاته للأقوال، إلا أنه ذكر في بعض المواضع في كتابه (شرح الجمل) أنه لا تجوز القراءة بكل ما وافق العربية من وجوه الإعراب، وعلل لذلك بأنّ قراءة القرآن لا تقاس ولا تؤخذ بالقياس.

١١ ــ كان ابن العريف كغيره من النحويين المتقدمين ، لم يكثر من الاحتجاج بالحديث في ترجيحه لبعض اختياراته، حيث إنه لم يحتج بالحديث إلا في مسألة واحدة، وهي مسألة (الإغراء بـــ "على" للغائب).

١٢ ــ سار ابن العريف على نهج النحويين فاستشهد بالأمثال وأقوال العرب، وحكاها كما هي، واستشهد بالشعر العربي في عصور الاحتجاج.

١٣ ــ كان لابن العريف موقف من القياس على الشاذ، فالشاذ عنده يحكى ولا يقاس عليه، وهو في هذا يوافق البصريين الذين لا يرون القياس على الشاذ.

١٤ ــ ما يوجبه القياس عند ابن العريف لا تجوز مخالفته، وكذلك ما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس.

١٥ ــ احتكم ابن العريف في ترجيحه لبعض اختياراته إلى الإجماع والاستصحاب، وهذا يدل على أن هذين الأصلين من الأدلة المعتبرة لديه.

١٦ ــ تبين من خلال موقفه من البصريين أنّ منهج ابن العريف بما تضمن من التأصيل في ضبط القواعد، يلتقي مع منهج البصريين في ضبط القواعد النحوية، والاعتماد على الكثير، وإهمال الشاذ.

١٧ ــ لم يكن ابن العريف يشير إلى موقفه من الزجاجي بالموافقة أو المخالفة، ولعل مرد ذلك إلى أمرين:

أحدهما : أن الزجاجي كان يميل إلى مذهب البصريين الذي أكثر ابن العريف من اختياره له، فقد عده الزبيدي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين.

والثاني : أنّ المسائل التي خالف فيها ابن العريف الزجاجي لم يتطرق إليها الزجاجي في كتابه الجمل، مثل مسألة: (زيادة واو العطف).

١٨ ــ اتضح من عرض اختياراته وآرائه في الكوفيين والبصريين، وموقفه من الأصول النحوية أنّ اتجاه ابن العريف النحوي هو المذهب البصري، لاتفاقه معهم في طريقتهم في التقعيد، وكثرة اختياراته التي وافقهم فيها.

١٩ ــ من الظواهر البارزة في عرض ابن العريف للخلاف في المسائل التي يناقش فيها الآراء توثيقه لها، فهو ينسب الآراء إلى أصحابها.

٢٠ ــ اتضح من البحث أنّ ابن العريف يعتني بالشواهد الشعرية، فيبين موطن الشاهد، ويفسره، ويعربه، ويشرح معناه، ولكنها قليلة في اختياراته.

٢٢ ــ اتضح من البحث أنّ ابن العريف كان لديه تحيز لبعض آراء النحويين، ولم يكن معتدلاً عند مناقشته لآراء بعض النحويين، حيث إنه يخطِّئ بعض الآراء عند ردها واختيار ما يخالفها.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المخطوطة والرسائل الجامعية غير المطبوعة:

- التذييل والتكميل لأبي حيان، جامعة الإمام، ج (٥) برقم (٧٣٢٦).
- شرح الجمل لابن العريف، دار الكتب القاهرة برقم (١٢٦ /٢ /١٧٣) مصورتي الخاصة.
- شرح الجمل، ابن العريف، رسالة دكتوراه، إعداد / مرتضى محمد تقي الإيرواني، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، رسالة دكتوراه، إعداد /د. سليمان بن علي الضحيان، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤٢٣هـ .

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- أخبار النحويين البصريين، أبو السعيد السيرافي، عناية /فرنيس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، ١٩٣٦م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مطبعة السعادة، مصر، ط (٤) ، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- أساس البلاغة. الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- أسرار العربية. أبو البركات الأنباري، ت/ محمد البيطار، المجمع العلمي، دمشق.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. اليماني، ت/ د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث ، الرياض ، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر. السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل. ابن السيد البطليوسي، ت/ سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- إصلاح المنطق. ابن السكيت، ت/ أحمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(٤).
- الأصمعيات. الأصمعي، ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ، القاهرة، ط(٤).
- الأصول. ابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.
- أصول النحو. سعيد الأفغاني، دار الفكر ، بيروت.
- أصول النحو. محمود نحلة، دار العلوم العربية، بيروت ، ط(١)، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- إعراب القرآن . أبو جعفر النحاس، ت/د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط(٣)، ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
- الأعلام. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط(٦)، ١٩٨٤م.
- الإغراب في جدل الإعراب. ابن الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- الأمالي. أبو علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب، ت/ هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط(١)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري، ت/ د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط(٤)، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- الأنساب. أبو سعيد السمعاني، ت/ عبد الله البارودي، دار الفكر، ط(٢)، ١٤١٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.
- إيضاح الشعر. أبو علي الفارسي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي. أبو علي الفارسي، ت/د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط(١) ، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، ت/ د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي، ت/د. مازن المبارك، دار النفائس، ط(٥)، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- ائتلاف النصرة. الزبيدي، ت/د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت ، ط(١) ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، ت/د. النماس، مطبعة المدني، مصر، ط(١)، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.
- الاشتقاق. ابن دريد، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣).
- الإصباح في شرح الاقتراح. د/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط(١) ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الاقتراح في أصول النحو – السيوطي – انظر: الإصباح في شرح الاقتراح.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ابن السيد البطليوسي، ت/ محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط (١)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي، عناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- بدائع الفوائد. ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البسيط في شرح الجمل. ابن أبي الربيع، ت/ د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط(١) ، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.
- بغية الملتمس. الضبي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. الفيروز آبادي، ت/ محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- البهجة المرضية في شرح الألفية. السيوطي، مكتبة إحياء التراث.
- البيان والتبيين. الجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٤).
- تاريخ علماء الأندلس. ابن الفرضي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦م.
- التبصرة والتذكرة. الصيمري، ت/فتحي أحمد، جامعة أم القرى، ط(١)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبصرة في القراءات السبع. أبو محمد مكي، الدار السلفية، الهند، ط(٢)، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري، ت/ علي محمد البجاوي الحلبي، مصر، ١٣٩٦-١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين. أبو البقاء العكبري، ت/ د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط(١)، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام الأنصاري، ت/ د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التخمير في شرح المفصل. صدر الأفاضل الخوارزمي، ت/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط (١)، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي، ت/ د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك –انظر: شرح التسهيل.
- التصريح على التوضيح،ومعه حاشية ياسين. خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- التصريف الملوكي. ابن جني، ت/ د. سقال، دار الفكر، بيروت، ط(١٤)، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- التعريفات . الشريف الجرجاني، ت/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط(١) ، ١٤٠٧هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدماميني، ت/ د. محمد المفدى، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، ت/د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط(١)، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- تفسير البغوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير القرطبي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- تفسير ابن كثير: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التكملة. أبو علي الفارسي، ت/ د. كاظم المرجان، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- تهذيب اللغة. أبو منصور الأزهري، ت/ مجموعة محققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- التهذيب الوسيط في النحو. الصنعاني، ت/ د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط(١) ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي، ت/ عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (٢).
- التوطئة. الشلوبين، ت/ د. يوسف المطوع، ط (١) ، ١٤٠١هـ.
- جمع الجوامع . السبكي، ومعه حاشية البناني، مطبعة البابي، القاهرة ١٤٠٧هـ .
- الجمل . أبو القاسم الزجاجي، ت/د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٥)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمهرة أنساب العرب. ابن حزم، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط(١) ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جمهرة اللغة. ابن دريد، دار صادر، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، ت/د. فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. الحضري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار المأمون للتراث ، دمشق، ط(١)، ١٤٠٤هـ.
- الحديث النبوي. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط(٤)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط(١) ، ١٤٠٣هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣)، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
- الخصائص. ابن جني، ت/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ديوان ابن الأحمر. شعر عمرو بن أحمر الباهلي، ت/ د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- ديوان الأخطل. شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(٢)، ١٤١٥هـ.
- ديوان الأعشى. شرح د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب ، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ديوان امرئ القيس. شرح حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط(٤)، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ديوان جرير. شرح مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- ديوان الحارث بن خالد. شعر الحارث بن خالد المخزومي، ت/يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢م.
- ديوان حسان بن ثابت. شرح عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ديوان الخرنق بنت هِفان، ت/ د. حسين نصار، دار الكتب المصرية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ديوان ذي الرمة. شرح التبريزي، دار الكتاب العربي، بروت ، ط(٢)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان رؤبة . تصحيح وليم اكورت (ضمن مجموعة أشعار العرب)، ليبزج، ١٩٠٢م.

- ديوان زهير. شرح وصنعة أبي العباس ثعلب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(٣)، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- ديوان سلامة بن جندل، ت/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٢)، ١٩٨٧م.
- ديوان السموءل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر ، بيروت.
- ديوان طرفة بن العبد، دار المعرفة، بيروت، ط(٢)، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- ديوان الطرماح، ت/عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
- ديوان طفيل الغنوي، ت/ محمد عبد القادر، الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت ١٣٧٠هـ.
- ديوان الفرزدق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(٢) ، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(١)، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
- ديوان مسكين الدارمي، ت/ خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، بغداد ١٣٨٩ هـ -١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق د. واضح الصمد، دار صادر ، بيروت، ط(١)، ١٩٩٨م.
- ديوان النمر بن تولب. شعر النمر بن تولب، صنعة د/ نوري القيسي ، بغداد، ١٣٨٨هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ت/ د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد، ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط(٢).

- سر صناعة الإعراب. ابن جني، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- السراج الوهاج على الموجز لابن السراج. محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٠هـ.
- سنن النسائي. النسائي، ت/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط(٢)، ١٤٠٦هـ.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث. محمود فجال، نادي أبها الأدبي، السعودية: أبها، ط(١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد، دار المسيرة، بيروت، ط(٢)، ١٣٩٩هـ.
- شرح أبيات سيبويه. أبو جعفر النحاس، ت/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط(١)، ١٤٠٦هـ.
- شرح أبيات سيبويه. ابن السيرافي، ت/ محمد سلطاني، دار المأمون، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، ت/ عبد الستار فرح و أحمد شاكر، مكتبة دار العروبة.
- شرح الأشموني مع حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- شرح الألفية. ابن الناظم، ت/د. عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الألفية. ابن عقيل، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شرح التسهيل. ابن مالك، ت/ عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنش{، ط(١)، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

- شرح التصريف. عمر بن ثابت الثمانيني، ت/ د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط(١)، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.
- شرح الجزولية الكبير. الشلوبين، ت/ تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط(٢) ، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- شرح الحماسة. المرزوقي، ت/ أحمد أمين و عبد السلام هارون، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط(٢).
- شرح العوامل المائة. خالد الأزهري، ت/ البدراوي زهران، دار المعارف، ط(٢).
- شرح القصائد السبع الطوال. ابن الأنباري، ت/ عبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٦٣م.
- شرح الكافية. الرضي، ت/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، ت/د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث، ط(١)، ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمع. ابن برهان، ت/د. فايز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط(١) ، ١٤٠٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي. ابن خروف، ت/ د. سلوى عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث، ط(١)، ١٤١٨هـ.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور، ت/ د. صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي. البغدادي، ت/ محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب. ابن هشام، ت/ عبد الغني القدر، دار الكتب العربية ودار الكتاب.

- شرح شواهد الإيضاح . ابن بري، ت/د. عبيد درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني. السيوطي، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك، ت/ عدنان الدوري، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، العراق، بغداد، ط(١)، ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى. ابن هشام، ت/ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- شرح كتاب الحدود. الفاكهي، ت/ د. محمد الطيب، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي، ت/ أحمد مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، ابن خروف، ت/ خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط(١)، ١٩٩٥م.
- شرح المعلقات العشرة. الزوزني، مكتبة الحياة، بيروت، ط(١)، ١٤١١هـ.
- شرح المفصل. ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الشعر والشعراء. ابن قتيبة، ت/ أحمد شاكر ، دار الحديث، القاهرة، ط(٢)، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- الصحاح في اللغة. الجوهري، ت/ أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٤هـ.
- صحيح البخاري. الإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم مع شرح النووي. الإمام مسلم، محيي الدين النووي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٣٩٢هـ.

- ضرائر الشعر. ابن عصفور، ت/ إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
- ضرائر الشعر. السيرافي، ت/ د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط(١)، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي. محمد حماسة، مكتبة دار العلوم.
- طبقات الشافعية. ابن قاضي شهبه، دار الندوة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- طبقات فحول الشعراء. ابن سلام، شرح/ محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط(٢).
- العلة النحوية، نشأتها وتطورها. مازن المبارك، دار الفكر، ط (٣)، ١٤٠١هـ.
- العمدة في محاسن الشعر. ابن رشيق، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط(٥)، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
- عيون الأخبار. ابن قتيبة، ت/د. محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣٣م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية. ابن الخباز، ت/ حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد.
- فتح
- الفريد في إعراب القرآن المجيد. الهمداني، ت/د. فؤاد علي مخيمر، د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر.
- الفصول الخمسون. ابن معطي المغربي، ت/ محمود الطناحي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- فهارس كتاب سيبويه. محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط(١)، ١٣٩٥هـ.

- فهرسة ابن خير الإشبيلي، بيروت، ط(٢)، ١٣٨٢هـ -١٩٦٢م.
- الفهرست لابن النديم. ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- في أصول النحو. سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- فيض نشر الانشراح من طي الاقتراح. محمد بن الطيب الفاسي، ت/د. محمود فجال، دار البحوث، الإمارات، دبي، ط(١)، ١٤٢١هـ.
- القاموس المحيط. الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكامل . المبرد، ت/د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الكتاب. سيبويه، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(١)، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الكشاف. الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
- كشف الظنون، ومعه هدية العارفين. حاجي خليفة، دار الفكر.
- الكليات. أبو البقاء، ت/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ، ١٤١٢هـ.
- اللامات. الزجاجي، ت/ د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري، ت/ د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب. ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط(١٠)، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- لسان الميزان. ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد، ١٣٣٠هـ.

- لمع الأدلة. أبو البركات الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، مطبوعات الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- اللمع. ابن جني، ت/ حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط(٢)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ما ينصرف ومالا ينصرف. الزجاج، ت/ د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)، ١٣٩١هـ -١٩٧١م.
- المتبع في شرح اللمع. أبو البقاء العكبري، ت/ د. عبد الحميد الزوي، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط(١)، ١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب. أبو العباس ثعلب، ت/ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(٤)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مجمع الأمثال. الميداني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مجموعة الشافية. ابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني،ت/علي ناصف وعبدالفتاح تبلى،القاهرة،١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- المخصص. ابن سيدة، دار الفكر، بيروت.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث. أبو بكر الأنباري، ت/ طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط(٢)، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث. السجستاني، ت/د. حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

- المذكر والمؤنث. الفراء، ت/ د. رمضان عبد التواب، دار التـــراث ، القـــاهرة، ط(٢)، ١٩٨٩م.
- المذكر والمؤنث. المبرد، ت/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخـــانجي، القـــاهرة، ط (٢)، ١٤١٧هـــ.
- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ط(٢) ، ١٣٩٤هـــ-١٩٧٤م.
- المزهر. السيوطي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٨هـــ.
- المسائل البصريات.أبو علي الفارسي، ت/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط(١)، ١٤٠٥ هـــ.
- المسائل البغداديات. أبو علي الفارسي، ت/ صلاح الدين السنكاوي، مطبعـــة العـــاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسي، ت/د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمـــشق، ودار الجيل، بيروت، ط(١)، ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي، ت/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، مـــصر، ط(١)، ١٤٠٦ هـــ.
- المسائل العضديات. أبو علي الفارسي، ت/د. علي المنصوري، عالم الكتب، بـــيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، ت/د. محمد بركات، جامعة أم القرى، مكـــة المكرمة، ط(١)، ١٤٠٥هـــ -١٩٨٤م.
- المستقصى من أمثال العرب. الزمخشري، دائرة المعـــارف العثمانيـــة ، حيـــدر آبـــاد، ١٣٨١هـــ - ١٩٦٢م.
- مسند الإمام أحمد، دار الفكر العربي، بيروت.

- مشكل إعراب القرآن. مكي القيسي، ت/ ياسين السواس، دار المأمون، دمشق، ط(٢).
- المعارف. ابن قتيبة، ت/ د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط(٤).
- معاني الحروف. الرماني، ت/ عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- معاني القرآن. الأخفش، ت/د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن. الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، ت/د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط(٢)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
- معجم الشعراء. المرزباني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو العربي. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٣هـ.
- المغرب في حلي المغرب. ابن سعيد الأندلسي، ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط(٣)، ١٩٧٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام، ت/ مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط(٥)، ١٩٧٩م.
- المقتضب. المبرد، ت/ محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المفصل. الزمخشري، دار الهلال، بيروت، ط(١)، ١٩٩٣م.
- المفضليات. المفضل الضبي، ت/أحمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(٧).

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. الشاطبي، ت/ عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤١٧هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. العيني، انظر: خزانة الأدب.
- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني، ت/ د. كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- مقدمة ابن خلدون. ابن خلدون، دار الجيل، بيروت.
- المقرب. ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستار و عبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد، ط(١)، ١٣٩٢هـ.
- المقصور والممدود. الفراء، ت/ ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٤٣٠هـ.
- الممتع. ابن عصفور، ت/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المنصف. ابن جني، ت/ إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، دار إحياء التراث، القاهرة، ط(١)، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- الموجز لابن السراج، انظر: السراج الوهاج على الموجز لابن السراج.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي. خديجة الحديثي، وزارة الثقافة، العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال. الذهبي، ت/ علي محمد البجاوي، مطبعة الحلبي، ط(١)، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- نتائج الفكر. السهيلي، ت/ عادل أحمد و علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات ابن الأنباري، ت/د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط(٣)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- النكت الحسان. أبو حيان الأندلسي، ت/ د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري، ت/ زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ.
- النوادر في اللغة. أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السيوطي، ت/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان. ابن خلكان، ت/د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.